جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية بعد 2001

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب :

- بوقريو حمزة

إشراف الدكتور :

- بوروبي عبد اللطيف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
منصـــــر جمـــــال	الدكتـــور	قالمـــــة	رئيســـــا
بوروبي عـــــبد اللطيف	الدكتـــور	قســـنطينة	مشرفا ومقررا
شرايطـــية سميـــــرة	الأســـتاذة	قالمـــــة	مناقشـــــا

2015- 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة
ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض من
ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم
وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما
شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يئوده
حفظهما وهو العلي العظيم.

صدق الله العظيم

شكر و إمتنان:

و إذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم

سورة إبراهيم الأية 7

في البداية نحمد الله ونشكره على نعمة إتمام إنجاز هذه المذكرة

كما نتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور

"عبد اللطيف بوروبي"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

مع الشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة

" حمال منصر " شريطية سميرة "

على تكرمهما بالإطلاع على فحوى هذه الدراسة

إلى كل من مدنا يبد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل إلى كل الأساتذة و الإداريين

بقسم العلوم السياسية

جامعة 8 ماي1945 قالمة

لكم جميعا جزيل الشكر

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للدراسة (الهجرة غير الشرعية)

المبحث الأول:الهجرة غير الشرعية إطار مفاهيمي.

المطلب الأول :تعريف الهجرة غير الشرعية و المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني :تطور لمفهوم الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية لظاهرة الهجرة

المطلب الأول: المقترب التفسيري الاقتصادي لظاهرة الهجرة

المطلب الثاني: المقترب الواقعي المفسر لظاهرة الهجرة

المطلب الثالث : ظاهرة الهجرة بين التفسير الجغرافي والمنظور العولمي.

المطلب الرابع : التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة .

المبحث الثالث: القوانين المنظمة للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التشريعات الأوروبية المنظمة للهجرة

المطلب الثاني :تشريعات المغاربية المنضمة للهجرة

الفصل الثاني: دراسة العلاقات الأورو مغاربية (مقاربة أمنية)

المبحث الأول: مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها

المطلب الأول: تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي

المطلب الثاني: نشاط الجريمة المنظمة في المغرب العربي.

المطلب الثالث: الإتجار بالمخدرات.

المبحث الثاني: مشاكل دول المغرب العربي اتجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: المحور الاقتصادي بين التدهور الداخلي والاستغلال الخارجي الأوروبي

المطلب الثاني: غياب التنمية في المنطقة المغاربية.

المبحث الثالث: مشاكل دول لاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي.

المطلب الأول: الرؤية الأمنية الأوروبية لمشكل الإرهاب في المغرب العربي.

المطلب الثاني: ربط الهجرة مع الإرهاب حسب التصور الأوروبي.

الفصل الثالث: أفاق مستقبلية للعلاقات الأمنية الأوروبية المغاربية.

المبحث الأول :مستقبل الهجرة غير شرعية بين المقاربة الأمنية و المقاربة التنموية .
المطلب الأول : تداعيات الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية علي الدول المغاربية .
المطلب الثاني: حوار 5+5 وتحدي الأمني لهجرة غير الشرعية بين ضفتي المتوسط.
المبحث الثاني: ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.
المطلب الأول :مفهوم الدراسات المستقبلية.
المطلب الثاني: مفهوم السيناريوهات.
المبحث الثاني :مستقبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب الغربي.
المطلب الأول : (سيناريو الوضع القائم) .
المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي .
المطلب الثالث : سيناريو الإخفاق (الفشل في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية).
خـــــاتمة.
قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة :

لقد حمل الميراث التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية الكثير من الدلالات والمضامين التي أثرت سلبا وإيجابا في طبيعة العلاقات بين الجانبين، وبالرغم من ذلك فقد تم منذ الستينات دعم للروابط والعلاقات بين الدول الأوروبية والمغاربية ذلك بناءا على محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة في التعاملات، و توفير الشروط الموضوعية للتعاون الجاد و المفيد في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و أفضى ذلك في الأخير إلى غلبة الطرف البراغماتي في الدول المغاربية وقبول هذه الأخيرة بالتعاون مع الدول الأوربية في أطر جماعية تستجيب إلى مصالح و حاجيات الطرفين.لكن التغيرات والتحولات التي شهدها عالم القرن العشرين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، بدءا من شمولية السياسة الدولية وتحولات العالم نحو الإقليمية ونمذجة أنظمة الدولة السياسية واستمرار أو تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشة وغلق الحدود ومنع الهجرة المصحوبة بتنامي المعاداة للمهاجر وتكريس الصورة السلبية لها ، كان لها الأثر المباشر في إحداث تغييرات في بنية العلاقات الأورومغاربية ، من خلال تفاقم قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد الغير شرعي الذي أثر بشكل كبير على الطابع العلائقي التعاوني الأوروبي المغاربي .

للعلاقات الأورومغاربية عدة مزايا تعاونية تسعى إلى تحقيق التنمية لكلا الطرفين خصوصا في المجال الاقتصادي على اعتبار أن العلاقات كانت ذات خلفية اقتصادية بغية انشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين بحكم التجانس الموجود بينهما من حيث القرب الجغرافي و الثقافة المشتركة و سهولة الاتصال لكن في المقابل لايعني أن هذه المنطقة تشهد استقرارا كاملا يخلو من أي تهديد حيث ظهر مشكل الهجرة غير شرعية كما تراه الدول الأوروبية كمصدر تهديد لها نظرا للهشاشة الأمنية للأقطار المغاربية و خوفها من عدوى الانتشار وبالتالي **تدور إشكالية الدراسة** حول تسليط الضوء على طبيعة المشاكل التعاونية في المجال الأمني لاستيعاب التهديدات في المنطقة و البحث عن الحلول و الخروج بنتائج بين دول الجوار(دول المغرب العربي ودول الاتحاد الاوروبي) .

و انطلاقا من هده الاشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تكون الاجابة عنها من خلال الفصول التي سنتعرض لها في الدراسة لمحاولة الكشف عن مختلف مايتعلق بالدراسة:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وما هي المفاهيم ذات الصلة بها ؟.
- ما هو أساس تحول الهجرة من طابعها الشرعي الطبيعي بين ضفتي المتوسط إلى ما يسمى الآن بتهديد أمني (الهجرة غير شرعية) ؟.
- ماهي الدوافع الحقيقية التي تقف وراء جدب وطرد المهاجرين غير الشرعيين في بحر المتوسط ؟.
- كيف سعت الدول الدول الأورو مغاربية بتنظيم الهجرة وفق الالية القانونية؟.
- ما حقيقة المشاكل الأمنية التي تقف عليها المنطقة المغاربية ؟.
- ما هو موقع المشاكل الأمنية المغاربية في التوجه الخارجي الاوروبي؟.
- كيف أثر التوجه الاقتصادي الاوروبي بعد 2001 على دول منطقة المغرب العربي؟.
- كيف أثر التعاون الاقتصادي الاوروبي المغاربي على واقع التنمية في دول المغرب العربي ؟.
- كيف ساهم التوجه الامني الاوروبي اتجاه دول المغرب العربي في زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية ؟.
- ماهي الآلية الكفيلة لتحريك التعاون الأورومغاربي في القضاء علي الهجرة غير شرعية ؟.

فرضيات الدراسة:

للتعامل مع المشكلة البحثية و الإشكالية المنبثقة عنها و ما يتفرع منها من أسئلة فرعية، يمكن الاعتماد على عدد من الفرضيات، تمثل الأساس الذي ننطلق منه في دراسة أثر الهجرة غير شرعية علي العلاقات الاورو مغاربية بعد 2001 فرضيات يمكن تحديدها كالآتي:

- **الفردية المركزية:**

كلما زادة وتيرة الهجرة غير شرعية كمشكل في التعاون الأورومغاربي ،اتجة الاتحاد الأوروبي إلى محاولة حسم مسار هذا التعاون كمراقب أمني في المتوسط،وهذا لامتلاكه لسياسة أمنية خارجية مشتركة كتكتل مستقل يؤثر بها على النهوض التنموي لدول المغرب العربي .

- **الفرضيات الفرعية**

- الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية في المنطقة المغربية يوحي بزوال مشكل الهجرة غير شرعية الي أوروبا

– تعد التنمية و القضاء على البطالة أحد أهم الاليات لأكثر فعالية للحد من الهجرة غير شرعية

– كلما تدخلت أوروبا أمنيا في ملف الهجرة غير شرعية تصاعد عدد المهاجرين من الضفة الجنوبية

– الساحل الافريقي كجوار جيوسيتراتيجي للمنطقة المغاربية أدى إلى تعاظم المشاكل الأمنية لبعض دول المغرب العربي

منهجية الدراسة:

قمنا في دراستنا بانتهاج خطة منهجية على أساس تصنيفي وذلك من خلال تفسير مشكل الهجرة غير شرعية باعتبارها مؤثرا بارزا في سيرورة العلاقات الأورومغاربية عبر المقاربة الأمنية وهذا بغية محاولة الوصول إلى حلول مشتركة استراتيجية ومعرفتنا لحقيقة هذا التأثير والتدبر فيه يقودنا إلى استنباط سبل لتجاوز مثل هذه المشاكل والبناء العضوي لدراستنا يقوم على ثلاث مقاربات تفسيرية متعددة الاختصاصات فالأساس الأول يقوم على الإطار النظري لدراسة مشكل (ظاهرة) الهجرة غير شرعية والأساس الثاني مرتبط بطبيعة مشاكل العلاقة بين الدول الأوروبية المغاربة وبالخصوص في فترة مباعد 2001 أما الأساس الثالث فهو مستقبل هذه العلاقات في ظل ابتكار حلول و فرملة هذا التأثير (الهجرة غير شرعية)نحو الوصول إلى استراتيجيات تعالج هذه العلاقات نحو الأحسن لكلا الطرفين وليس لطرف على حساب الطرف الآخر.

المنهج:

بحكم تناولنا لموضوع لأثر الهجرة غير شرعية علي بلدان ضفتي المتوسط وظفنا المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي التحليلي**: من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير شرعية ووصف توجهات الدول الأورومغاربية اتجاه هذه الظاهرة.

– **المنهج التاريخي**: من خلال دراستنا لتطور الهجرة من قالبها الطبيعي كالحركة السكانية في القديم الي مايسمى الان بالهجرة غير شرعية كتهديد أمني بدا يبرز تأثيره بقوة علي العلاقات الأورمغاربية من الفترة الممتدة من 2001 إلى يومنا هذا.

– **المنهج القانوني** : و انتهجنا هذا الأخير من خلال التعرض لمختلف الجهود القانونية و التشريعية التي جسدتها جهود الدول الاوروربية و المغاربية في تنضم الهجرة .

– **منهج تحليل احصائي**:واعتمدنا عليه من خلال جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة للاستدلال بها من خلال القيام بتحليلها و تمحيصها .

أهمية الدراسة:

تكمن دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية العلمية و العملية، و ذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته و علاقته بحدوث توترات و مشاكل أمنية نحو دفع عجلة التعاون المغاربي الاوروبي في كافة المجالات.

1- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للموضوع في معرفة حقيقة أثر الهجرة غير شرعية كمشكل في العلاقات الأورومغاربية و اعطاء صورة واضحة لطبيعة الأسباب و العوامل المؤدية حقيقة للهجرة غير شرعية المغاربية بالإضافة إلى إعطاء صورة واضحة للتعامل الأوروبي مع المنطقة المغربية على أساس هذا المشكل من خلال تقديم دراسة استشرافية تتمثل في مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المطروحة حول هده الضاهر التي يشوبها الغموض و التعقيد حسب التصور الأمني الأوروبي.

2- **الأهمية العملية:** يمكن طرح الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال أن هذه الدراسة تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الأحداث داخل النظام الدولي، و يشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية على دراسة مثل هذه المواضيع و تقديم رؤى إستشرافية في هذا المجال.

- صعوبات الدراسة:

يمثل التطور العلمي الحاصل في مجال الوصول إلى المعلومة عاملا في القضاء على الكثير من الصعوبات التي تكبح الاجتهاد والبحث عن المعلومة، نظرا لوجود عدة وسائل متاحة لاكتساب المعارف إلا أنه تبقى مشكلة واحدة واجهتني هي ضيق الوقت للبحث في الموضوع من كل جوانبه.

- أهداف الدراسة:

تنبني أهداف دراستي لموضوع أثر الهجرة غير شرعية على العلاقات الأورومغاربية من خلال:

01- أهداف موضوعية: محاولة رسم مسار التعاون الأورومغاربي في فترة زمنية محددة و ابراز أهم الروئ و التوجهات الاوروبية في تعاملها مع دول المغرب العربي كجوار جيوستراتيجي غير مستقر يمكن استغلاله اقتصاديا كمنطقة نفوذ.

02-**أهداف ذاتية:** كشف حقيقة موضوع برز الاهتمام به حديثا على الساحة الدولية،ومحاولة تقديم بحث أكاديمي كإثراء للرصيد المعرفي في المجال وتزويد المكتبة بمرجع اضافي جديد يحمل مختلف المشاكل التي قد تضرب استقرار منطقة المغرب العربي بما فيها الجزائر

أدبيات الدراسة

لدراسة ومعرفة موضوع الهجرة غير شرعية في توجيه مسار العلاقات الأورومغاربية في الفترة الممتدة من2001 إلى 2015 كان لزاما على التعمق في دراسة عدد من الكتب و المجلات و المقالات التي تعرضت لواقع الهجرة غير

شرعية كمشكل أمني مصدره المغرب العربي ،و الساحل الافريقي كجوار جغرافي يحمل العديد من المخاطر التي من الممكن أن تنتقل عبر قناة الهجرة غير شرعية ومالها من مخاطر علي امن هده الاخيرة كمحطة عبور و الاتحاد الاوروبي كمحطة وصول علي حد سواء.

01- **دراسة د/عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام ٢٠٠١** :تعاون بلا شراكة ،مقال منشور في مجلة المستقبل العربي كدراسة أساسية في الاعتماد حيث استندت بدراسة الكاتب في فهم حقيقة العلاقات الأورومغاربية من خلال تفسيره المنهجي وإبرازه لبدائل جديدة مرجوة مرتبطة بالمقاربة التنموية بين الطرفين التي من الممكن أن تقوم عليها علاقات قائمة علي تقاطع المصالح من باب تعظيم البدائل لصانع القرار في ضفتي المتوسط ،وتجاوز المشاكل من خلال تقديم حلول والوصول إلى استراتيجية مشتركةّ تتعدى التعاون إلى شراكة واندماج، وقد تكون هناك عضوية في الاتحاد.

و أكد الكاتب وفق تأصيله المفاهمي أن طبيعة العلاقات الأورو مغاربية،لا يمكن الجزم بأنها تهدف إلى شراكة بعد سنة 2003 من خلال استناده إلى تفسير سياسة الجوار الاوروبية الجديدة وفق مفهوم الشراكة المتعلقة بالضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها قائمة علي اندماج و شراكة بلا عضوية و بالتالي فهي مجرد تعاون.

وبما أننا تطرقنا إلى دراسة مشاكل العلاقات الاورومغاربية وأثرها علي مفهوم التعاون بين الطرفين أكد الكاتب أن مشاكل التعاون عامة مرتبطة بتكريس الهيمنة والتبعية والسيطرة الأوروبية على الأقطار المغاربية فيّ ظل فشل الإصلاحات الداخلية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الأخرى.

02- دراسة الدكتور محمد غربي وأخرون، الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر والاستراتيجيات المواجهة 2014 .

تناول هذا الكتاب من خلال الدراسات الأكاديمية التي قدمها الباحثون فيه حول تسليط الضوء على جملة من النقاط الهامة التي تخص ظاهرة الهجرة غير شرعية والتي تتمحور حول

- جملة من المفاهيم النظرية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير شرعية و كذا الآثار والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،إضافتا إلى السياسات والبرامج التي تتخدها الدول لمواجهتها.

-وحاول مجموع الباحثين الجزائريين المؤلفين لهذا الكتاب الاهتمام بظاهرة الهجرة غير شرعية كأحد التحديات الاستراتيجية لدول البحر الأبيض المتوسط والإجابة على التساؤلات المطروحة عليهم سواء من قبل الطلبة الدارسين أو الهيئات و المؤسسات ذات الصلة بالموضوع و حتى فواعل المجتمع المدني،التي تسعي للمساهمة في المعالجة لاكن الجانب الذي أغفله جل هؤلاء الباحثين هو عدم القدرة علي كشف العلاقة البينية الناجحة بين أوروبا كاتحاد ،و

الاقطار المغاربية الثلاثة كعامل ضعف واستغلال هده الاقطار خاصتا في الجانب الاقتصادي من قبل تكتل اتحادي من شأنه أن يدفع بتأثيره في زيادة ما يسمي بالهجرة غير شرعية .

-وكذلك تأويلهم الكلي للهجرة غير شرعية بالواقع المعيشي للمنطقة المغاربية دون اهتمامهم بتزايد التعقيد الامني الاوروبي اتجاه الاسلام و ربط هدا الاخير بأي نشاط اجرامي-(يمكن أن ينتقل عبر قنات الهجرة) - يحدث في بلاد غير المسلمين عموما و الاتحادا لأوروبي خصوصا .

تبرير الخـــطة :

حاولت تبعا لعنوان المذكرة و الإشكالية المتمحورة حولها و بالاعتماد على مجموعة من المناهج هضم الكم المعلوماتي المتوفر لدي من خلال خطة أساسها وجود حالة من الانتقال من الايطار المفاهيمي و النظري والقانوني للهجرة غير شرعية إلى دراسة مختلف المشاكل الناجمة عن هذه القضية الأمنية المعاصرة مركزا على التعاون البيني بين للاتحاد الاوروبي ككتلة و الأقطار المغاربية (الجزائر تونس المغرب) كدويلات ينبثق منها الزحف السكاني الغير شرعي عبر ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جانب مفاهيمي يتضمن مختلف المفاهيم المفصلة للهجرة غير شرعية و أخرى ذات الصلة بها والوقوف علي التطور التاريخي لإدراك تحول الهجرة من حاجة أروبية بغية إعادة الإعمار في مجال البناء و الأشغال العمومية إلى ما يسمى الآن بسياسة الامنية الاوروبية المشتركة في مكافحة الهجرة غير شرعية كما سيتم التطرق إلى مجموعة من المقاربات النظرية المفسرة للهجرة وصولا إلى التشريعات القانونية الاوروبية المغاربية المنضمة للهجرة .

الفصل الثاني: محاولة تسليط الضوء على الحقيقة التي تنبعث منها مشكلة الهجرة غير شرعية في الفضاء المغاربي وما يرتبط بها من مشاكل أمنية مثل الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات التي يمكن أن تراهن استقرار الوضع الأمني بالكامل مرورا بمعرفة مكانة المغرب العربي في السلم الاستراتيجي الاقتصادي الاوروبي خاصة بعد 2003 وانعكاس توجه الاتحاد الاوروبي في ضم دول إليه من شرق أوروبا على المنطقة المغاربية اقتصاديا، وما يخلق هذا الأخير من أوضاع تنعكس علي تنمية الاقطار المغاربية حتى نصل في الاخير إلى تقديم وصف للإدراك الاوروبي في ربطه للهجرة بالإرهاب كعامل يعكس زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية من المنطقة المغاربية.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة مستقبل الهجرة غير شرعية بين تداعيات الأمننة الأوروبية على الدول المغاربية و حوار 5+5 الهادف إلى خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل و الاعتماد المتبادل بدل العداء ، من شأنه أن يقضي على الهجرة غير شرعية في المتوسط مرورا بمعرفة ماهية الدراسات المستقبلية من خلال تقديم نظرة تطورية عن الدراسات المستقبلية إلى جانب إبراز أهم التعاريف المقدمة لتفسير هدا النوع من الدراسة

و أهم أدواتها مركزين علي تقنية السيناريو و أنواعها و خطوات الدراسة بها .

و تناولت في الأخير مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي تحدد مستقبل مكافحة الهجرة الغير شرعية في ظل التعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب الغربي من خلال ثلاثة سيناريوهات متمثلة في سيناريو الوضع القائم الذي نتناول فيه استمرار الوضع على حاله و استمرار الوضع الفوضوي الراهن، سيناريو إصلاحي يتضمن مجموعة من الإصلاحات التي توحي بتحسن الأوضاع و سيناريو الاخفاق المتوقع للفشل في معالجة ملف الهجرة غير شرعية.

الفصل الأول

إطار النظري ومفاهيمي للدراسة

(الهجرة غير الشرعية).

تمهيـــــد

دراســـة الظـــاهرة الاجتماعيـــة بمختلـــف أنواعهـــا بغيـــة الوصـــول إلى الحقـــائق المرتبطـــة بهـــا يستدعي قبل الولوج في تحليلها، ضبطها مفهوماتيا والاستعانة بالأطر النظرية المفسرة لها. وهو ما ينطبق على دراستنا إذ تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين المشكلات الاجتماعية التي تتعاظم خطورتها بسبب ما تفرزه من مخاطر أمنية، إن استمرت دون معالجة ستؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد استقرار مجتمعات الدول المستقبِلة، لذلك فإن التَّعرفَ على هذه الظاهرة، وكذا العوامل المؤدية إليها يساعد على تهيئة الوسائل الكفيلة بمعالجتها لحماية المجتمعات المعنية بها من آثارها السلبية تأسيسا على ذلك يأتي التركيز في هذا الفصل بداية على تعريف مفصل لظاهرة الهجرة غير الشرعية،وكدا بعض المفاهيم المشابهة لها، ثم تطور مفهوم الهجرة غير شرعية والعوامل الطاردة و الجاذبة لهذه الظاهرة بعدها أول الاهتمام في مستوى التحليل لبعض المقاربات المفسرة للهجرة غير شرعية مثل المقترب الاقتصادي الاجتماعي، و في الأخير التعرف على التنظيم القانوني لها وفق تشريعات وقوانين الدول الأوروبية المغاربية.

المبحث الأول:الهجرة غير الشرعية إطار مفاهيمي.

ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه ، و التعاريف ذات الصلة به و المشابهة له .

والوقوف على تطور المفهوم وكذا العوامل المساهمة في طرد وجدب هذا الأخير.

المطلب الأول :تعريف الهجرة غير الشرعية و المفاهيم المرتبطة بها

تعد الهجرة غير شرعية جزءا من مفهوم الهجرة بصفة عامة،ففي سبيل معرفة و تحليل هذه الظاهرة(الهجرة غير شرعية)يجب التطرق أولا إلى الكل (الهجرة)المختلف في تعريفه نظرا لتعقيده وتشابكه حتى نصل إلى الجزء (الهجرة غير شرعية) لكونه نوع من الهجرة بأقرب نظرة صحيحة في التعريف وكذا معرفة بعض المفاهيم المرافقة لهذه الظاهرة.

أولا– تعريف الهجرة :immigration

1– لغة :اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء **في لسان العرب** أن الهجرة ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلنه) والهجرة هي النزوح من أرض إلى أرض. وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[1]. فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا إلى يوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته.

_ لفظ الهجرة في اللغة الإنجليزية:

للتفرق جيدا بين أنواع الهجرة فان اللغة الانجليزية تضع ثلاثة ألفاظ تفرق بين أنواع الهجرة :

أ– اللفظ الأول:Immigration التي تعني الهجرة الوافدة فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هو immigront

ب– اللفظ الثاني : emigration التي تعني الهجرة النازحة فالشخص النازح emigrant هو الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة أخرى.

ج– اللفظ الثالث: migration الذي يعني الهجرة الداخلية و المهاجر داخليا هو migront[2].

2– الهجرة اصطلاحا:أما الهجرة في الاصطلاح فإنها على عكس الضبط اللغوي لها، تثير نقاشا حول ما الذي يمكن أن تعنيه هذه الكلمة، ففضلا عن تعدد وتباين التعاريف

---

[1] – أحمد عبد العزيز الأصقر: **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، ، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010)،ص ص 11-9.

[2] – جواكلين آرنجو : **تفسير الهجرة :المداخل المفاهيمية و النظرية** (ترجمة الكرار درية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو ، العدد 165 ،سبتمبر2002)، ص 51 .

المقدمة للهجرة تبعا لاختلاف الباحثين ومجالات بحثهم المعرفية، فإن المصطلح لا يحوز على إجماع من قبل الدول ذلك أنه يختلف باختلاف المعايير عند كل دولة[1]

الأمر نفسه ينطبق على تعريف المهاجر، تعتبر النمسا مهاجرا كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج، أو من سافر إلى الخارج بحثا عن العمل، وتتفق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا على أن المهاجر "هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج"، وتعرف فنلندا والصين وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر بأنه" ذلك الذي يبحث عن عمل في الخارج "...أما سويسرا فترى أن الإنتقال في مجال الدول الأوربية ليس هجرة إلا إذا كان خارجها.

تعرف الهجرة في موسوعة (universalis)هي كلمت تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي من مجال إلى أخر ،حيث تنطبق على الإنتقال الجماعي للأفراد دون أن تكون لديهم نية العودة.

أما في الفكر السياسي فعادة ما يتم الإشارة عند مسألة التأصيل التاريخي لظاهرة الهجرة إلى ميثاق (الماجنا كارتا)Carta Magna الذي كفل حرية "الخروج من مملكتنا والعودة في أمان وأمن،برا أو بحرا فيما أكد سقراط على أن "من لا يحبنا أو يحب مدينتنا. ويرغب في الهجرة إلى مستوطنة أو أي مدينة أخرى يجوز له أن يذهب أنّى شاء محتفظا بملكيته".[2]

في **علم السكان**؛ تعنى الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسي. وهنا نلاحظ أن هذا التعريف ينطوي على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر.[3]

3- وهناك معايير أخري تصنف ضمنها الهجرة التي من بينها :

- معيار البعد الجغرافي:

وهناك من يستمد تعريفه للهجرة على أساس التفريق بين الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية مثل الأستاذ ج.بويل حيث يعرف الهجرة بأنها عبور حدود مجموعة سياسية أو إدارية لمدة معينة و بالتالي فالهجرة الداخلية التنقل من مقاطعة إدارية إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة أي الهجرة الداخلية وهي من الريف إلى المدينة .

أما الهجرة الدولية فهي تجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى[4] .

يحصر هذا التعريف الهجرة في الإنتقال من مجال جغرافي إلى آخر دون ذكر شرط الإقامة أن تكون دائمة أو مؤقتة فوق إقليم غير إقليم دولة الأصل.

---

[1] - عبد الحميد زوزو : **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 ، 1939** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007، ص11.

[2] - برنامج الأمم المتحدة (ENDP) ، تقرير التنمية البشرية 2009 التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري و التنمية، ص15.

[3] - عبد القادر رزيق المخادمي : **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012)، ص15.

[4] -S.castel. «les migratios international es au débuut de 21 siécle : tendances et problème mondiaux» ، revue inter nationale des sciencs ، n°165،septembre 2000،p313.

– معيار الديمومة والاستمرارية :

الهجرة الدائمة **:**تتم هذه الهجرة عادة عندما يقرر الفرد أو الجماعة مغادرة مكانهم الجغرافي أو أماكن سكناهم إلى منطقة أخرى بشكل نهائي، أي لا يفكرون في العودة إلى مكانهم السابق في المستقبل، على أقل تقدير في الفترة الأولى، وقد تكون هذه الهجرة ضمن الدولة نفسها.

الهجرة المؤقتة: هذا النوع من الهجرة غالبا ما يكون من أجل العمل بمواسم محددة (ولذلك يطلق بعضهم على هذا النوع من الهجرة اسم الهجرة الموسمية) وقد تتم الهجرة المؤقتة إما داخل إقليم الدولة أو إلى خارجه.[1]

– المعيار القانوني:

أما في القانون؛ فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا ، ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر، وعلى ذلك فإذا ترك، الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة،ويقسم الهجرة إلى نوعين رئيسين هما:

أ– **الهجرة الشرعية** وهي الهجرة المنضمة أو القانونية والتي تتم وفق الأعراف والقواعد الشكلية المتعامل بها دوليا ،وتكون وفق الإجراءات التالية

– أن يحمل المهاجر وثيقة السفر.

– أن لا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها.

– أن يحصل على إذن شرعي بدخول الدولة الراغب في المسافر إليها.

ب– الهجرة غير الشرعية: فهي الدخول أو الخروج الغير قانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو جماعة ومن غير الأمان المحدد لذلك دون التقييد والإعتماد بالضوابط و الشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد و تشمل وضع المهاجر غير شرعيا أصنافا متباينة من المهاجرين منهم:

– الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني

– الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية

– الأشخاص الذين يشغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

– الأشخاص الذين يستغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل[2].

يقصد بالهجرة في معناها أن يترك شخص ما أو جماعة من الناس مكان إقامتهم للعيش في مكان آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر أو رحلة.

---

[1]– إبراهيم أحمد سعيد: **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**. (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1997)، ص83.

[2] – أحمد رشاد سلام : **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة** ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص ص203-205.

إذن فإن العوائق التي يجدها الأفراد في طريقهم نحو التنقل بغرض هجرة دولية شرعية تحتم عليهم اللجوء إلى الطريقة غير شرعية فالغاية تبرر الوسيلة فتصبح بذلك هجرتهم غير شرعية.

ثانيا– تعريف الهجرة غير الشرعية.

هناك عدة دلالات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول الباعثة أو المستقبلة، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين الحراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية. فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة. ولكن هذه التسميات مع تعددها فإن المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها.

كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة. [1] ويتضح من خلال هذا بروز إشكالية في القانون الدولي و القوانين الداخلية للدول إزاء مصطلح الهجرة غير شرعية.

تعد الهجرة السرية /أو غير شرعية /أو غير القانونية /أو غير نظامية /ظاهرة عالمية تشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يضلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة ،وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون دون تصريح قانوني لدخول الدولة المستقبلة، وضحايا التجارة غير المشروعة ولاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم الذين لا يمتثلون لأمر الأبعاد الأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج ثم الاتفاق عليه.[2]

إذن فإن دلالة مصطلح الهجرة غير شرعية هي تلك الهجرة التي تخالف القوانين و التشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وهي كل حركة لفرد أو جماعة عابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون ،ومصطلح الهجرة غير شرعية يترادف مع عدة تسميات منها الهجرة غير قانونية الهجرة السرية، التي تستعمل لكون هذا النوع من الهجرة يتم خلسة عن السلطات بالتالي عن القانون إضافة إلى العديد من التسميات الأخرى المتداولة كالحرقة والهجرة المتوحشة وفي اللغة الفرنسية و هي الأكثر l'immigration clandestine تستعمل كذلك عدة تسميات منها استعمالا وكذلك:

l'immigration irrégulière illégale non contrôlée immigration sauvage .[3]

---

[1] – عبد المالك صايش: **مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون/09المتضمن تعديل قانون العقوبات**، (المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد1،2011)،ص.09

[2] _ الهجرة في عالم مترابط : **اتجاهات جديدة للعمل** . (تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية . أكتوبر 2005) .ص 42

[3]– الهجرة في عالم مترابط ، مرجع سابق .ص35.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. وهي تظهر فيما يلي:

– دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والإستقرار في الدول المستضيفة.

– دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.[1]

– تسمى الهجرة الغير شرعية في أواسط المجتمع المغاربي عموما و الجزائري خصوصا كالتالي:

بالحرقة والحراقة هم الذين يهاجرون سرا ،وتعبير الحراقي يعني أولئك الذين يحرقون ماضيهم(وثائقهم) ،ويتم ذلك بتجمعهم في أماكن قريبة من البحر حتى تصدر الإشارة من أصحاب القوارب للإنطلاق المصحوب بالإتفاق مع رجال المافيا، حيث يتعهدون بنقلهم إلى الشاطئ الإسباني لمرتين أو ثلاثة في حالة فشل المحاولة الأولي بإضافة إلى حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره و بهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الإستقبال فور نجاح المهمة[2].

– الهجرة غير شرعية في مواثيق و قوانين الإتحاد الأوروبي تعرف مفوضية الإتحاد الأوروبي إن الهجرة غير شرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الإتحاد الأوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو ،بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار[3].

وهناك من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة لكنهم يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ،و أخيرا مجموعة من طالبي اللجوء السياسي ولا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد ،وباعتبار هذه الظاهرة (الهجرة غير شرعية)عالمية فإن صداها موجود في الدول المتقدمة كالولايات

---

[1] _ طارق فتح الله خضر : **قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ، (القاهرة : د،د،ن ،2003)، 31.

[2] – سامي محمود وآخرون: **أوربا و الهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية و الواجب**.(مركز الأرض لحقوق الإنسان،سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ، ع68 ،القاهرة ،2009 ،)ص7.

[3] – عبد الوهاب الكيالي:**الموسوعة السياسية**،ج7 (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1994)ص67.

المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي و في أمريكا اللاتينية ، ويصعب تحديد حجم هذه الظاهرة لكون المهاجر البشري والذي ينتمي واقعيا إلى واحد من أنواع المعروفة للهجرة (مهاجر اقتصادي، لاجئ ،أو حتى سائح)[1] .

تعد ظاهرة الهجرة غير شرعية نوع من أنواع الخروقات التي توجه وتصوب مباشرة إلى سيادة الدولة والإخلال بنظامها العام ،وسيطرة الدولة على إقليمها بأحكام في كل ما يدخل إليه ويخرج منه ما هو إلا دليل على هيبتها و قدرتها في تأمين أهم ركيزة من ركائزها الأساسية الذي هو الإقليم وفرض السيطرة عليه.

ومن خلال تحديدنا و معرفتنا لظاهرة الهجرة غير شرعية يمكن تميزها عن بعض الظواهر ذات الصلة بها لكي نتفادى الخلط المفاهيم.

1- الإقامة غير الشرعية:

إذا كانت الهجرة غير الشرعية عمل غير مشروع وهو التواجد على إقليم دولة أخرى غير الدولة الأصل التي ينتمي إليها من قام بفعل الدخول غير المشروع،وإذا كان انتقال الأفراد أو الجماعات بين الدول تقوده الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فإن هذا يلزم على كل دول من الدول تنسيق عملية انتقال الأفراد على إقليمها سواء من حيث الدخول ،أو الخروج ،أو الإقامة علي أراضيها .

الإقامة غير شرعية هو دخول الأفراد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين لهذه الشرعية وتعد إقامتهم غير شرعية.ومن بين هؤلاء فئة المكفولين الذين يعملون لدى مكفوليهم، وقد انتهت مدة إقامتهم ولم تجدد أو هروبهم من كفائهم وعملهم لدى عملاء آخرين فتصبح إقامتهم غير شرعية، وكذا الحاصلين على تأشيرات عبور فاستهلاكهم للمدة المقررة للتأشيرة يضلوا بعدها مقيمين بصورة غير شرعية.[2]

لتفريق بين هذين المصطلحين إن الهجرة غير شرعية تختلف عن الإقامة الغير شرعية في طريقة دخول الدولة المراد فيها .ويتحول فيما بعد المقيم الشرعي إلى مهاجر غير شرعي إذا لم يسوى وضعيته مع الدولة التي يقيم فيها بعد فترة طويلة من الزمن.والفرق بين الهجرة غير شرعية و الإقامة غير شرعية كداك قد يكون بلد عبور.

2- التهريب البشري:

نشأت ظاهرة التهريب البشري قبل الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول علي أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الإعداد السكانية المتزايدة ودان معدلات الفقر المرتفعة .

[1] – غالية بن زيبوش :**الهجرة والتعاون الأورو متوسطي مند السبعينيات** ، (رسالة ماجستار، جامعة الجزائر، 2005،)ص14.

[2] – عثمان الحسن وآخرون:**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2008)ص34

وتهريب المهاجرين يعني تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطننا له أولا يعد من المقيمين الدائمين فيها ،أي ليس حامل لجنسيتها،غرض الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى[1].

هو نشاط مهني منظم تقوم به عصابات منظمة تبحث عن أرباح طائلة فحسب تقرير الأمم المتحدة تحاول المنظمات الإجرامية تهرب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنويا[2] .

فإذا كان التهريب البشري بالمقابل أي الربح المادي هو مسعاها فإن الهجرة غير شرعية يقصد بها مغادرة إقليم دولة الأصل، ودخول دولة الإستقبال دون اتباع الإجراءات القانونية التي تجعل من فعل المغادرة عملا مشروعا وعادة ما سيكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين.

3- اللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه: كل شخص يوجد و بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة ،أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أي أن يظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد [3].

ومن خلال هذا التعريف اللجوء نستطيع التفريق بينه وبين الهجرة غير شرعية بحيث يمكن في الوضع القانوني اللاجئ على عكس المهاجر غير شرعي و عادة ما يحاول المهاجر السري بتقديم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من وسائل تسوية وضعيته في دولة المقصد ،كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرية عادة ما يكون الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر[4].

المطلب الثاني: تطور لمفهوم الهجرة غير الشرعية.

إذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة إنسيابية تبعا لأغراض محدودة وهي حق مشروع لكل شخص،فإن الإعتماد على مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية و الاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة وخصوصا القرن الماضي الذي يعتبر قرن الهجرات بامتياز،حيث كانت الهجرة تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال ويمكن التميز بين محطتين رئيسيتين خلال هذه الفترة .

---

[1] - المرجع نفسه ،ص ص18-19.

[2] - هشام البشير: **الهجرة العربية غير شرعية الى أوروبا:أسبابها،تداعياتها،سبل مواجهتها** (السياسة الدولية،ع179،جانفي 2010)ص171.

[3] - شريف السيد:**اللجوء من انتهاكات حقوق الانسان** (مجلة الموارد،صيف 2005) ص11.

[4] - اتفاقية جونيف لعام 1957.

أولا– النصف الأول من القرن الماضي:

تعد كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب الشمال خلال العقود الثلاث الخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية و كانت تتم حسب شروط أروبية صارمة ،وذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيين نحو العلم الجديد،و جاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوربية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاج جديدة في، إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو أفاق مجتمع الوفرة و الصفر نحو التفوق الاقتصادي[1].

وخلال الحربين العالميتين لم تتردد بريطانيا وفرنسا من اللجوء إلى مستعمراتها من أجل تجنيد عدد أكبر من الأفراد،و تم وهكذا تم تجنيد مابين 70الفو90ألف مغربي خلال الحرب العالمية الثانية من قبل فرنسا[2].

ثانيا –النصف الثاني من القرن الماضي:

بعد النصف الثاني من القرن الماضي فإن إفرازات الحربين العالميتين الأولى والثانية خلفت وصفا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا و انجليزا و ألمانيا و ايطاليا نفسها قد خرقت للتو من الحروب المتتالية فاقدت لقوتها البشرية ولم تجد السواعد الأزمة لبناء الغد ،وفي حاجة ماسة إلى المزيد من العملات الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء و الواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية[3]. بغية إعادة الأعمار في مجال البناء و الأشغال العمومية كما تم استعمالهم كيد عاملة في المناجم و قطاعات الصناعة و الفلاحة والخدمات[4].

هذا وتعتبر "الهجرة المغاربية إلى أوربا قديمة قدم العلاقات بين دول أوربا المطلة على البحر المتوسط وبلدان المغرب العربي وأخذت أشكالا عديدة عبر السنوات الزمنية المختلفة باختلاف العوامل ذات العلاقة، ورغم أن " ظاهرة الهجرة" في المتوسط تعد " حقيقة واقعة" منذ القدم[5]. إلا أن اللافت للنظر أيضا إن الفترة السالفة الذكر شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط تميزه بتسجيل تدفق هائل لأنواع الهجرة من الجنوب ، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة.

1_المرحلة الأولى(قبل 1985): في هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب كما إن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات

---

[1]– طارق الهيشاوي: **الهجرة غير شرعية رؤيا مستقبلية**،(دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2009)ص ص 36-37.

[2] – عزيزة عبد الله النعيم:**الفقر الحضاري و ارتباطه بالهجرة الداخلية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009)، ص 71.

[3] – الهيشاوي، مرجع سابق ص ص.36-37.

[4] – عبد الله النعيم.مرجع سابق.نفس المكان.

[5] – ميشال كابرون: **أوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي**. ترجمة :سمير أمين.(بيروت: دار الفارابي، 1992)، ص16.

التجمع العائلي وكذلك المهاجر الجنوبي في هذه الفترة تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبناءه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين القادمين في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم و يبدو إن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه الفترة بذات.[1]

أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور هجرة العمل المغاربية إلى دول أوربا بأحجام مهمة منذ بداية القرن العشرين وذلك بتجنيد الاستعمار الفرنسي للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية حاجات اقتصادياته، فقد سجل التعداد الفرنسي لعام 1912حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون بمختلف القطاعات الاقتصادية الفرنسية، ثم انتقل عددهم إلى 73،000عام 1936، ثم ما لبثت أن اتخذت الهجرة طابعا منتظما، خاصة بعد استقلال بلدان المغرب.

فلقد أبرمت "المملكة المغربية" عدة اتفاقيات مع دول أوربا لإرسال العمالة. منها الإتفاق مع ألمانيا ومع فرنسا عام 1936، ومع بلجيكا عام 1964، ومع هولندا عام 1969، كما أبرمت " تونس" اتفاقيات لهجرة الأيدي العاملة مع فرنسا سنة 1963، ومع ألمانيا سنة 1965، ومع بلجيكا سنة 1969، ومع النمسا سنة 1970وذلك استجابة لحاجيات اقتصاديات أوربا التي شهدت انتعاشا واسعا خلال المرحلة التي أُطلق عليها "الثلاثينية الظافرةglorieusesTrente"التي تلت الحرب العالمية الثانية،ونتيجة لهذا تنامت الهجرة وتوسعت وصارت تشغل مكانة مهمة ضمن سياسات واقتصاديات بلدان "الإرسال" فقد تضاعفت الهجرة من "المغرب" و"تونس" بما يزيد عن 8أضعاف و4 أضعاف على التوالي خلال أقل من عشر سنوات من 1967إلى 1975[2]

2- المرحلة الثانية (من 1985- إلى الآن) :هذا الأخير لم يقتصر على الدول الأوروبية فقط بل لقد لوحظ منذ نهاية الثمانينات ارتفاع عدد المهاجرين وخاصة غير الشرعيين على المستوى العلمي ككل،ولم تعد تقتصر الهجرة السرية على عنصر الرجال فقط بل طالت حتى النساء و الأطفال وهذا الارتفاع ناتج و متمخض من الطلب المتزايد لمختلف القطاعات الاقتصادية في دول الاستقبال والتي لازالت تحتاج إلى يد عاملة كبيرة بصفة دائمة أو بصفة موسمية :كالفلاحة ،البناء،الأشغال العمومية،النسيج ،الخدمات المنزلية ، الفنادق و المطاعم ،وخدمات الأشخاص المسنين لكن الأمور لم تبقى على حالها إذ في فترة منتصف التسعينيات وجراء التفاقم

[1] - الهيشاوي. مرجع سابق ص37.

[2] - جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006** (القاهرة: إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، 2006)، ص ص 31-32.

المستمر للمهاجرين بدأت الدول المستقبلة تنتهج سياسات أمنية صارمة [1]. كذلك التناقضات المرتبطة بالمهاجرين و مزاحمتهم أبناء البلد الأصلي ،وتزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه دول الشمال المصحوبة بإغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا و بلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين هذا الوضع أدى إلى غلق الحدود ففي 19يونيو 1995 ومع دخول اتفاقية شنجن) حيز التنفيذ...الموقعة بين كل من فرنسا و ألمانيا و لكسمبورغ و هولندا... تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. مع تزايد الأعضاء الجدد 1986...اسبانيا و البرتغال إلى هذا الفضاء اتحدت ظاهرة الهجرة أبعاد غير متوقعة لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة و ذلك في محاولة لمنع مواطنيها مزيدا من الاندماج في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بروز مفارقة الاتفاقيات الدولية الصادرة في عام 1990 المخصصة لحماية حقوق المهاجرين و أهاليهم حيث صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998 في مقابل رفض كل الدول الأوروبية لهذه الاتفاقيات و هذا الوضع يجد تفسيره في رغبة الدول الرافضة في التعامل مع هذا المعطي الجديد من منظور جديد حتى ولو تم هذا على حساب المواثيق الدولية الداعية إلى حق التنقل و البحث عن الوضع لأريح [2].

بعد 1995 تزايد لجوء الدول المتقدمة بصفة عامة إلى نهج سياسات ذات طابع أمني أكثر صرامة عبر تنفيذ مقررات القانون الدولي الجديد للهجرة و الذي ينبني على إجراءات بخصوص مسألة التجمع العائلي،وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير شرعيين [3].

وكرد فعل اتجاه انتهاج هذه السياسات بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير شرعية حيث لم تقف هذه الأخيرة كعقبات في وجه وطموح المغامرين من الشباب وغيرهم من الذين يبحثون عن أوضاع و أزياء لمعيشتهم أفضل من التي هم عليها وهذا طبعا لا يتم الأمن خلال ركوب قارب المغامرة و المخاطرة للالتحاق بالأراضي الأوروبية بدون وجه قانوني .

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة

يمكن استعراض دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرد . فعوامل الجذب تكمن في الإغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلة وتعرف عوامل الطرد بالنقيض لها.

أولا– العوامل الطاردة للمهاجرين(غير شرعيين)

تساهم عوامل متعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي. ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور بالأمن، حيث أن الرغبة في

[1] – عبد الله النعيم، مرجع سابق، نفس المكان.

[2] – الهيشاوي، مرجع سابق ،ص39.

[3] – عبد الله النعيم،مرجع سابق ،نفس المكان.

مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها الأمن الإنساني الذي يشمل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي الناتج عن عدة عوامل منها.

1- العوامل الاقتصادية:

يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم. حيث ترسم سياسات الدول وإستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيسي، يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة. وبهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير
مشروعة، حيث إنها تأتي في مقدمة العوامل. و يتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة.[1]

يفسر الدكتور أحمد وهذان هذه الحالة بقوله:" إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من البؤس (الأمن) الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة ....فيحدث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع".[2]

والبطالة كسبب للهجرة يقصد بها بالمفهوم الاقتصادي التوقف عن العمل، أي أن يصبح الإنسان عاطلا عن العمل وحسب توصيات منظمة العمل الدولية وإجماع الاقتصاديين والخبراء فإن العاطل و البطال **":**هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل"وقد تكون البطالة حقيقية أو بطالة مقنعة كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية أو موسمية".[3]

تشير الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية مابين15و20 بالمائة وتزايد سنويا بمعدلات3 بالمائة. تأتي البطالة في صدارة المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها الدول المصدرة. ومن أمثلة ذلك الجزائر التي بلغ فيها معدل البطالة 29.9

---

[1] – محمد الخشاني، **"أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"**، تاريخ التصفح 03/03/2015سا 05:15 ،على الرابط :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

[2] – الإخوان المسلمون، **"الهجرة غير الشرعية..الحلم الأليم"** ،تاريخ التصفح03/03/2015 سا15:15، على الرابط:

http://www.ikhwanonline.com/print.aspx?ArtID=11769&SecID=271.

[3] – عدنان فرحان الجوارين: **سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي**، (مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد،24، 2013) ص. 4.

بالمائة سنة 2004 نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، هذا العامل(البطالة) يعد المحرك الأساسي لتوجه العاطلين عن العمل إلى مغادرة الإقليم بصفة غير مشروعة بعد فشل معظمهم في إيجاد فرص للعمل، حيث بلغ عدد الموقوفين حسب إحصائيات الدرك الوطني للجزائر منذ سنة 1996- 2007 ما يقارب 1 615 عاطل عن العمل أي نسبة 58.78بالمائة من عدد الموقوفين هذه الفترة والبالغ عددهم2055 .[1]

2- العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في عدم توفر السلم و الأمن الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو الجزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه.

يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية ، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة . وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة إلى البلدان الغنية ، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة ولو كانت في صورتها غير المشروعة.[2]

3- العوامل السياسة (عدم الاستقرار)

يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات. ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة ويوجد السب لدفع أي جور وظلم يقع عليهم. وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها. وعلى النقيض من ذلك فإن تخلف ثقة المواطن بحكومته والإنتماء، وبالتالي يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة.[3]

---

[1] – عبد الحق عباس: **"الهجرة غير الشرعية ما هي؟ وسبب نشأته** تاريخ التصفح 2015/03/03 سا27:18، على الرابط:

http://chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=1251 .

[2] – حمدي شعبان: **الهجرة غير المشروعة "الحاجة والضرورة الملحة"**،ط7، (مصر، مركز الإعلام الأمني) ،ص07.

[3] – عبد الحق عباس ،مرجع سابق.

وتتركز أساسا في عدم قدرة الدول على توصيل "سلع سياسية ايجابية " لشعورها ويقصد " بالسلع السياسة " خدمات الأمن والتعليم والصحة والرقابة البيئية وإطار قانوني عام وقضاء (نظام قضائي) يوثق به ويحتكم إليه، وكذا متطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات، كما يعد "الأمن" أكثر السلع السياسية أهمية لحياة الناس.[1]

هذا وتعد عدم القدرة على توصيل سلع سياسية إيجابية من قبل الدولة لشعور بها أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على دولة ما بالضعف أو الفشل أو الانهيار، الأمر الذي يترتب عليه "ضعف الشعور بالانتماء إلى هذه الدولة" من قبل الطبقات الدنيا خاصة، باعتبارها أكثر الطبقات تهميشا وحرمانا من تلك السلع مما يدفع بها إلى البحث عن بدائل أقرب إلى "المجازفة" و" فك الارتباط" بقيم ومعايير ورموز هذا المجتمع والتي تجد مجالها للتطبيق عن طريق " الهجرة"بكل أشكالها.

وكذا عجز الأنظمة السياسية في معظم دول العالم خاصتنا الثالث منها عن أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية، خاصة في الدول المستقلة حديثا والتي لا تزال تواجه مشكلة بناء الدولة- الأمة، حيث يقع على عاتق الدولة مهمة تنشئة الناس على إخضاع ولاءاتهم العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى ولاء الأمة الجديدة[2]،أي عجزها عن خلق "الإحساس العام بالانتماء و الولاء الوطني "، في الوقت الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وخلق "هوية وطنية فإنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تمزق المجتمع، وأبرز صور هذا التمزق هو "الانفصال" أو "المطالبة به" أو الهجرة كشكل تعبيري رمزي عن هذا التمزق[3].

ثانيا– العوامل الجاذبة للمهاجرين غير الشرعيين

يعتبر هذا العامل أقل أهمية إذا ما قارناه بالعوامل السالفة الذكر. على اعتبار أن الإنسان إذا كان في وضعية مريحة في بلاده وكان بإمكانه أن يغطي احتياجاته المادية والمعنوية الضرورية بدون عناء شديد، وأن يحصل على بعض الكماليات فانه لن يهاجر. وبعبارة أخرى إذا كان بمقدوره أن يعيش حياة كريمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والدينية، فانه بدون شك لن يغلب عليه التفكير في الهجرة.

---

[1] – حيدر إبراهيم: **"الدولة الفاشلة أوالمخفقة "** تاريخ التصفح 2015/03/04 سا20:22 ، على الرابط:
www.alsahafa.info/index.php?type=3&id...

[2] – سالم حافظ رعد: **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**. (عمان: دار وائل للنشر، 2006)، ص41.

[3] – نفس المرجع ،ص42.

وكذلك على اعتبار أنه في غالب الأحيان يسعى إلى الإستقرار ولا يريد مفارقة وطنه الأصلي إلا إذا وقع تحت ضغط تلك الظروف. حيث إن عوامل الطرد لا تؤدي بالضرورة إلى التفكير في مغادرة التراب الوطني، ما لم يكن هناك أمل في تغيير الظروف للحصول على فرصة أفضل له في مكان آخر، وتتظافر مجموعة من العوامل في جذب الأفراد للهجرة غير المشروعة. أين تقدم دول الإستقبال
إغراءات جد هامة من حيث الأجر وتوفير الخدمات وضمان حرية التعبير. قد تلاقي من الأفراد من يقع في حيال إغراءاتها بتفضيل الاتجاه إليها إما للاغتناء السريع أو العيش في طمأنينة والتعبير عن أرائه بحرية. ويمكن أن نحدد عوامل الجذب في العناصر التالية:

1- دول المقصد (الصورة المشرقة)

والمتمثل في الإنبهار بالصور النمطية الباذخة التي تروج عن الضفة الأخرى أو بلد المقصد، والتي أصبحت تعد بمثابة الفردوس المفقود والسبيل الوحيد للانتهاء من معاناة البطالة والتهميش، وهذا من قبيل الإنبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق رحلة الإغتراب والبحث عن الذات المقصودة والهوية المجزأة، التي تحمل التوجه العام نحو مجتمع استهلاكي ذي بعد واحد.

وهو ما يدفع إلى تأجيج الرغبة لدى بعض الأفراد في الهجرة والمخاطرة فيتكلفون أشد العناء للوصول إلى بلد المقصد، اعتق إذا منهم أن هذه هي آخر الصعوبات والتحديات بجرد دخولهم إلى تلك الوجهة.[1]
وهنا تلعب وسائل الإعلام دور كبير جدا في ترسيم هذه الصورة النمطية عن الدول المستقبلة .
حيث دأبت هذه الوسيلة منذ عقود على رسم صورة متفائلة عن أوروبا والغرب عموما، فأظهرته في الغالب على أنه بلد الحريات والحقوق وكل معاني الإنسانية والحضارة، كما تصور الرجل الغربي على أنه مثال الصدق والنزاهة والأمانة والشرف. خلافا ما يقدم من صورة قاتمة ومسيئة لدول وشعوب الجنوب من التخلف و الإنحطاط في شتى المجالات[2].

2- صور نجاح المغتربين:

إن صورة المهاجرين العائدين صيفا من أوروبا وآثار النعمة البادية عليهم وفي نوع من الإستعراض لنجاح تجاربهم بما يشكل مستوى قيمي مغري، هذا الإغراء المادي للعائد من أوروبا تجد صداه أكثر لدى الفئات المحرومة، فيصبح محرضا ومحفزا لهم على التفكير جديا في إمكانيات خوض تجارب ناجحة.

---

[1]- نجاح قدور: **الهجرة السرية ببلدان المغرب العربي**"حالة المغرب"بحث منشور بموقع على الرابط:
www.dirasaat.com.ly/2007/28/pages/doc/b4/doc.

[2] -هيثم رباني: **"الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية"**، تاريخ التصفح 28/02/2015سا11:45، على الرابط:
:http://www.4algeria.com/vb/4algeria.55928

3- فرص العمل كعامل جذب :

تتجلى عوامل الجذب في دول الشمال الغني بشكل ملحوظ في الزيادة على طلب العمل في بعض القطاعات والمهن، فتلجأ أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، سيما تزايد عوامل الهرم والشيخوخة مما تضطر معه بعض دول الإستقبال للبحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة لتلجأ لطلب اليد العاملة. إضافة إلى عزوف مواطني تلك الدول (الإستقبال) الإشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أو لقلة وضعها الإجتماعي مما يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الإشتغال بها[1].

إن إشكالية الهجرة وأسبابها يلخصها العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد صوفي بقوله **":**إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات "

[1]- عثمان الحسن وآخرون ،مرجع سابق،ص23.

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية لظاهرة الهجرة :

بعد تطرقنا إلى المبحث الأول إلى أهم التعريفات المقدمة لماهية الهجرة وكذلك أهم المراحل التاريخية التي ميزت تطورها إلى هجرة عير شرعية كما تطرقنا إلى إبراز العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة فمن خلال هذا المبحث فسنعمل على التطرق في مجموعة من المطالب إلى أهم المقاربات النظرية التي تحاول إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة، وطبعا كل مقاربة حسب المنطلقات والمسلمات التي تنطلق منها، ولهذا فمن الضروري عرض كل الزوايا والإتجاهات التي تناولت ظاهرة الهجرة حسب رؤيتها، فالمقاربة الإقتصادية لظاهرة الهجرة تركز على العمل الإقتصادي باعتباره الأساس المباشر على الهجرة كما أن المقاربة الواقعية فإنها ترجع تدفق المهاجرين عبر الحدود كانعكاس إلى رغبة الدولة وذلك من خلال بحث هذه الأخيرة عن المصلحة، أما التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة يركز على دلالات الطبيعة الجغرافية للمنطقة كطاردة أ والجاذبة، أما المنظور الاجتماعي الثقافي لظاهرة الهجرة فيلجئ في تفسيره إلى البحث في البنية الاجتماعية والثقافية التي تساعد على إنتاج الظاهرة، ومن جهة أخرى نجد أن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة تركز على المسلمات والآليات والتغيرات البنيوية التي أفرزتها العولمة خاصة من جانب التطور في وسائل الاتصال بين الشعوب والأمم.

المطلب الأول: المقترب التفسيري الاقتصادي لظاهرة الهجرة

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، ورغم أن البعد الاقتصادي يستدعي النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة، التضخم، قلة فرص التوظيف والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال أيضا إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية للهجرة تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط، ينطلق أصحاب التفسير الاقتصادي من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

-أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي الحالة الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر تدفع به إلى مغادرة بلده، وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المضيف تجذب المهاجر إليها.

-إن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تعظيم المنفعة **ModelMaximization** الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.[1]

-كما نجد أيضا أن العديد من المنظرين الماركسيين مثل**Beard-1944Gorz-1970** **Bovenker**1991ينطلقوا من اعتبار أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية

[1] – عبد الله عبد الغني غانم: **المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية**، (الطبعة الثانية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002) ،ص ص 25-26 .

الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة، وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة أقل ثمنا.

-فالمهاجرون يعتبرون (جيش احتياطي للقطاع الصناعي)[1].

كما أن الهجرة تعتبر جزء من تطور النظام الرأسمالي وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل .

والمنظور الماركسي الذي ينطوي تحت التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة يرتكز على العديد من العناصر وأهمها :

1-تعتبر اليد العاملة المهاجر جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة ما هي إلا في خدمة الطبقة الرأسمالي الحاكمة ومن هذا فالرأسماليين يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان، بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة وهذا حسب **Petras** ،(**pertes**) 1981[2].

2-ثانيا ودائما حسب المنظور الماركسي فإن الهجرة تزود الرأسماليين بيد عاملة تساعدها على توسيع عملية تراكم رأس المال من خلال انخفاض تكاليفها .

3-أيضا وحسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات وهذا ما أكده كل من ماركس وانجلز من خلال ما شاهداه بين الإنجليز والإرلنديين من انقسامات لصالح الطبقة الرأسمالية المالكة .

كما أيضا نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة وذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال :

- إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي[3].

- أيضا اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث تضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأخير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.

---

[1]- **Eytan Meyers**"Theories of international immigration policy-A comaparative Analysis"، international migration review، vol، 34 ،NO.4 winter 2000، P.P. 1 2-47

[2] -Ibid،P.1247

[3]- **Etan Meyers**، "international imigration policy a theoritical and comparative analysis" ،palgrave، ،macmillan first edition april ،2004 USA.P.06.

لكن المنظور الماركسي المفسر لظاهرة الهجرة لا يتوقف عند الماركسية الكلاسيكية بل نجد أن الماركسية الجديدة والتي تستمد معظم مسلماتها ومنطلقاتها من الكلاسيكية والتي تعتمد على العديد من أعمال المنظرين أمثال **wallerstein،wask**1990 **mosa** ، 1981 **petras**،1974 **portes** ، **walton** نجدها تعتمد على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من بنية النظام الدولي وذلك من خلال اعتبار أن التقسيم الدولي للعمل وانقسام دول العالم إلى دول المركز والمحيط، أي أن دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج[1].

المطلب الثاني: المقترب الواقعي المفسر لظاهرة الهجرة

-إن المقاربة الواقعية بشقيها الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية تعتبر من أهم المنظورات في دراسة العلاقات الدولية، فهي تعتبر أن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع على القوة والنفوذ بين الدول وهذا حسب **kamppi and viotti** 1987نجد أن الواقعية تركز على أربعة تصورات أساسية .

تعتبر أن الدولة اللاعب الأساسي والمهم وأيضا تعتبر الوحدة الأساسية في التحليل. [2]

- ينظر للدولة كوحدة ولاعب واحد يواجه العالم الخارجي وأيضا كوحدة مندمجة .
- الدولة لاعب عقلاني يبحث عن تعظيم المنفعة والمصلحة .
- الأمن القومي يعتبر العنصر الأساسي والحيوي في أجندة السياسة الخارجية فالواقعية

تركز على قضايا الصراعات بين الأمم وتعتبر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل أهمية أمام المصلحة والقوة العسكرية وهذا حسب:

1973**Morganchan**-1986**Gilpin**.[3]**Keohane**1986-**Walts**1979-.**Hoffman** 1960

وهذا المنظور يرى أن الصراع بين الأمم والبلدان بما فيها الجانب العسكري قد أثر على السياسات المتعلقة بالهجرة، وقد أدى إلى المساهمة في وضع قيود على الهجرة، وهذا مثل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العمل بجواز السفر والتأشيرة طيلة الحرب العالمية الأولى وهو ما عرف في الأدبيات بـ act Test.

وأيضا نجد أن الحروب والصراعات تؤدي بالبلدان إلى منع الهجرة أو تشجيعها، ففرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد خروجها من الحرب بخسائر كبيرة على العديد من المستويات ،عملت على تشجيع الهجرة وهذا بهدف تجاوز بعض المشكلات كانخفاض نسبة

---

[1]- Ibid،P1248 .

[2] - Ibid، P.9 .

[3] -**Marie-Claude Smouts**،" les nouvelles relations internationales pratique et théories"، presses de sciences PO،.1998 ParisP،256.

المواليد وأيضا التعويض عن الضحايا وهذا لأجل إعادة البناء للقوة خشية من مواجهة غزو ألماني جديد، فقد أنتجت هذه السياسة تدفق الآلاف من الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين[1].

كما أنه نجد إسرائيل بدوافع أمنية وبهدف زيادة تفوقها العسكري في ظل الصراع مع العرب سعت إلى العمل على تشجيع الهجرة إليها من مختلف الدول الأوربية والأمريكية وهذا لتجنب تدني المستوى الذيموغرافي أمام البلدان العربية سياسة1969 **(Gurion Ben)**.

و أيضانجد أن طيلة الحرب الباردة عملت الديمقراطيات الغربية على تفضيل اللاجئين من البلدان الاشتراكية بهدف بناء جبهة لمعاذاة الاشتراكية والإيديولوجية السوفيتية.

فالعلاقات بين الدول والمصالح المتداخلة فيما بينها تؤثر مباشرة على ظاهرة الهجرة فحسب المنظور الواقعي فالسياسة الخارجية للدولة السيدة صاحبة السيادة الكاملة هي التي تحدد شروط دخول وخروج الرعايا الأجانب (**Scanlain-Loescher** 1968)[2].

المطلب الثالث : ظاهرة الهجرة بين التفسير الجغرافي والمنظور العولمي:

أولا : التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين: أولهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما تربط بتحديد مجتمع الاستقبال، أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية وهذا التفسير يفترض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها، وهنا نجد إن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية الفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة[3].

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجر وترى النظرية الجغرافية أن المهاجر يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء خصائصها الجغرافية، حيث يرى الجغرافيون أن المهاجر يختار منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية (التضاريس والمناخ والنبات ...إلخ) مع ظروف منطقة الطرد.

وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد المهاجر للمنطقة الجدب التي يهاجر إليها، ألا وهو عامل المسافة وطبقا لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد ما يرتبط

---

[1] - Ibid،P1264

[2] - Ibid،P 1265.

[3] -عبد الله عبد الغاني غانم، مرجع سبق ذكره، ص29 .

عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة[1].

طيلة العقدين الماضيين نجد أن بعض الباحثين قد تكلموا على أن العولمة ستطرح تحديات جديدة على الدولة وذلك من خلال قدرتها على مراقبة الحدود والحركة عبر الحدود .

(**sassen**1996) (**schmidt**1995)-(**strange**1996) وقد أجمعت تقريبا هذه الدراسات على أثر العولمة على الهجرة وسياسات الهجرة، وذلك من خلال صعوبة مراقبة الهجرة، ومع التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة فقد ظهرت فواعل جديدة تعتبر كجماعات ضغط تعمل على التأثير على الهجرة وسياساتها مثل منظمات حقوق الإنسان واللوبيات اللاتينية والاقتصادية والسياسية وغيرها[2] .

وحسب (**castles**1998) قد اعتبر بان الهجرة الدولية هي جزء مهم من العولمة وسمة خاصة بها وإذا ما رحبت الحكومات واستجابت لحرية تنقل الأموال والسلع والأفكار فلا بد من أن تنفتح أمام حرية تنقل الأشخاص.

وفي نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة نجد أن كل من **Jacobson soysal** قد اهتموا بمفاهيم جديدة مثل الهجرة عبر القومية **transnational migration** والمواطنة العابرة للقوميات **citizenship Transnational.**

فحسب الباحثين فهذه المفاهيم الجديدة التي انبثقت مع عصر العولمة قد أصبحت تطرح تحديات كبيرة على الدولة وخاصة في مفهوم السيادة، ففي قضية المواطنة فهو يعتبر بأنه من الصعب بما كان في عصر العولمة أن تستمر الدولة في العمل بنظامين متناقضين من جهة تعمل على تحرير التجارة والسلع والخدمات ومن جهة أخرى تعمل على وضع قيود أمام الهجرة[3].

وضمن المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة تنبثق نظرية التحرير الخالصة للهجرة immigration of theory libertarian pureوترتكز هذه النظرية على مفهوم الحقوق الفردية أي بمعنى محورها هو الفرد بغض النظر على الانتماء، وأيضا تركز على أهمية أن تعمل الدولة على ضرورة عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي في منظومة الدولة وبين ما هو مهاجر، وتميز النظرية بين ثلاثة أنواع من سياسات الهجرة التي تنتهجها الدولة وهي[4]:

---

[1] – عبد الله عبد الغاني غانم، مرجع سبق ذكره،، ص 30.

[2] -**Eytan meyers**، op.cit.P.1267 .

[3] -**Idem studies**، volume 22،2010، P. 36 .

[4] -**Jam krepelka**،"a pure libertarian theory of immigration" ،journal or libertarian .

-الهجرة القائمة على الحرية **immigrationfree** ترتكز على عدم مراقبة الحدود أما سياسة -الهجرة القائمة على الطلب **immigrationinvited** فهي تقوم على إقصاء الغير مدمجين ضمن البرنامج.

-أما النوع الثالث القائم على التقييد**immigrationrestricted** فدور الدولة المطبقة لهذه السياسة هو العمل على إبعاد الغير مرغوب فيهم من الطبقات المهاجرة.

فالأساس النظري لهذا المنظور ينطلق من مسلمات أساسها أن كل الأفراد متساويين في الحقوق وخاصة الحق في الملكية وترجع النظرية إلى أن الحق في الملكية على أنه حق كوني، إذا لم يكن يهدف إلى سلب الغير ممتلكاتهم وأن هذا الحق لا يمكن أن يحد أو ينزع بحجة الحدود والسيادة فحسب النظرية أن الحق في ممارسة التجارة بين A و B أو الزواج B من A أو دعوة Aإلى B لا يحق أن يسلب بضرورة الحصول على قطعة من ورق تتمثل في جوازات السفر أو التأشيرات[1].

المطلب الرابع : التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة .

يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها .....إلخ، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه في استخلاص ما يتوصل إليه على "ما يقوله" وعلى "ما يفعله" المبحوثين، وذلك من خلال أدوات البحث في علمي الاجتماع و الأنتربولوجيا و المتمثلة في المقابلة والاستبيان الملاحظة بالمعاينة وغير ذلك، ويشير أحد الاجتماعيين إلى ذلك عندما يقول أنه يحاول أن يفسر لماذا يهاجر من يهاجر من الناس ولماذا لا يهاجر من لا يقدم على الهجرة، ويقول أنه يعتمد هنا على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا وبعد فترة وجيزة، بجانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا لماذا هاجروا ؟ ويحاول من خلال ذلك الوصول إلى العوامل المؤثرة في قرار الهجرة بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا بها فعلا، وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم

[1] - Ibid.P.37

عوامل اجتماعية للهجرة، ومن هذا يمكن من خلال التفسير الاجتماعي إلى التركيز على نظريتين : النظرية الثقافية والنظرية الاجتماعية[1].

أولا– المدخل الثقافي لتفسير الهجرة :

ويعتمد أنصار هذا المدخل على أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المطبوعة عن مصدر الهجرة و سرعة أو بطئها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح، فإن النسق الأساسي للهجرة هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية و نفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها تقريبا محركات الهجرة ويقسمها البعض إلى الخصوصيات الفيزيقية للمنطقة، تأثير النظام الاقتصادي والتأثير الثقافي.

ثانيا– نظرية التنظيم الاجتماعي

نجد أن **Mongalam** يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة **organizational Social theory** ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ويعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطى لأعضائه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجدب والطرد وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجرين، نفسهم وهذه العناصر تتداخل في عملية ديناميكية[2].

ثالثا– نظرية خصائص المركز الاجتماعي The status of the moven

ويتجلى ذلك في أن السلوك الذي يتخذه المهاجر أي بمعنى الميل نحو الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي status class وهذا حسب توماس 1939م وقد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في تحديد الميل إلى الهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في حين أوضحت الدراسات التي تلت دراسة توماس أن الحالة التعليمية والوضع المهني تعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في السلوك الدافع نحو الهجرة .وهكذا فقد أصبح البعض يفسر حجم الهجرة واتجاهها ودوافعها على ضوء خصائص المركز الاجتماعي.

---

[1] – عبد الله عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص30

[2]– نفس المرجع ص34.

المبحث الثالث:القوانين المنظمة للهجرة غير الشرعية.

تفرض الهجرة غير شرعية نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة يستوجب أن يكون لها مجال واسع في البحث نظرا لما تخلفه من أثار سلبية على الدول المصدرة و المستقبلة على حد سواء بل وأصبحت تستدعي جهود دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائر البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب.

هذا ملازم على الدول إلى الحث على نص قوانين تهتم بشؤون الهجرة يلتزم بها المهاجرين على الصعيد الوطني سواء كأم ذلك على صعيد شرعية الإقامة أو العمل أو غيرها من الإجراءات،وتزايد ظاهرة الهجرة طور من القوانين المنظمة لها بحيث أصبحت بين دول المنشأ و دول المقصد بغية حماية حقوق العمال و الأمن الوطني للدول المستقبلة على حد سواء لكن سرعان ما انتقلت القوانين المنظمة إلى أوسع من هذا حيث أصبح القانون الدولي هو الذي ينظم الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية مثل منضمة العمل الدولية.

المطلب الأول:التشريعات الأوروبية المنظمة للهجرة.

إن انتهاج الاتحاد الأوروبي سياسات فتح الحدود بين أعضائه لزم على الدول الأعضاء فيما بينها التنسيق في مجال إدارة تدفقات الهجرة ووضع شروط مشتركة فيما بينها للدخول إلى كيانها المشترك.

اتفاق معاهدة روما سنة 1957 التي تعد الخطوة الأساسية في تشكيل ما يعرف حالي بالاتحاد الأوروبي كان لموضوع الهجرة أهمية كبيرة على جداول أعمال سياسات الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 1992 جعلت معاهدة ما مسترخيت "المادة 08 حرية الحركة و الإقامة والعمل أحد السمات الأساسية للمواطنة الأوروبية ، مع التميز بين الأوروبين من داخل دول الاتحاد وخارجه"،وفي سنة 1997 أدرجت معاهدة اميستردام إكساب تأشيرة شنغن في معاهدة الاتحاد الأوروبي ونصت على تقديم اللجوء و الهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي إلى الركن الأول المشترك .

وقام زعماء الاتحاد الأوروبي في 1999 بفنلدا بتحديد المبادئ الأساسية للتشارك السياسي الجماعي بشأن الهجرة لإثبات العزم الجماعي على ضمان عمل إدارة أفضل لتدفقات الهجرة لتؤسس بذلك سياسة شاملة تأخذ في الاعتبار كلا من دول الاستقبال و الدول المصدرة للهجرة تقوم على ثلاثة مبادئ ترتكز أكثر فأكثر على ايجاد تعاون وثيق بين الشركاء من أجل:

- تطوير الهجرة غير شرعية من خلال إدماج رعايا الدول الأخرى في دول الاستقبال.
- مكافحة الهجرة غير شرعية
- الربط بين الهجرة و التنمية [1].

تعد ايطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين ،هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998

[1]- للمزيد انظر على الرابط : :

Www.eur-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr

والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير شرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول الإقليمي الايطالي و تحديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

-إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد

-النظر في شروط الأجانب الايطالي وسبل الإقامة بها

-تعقيد إجراءات منح الإقامة و تفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين

-الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.[1]

بالمزيد إلى هذا تم تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين الغير الشرعيين لأول مرة،حيث حدد القانون حسب هؤلاء المهاجرين بثلاثين يوما كمدة قانونية يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق ،أما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الايطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب بها القانون في فترة تواجدهم بايطاليا .[2]

وكنتيجة لعدم فعالية هذه الإجراءات القانونية السالفة الذكر في فرملة والحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية المتوافدة إلى ايطاليا ،خاصة بعد تزايدها الكبير مع مرور الوقت أصدره السلطات الايطالية سنة 2002 قانون " بوسي فيني" الذي يحمل رقو 189،ويحتوي هذا القانون إجراءات أكثر صرامة في اتجاه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات لطرد و الحبس حيث نصت المادة"13"من قانون بوسي فيني بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجود على أراضي الدولة هذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة [3].

ومن جهة أخرى نظم قانون 189 المعدل طبقا لنص المادة 14 إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن جنسيته أو هويته ولابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر غير الشرعي وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة والتي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر غير الشرعي ، فيتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة الحجز التي مدها قانون بوسي فيني من 30 يوم إلى 60 يومًا حسب نص المادة " 14 "وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي

[1] -Tomas isabelle **La loi Italienne sur L'immigration Un cadre rénové mais encore insuffisant** . Général de droit international public . Tome CVI . Editions A.pedone . Paris . 2002 . P392

[2] -Ibid . P 393

[3] – للمزيد انظر على الرابط : Www.meltingpot.org/articolo2927.html

الإيطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفته للقانون [1].

وأضاف قانون 189 كذلك عقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في إيطاليا دون تأشيرة إقامة حتى و إن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا، حيث يعتبرهم القانون في سكة الوضع غير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد في حين استندت المادة 19 من قانون السابق الذكر حالات الطرد والتي من خلال لها يمكن عدم إتباع رئيس الشرطة وهي:

- حالة المرأة الحامل حتى تبلغ 06 أشهر من وضعها للطفل .
- في حالة وجود لقصر بدون عائلة.
- حالة الأشخاص الذين يعيشون في خطر لأسباب سياسية أو دينية أو اجتماعية أو عرقية .
- حالة الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر حاصل على جنسية ايطالية .

وتبقى هذه الحالات استثناءات قائمة إلى غاية صدور حكم القضاء والذي يقرر بدوره مصير هؤلاء المهاجرين.

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون" بوسي فيني "زاد أكثر فأكثر من تعقيدات الحصول على الإقامة حيث أضحى المهاجر ينتصر أوقات طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهور قليلة ، وربطه بعقد العمل وهذا يتضح في المادة 1 الفقرة 5 من قانون الإقامة الجديد بالإضافة إلى إمكانية تجديد تصريح الإقامة مرة واحدة مع ربطه بالضرورة استمرارية العمل ، وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به قانون بوسي فيني [2].

أما فيما يخص فرنسا فقد عرفت ارتباط سن أسوء قانون للهجرة في تاريخها بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية حيث توصل هذا الأخير إلى قناعة مفادها أن الهجرة في سياقها القديم تمثل عبئا اقتصاديا و اجتماعيا و أمنيا على فرنسا ،تشكل مصدر توتر و تهديد كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم و احتواء بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد و يعانون من أوضاع بائسة في الأساس .[3]

هذه القناعة لساركوزي دفعت به إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة علي مجلس الشيوخ الفرنسي في 2006/06/17 عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة و هو قانون رقم 911-2006.

---

[1] – عثمان الحسن محمد نور : **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**،(الرياض،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات و البحوث القانونية،2008)ص-ص50،49.

[2] – الموقع الالكتروني لجريدة ريبابليكا الايطالية ،تاريخ التصفح 2015/04/13 سا15:15 على الرابط :

- www.repubblica/Arabic.com

[3] -Nadia Ben Othman. **Le Plan Sarkozy ; L'arbre des Impossibles de L'immigration choisie** . Avril . 2006 ; Source :
www.saphirnews.com/leplan-sarcozy-larbre-des-impossibles-delimmigration-choisie_a2761.html

يستند قانون ساركوزي الجديد للهجرة على فكرة الهجرة المختارة حيث يسمح بالهجرة لفرنسا إلى حقل محدد من قطاعات العمل ، وبعد تولي نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية سنة2007 أسس وزارة الهجرة و الاندماج و الهوية الوطنية الفرنسية ،وبذلك عمل ساركوزي على إدماج المهاجرين الذين يعيشون في فرنسا فضلا على حصولهم على الهوية الوطنية، وبناءا على هذا ارتكزت سياسة ساركوزي للهجرة على تنظيم تدفقات الهجرة إلى فرنسا وتسهيل الاندماج للمهاجرين و تعزيز الهوية الفرنسية و كذلك تعزيز التضامن داخل السكان المهاجرين "مبدأ التنمية المشتركة"[1] .

وقام ساركوزي بتعديل بعض النقاط في قانون "911" من أهمها شرط اكتساب اللغة الفرنسية وتحديده كشرط مسبق للمهاجرين القادمين إلى فرنسا وفي هذا يقول السيد "كريستوفر بيرتوسي" الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (fri) ":هناك اتجاه سائد في السياسة الفرنسية لوقف الهجرة العائلية لاسيما بعد تكثيف قانون 2006 عن طريق الحد الأدنى من اللغة الفرنسية و اختيارها بالإضافة إلى هذا فإن قانون ساركوزي الجديد للهجرة قد ألغي حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الإقليم الفرنسي منذ أكثر من 10 سنوات ،وعقد إجراءات لم الشمل العائلي دعما بالقوانين السابقة بحيث أصبح مرتبطا بالمصادر المالية و لكن بفرض أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250يورو ،بالإضافة لإقامته في سكن ملائم وكدالك اشتراط إيجاد اللغة الفرنسية مسبق في حالة إحضار الأسرة و كدا معرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها.[2]

كما تطرق القانون لإجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين الذي صدر أمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية المختصة من دون اواءهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا في حالة ثبوت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقا لنص المادة 104 من قانون 911-2006.[3]

وقرر البرلمان الفرنسي يوم 11ماي 2011 بعد أشهر من النقاش و تعاقب ثلاث وزراء على وزارة الخارجية الفرنسية مشروع القانون المتعلق بالهجرة و الذي يشدد إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية [4].

---

[1]- للمزيد أنظر على الربط :

www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=286&numarticle=1533

[2]- للمزيد أنظر على الربط:

- fr.gouv.immigration.ww

[3] -Loi N° 2006-911 du 24 Juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration . Journal Officiel de la République Française du 25-07-2006

[4]- للمزيد أنظر على الربط:

www.afp.com/afpcom/ar

وفيما يتعلق بإصلاح نظام احتجاز المهاجرين غير الشرعيين كتمهيد لترحيلهم قد تم في النهاية اصدار القانون بالصيغة التي توافقت عليها الحكومة و الجمعية الوطنية "مجلس النواب" التي تنص على أن قاضي الحريات و الاحتجاز لا يتدخل في قضية ما إذا كان يجب تمديد فترة الاحتجاز أو تسريح المقيم غير الشرعي الابعد مرور 05 أيام على اعتقاله وهذا الإجراء الذي يعتبر جوهر الإصلاح المتعلق بالهجرة ويسعى إلى تحسين فعاليات إجراءات ترحيل المقيمين غير الشرعيين إذ أنه في الوقت الراهن فقط 30% من المهاجرين المحتجزين يتم في ترحيلهم في نهاية الأمر إلى الخارج، أما في اسبانيا فإن تقديم مشروع القانون الجديد أثار جدلا انتقديا من قبل العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق المهاجرين وجمعية المهاجرين المقيمين باسبانيا وأقرت هذه الجمعيات عن عدم قبولها النهائي لبعض البنود التي نظمنها مشروع القانون الجديد، الذي سيحال على مجلس الشيوخ لمناقشته و المصادقة عليه قبل إدخاله حيز التنفيذ.

مشرع القانون الجديد حول الهجرة الذي صادقت علية الحكومة الاسبانية برئاسة "خوسي لويس رودريغيث ثاباتيرو" يتضمن بنودا في حق المهاجرين و بالنسبة لجمعيات المهاجرين.

البنود التي انتقدت بشدة تلك المتعلقة بالمنع و تحريم المساعدات المقدمة للمهاجرين غير الشرعيين وتمديد فترة توقيف المهاجريين في وضعية غير قانونية بمراكز الاحتجاز من 40إلى 60يوما قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية فور التأكد من جنسيتهم[1].

وحسب الحكومة الاسبانية فإن الرفع من هذا الاحتجاز للمهاجرين قابل للتجديد مدة 10أيام . وهذا ما أملته الصعوبات التي تواجهها السلطات في التحقق من جنسية هؤلاء المهاجريين غير الشرعيين، عوضا من الإجراءات المعقدة لترحيلهم و جاء هذا التعديل في الفترة التي تضطر فيها السلطات الاسبانية تصريح عدد كبير من المهاجرين السريين الذين تجاوزت مدة توقيفهم 40 يوما ،كما ينص على ذلك القانون الجاري به العمل حاليا،ويحتوي هذا المشروع كذلك الذي جاء كتعويض لقانون الأجانب الذي تم وضعه سنة 2001 في فترة "ميني خوسي ماريا" رئيس الحكومة الاسباني السابق ليشمل فقط القاصرين أقل من 18 سنة للأبناء البالغين أكثر من 18سنة الذين يعانون من الإعاقة ،وينص على أباء المهاجرين الشرعيين البالغين من العمر 65 سنة فما فوق فقط يمكنهم الاستفادة من التجمع العائلي شريطة إبراز أبنائهم الأقامة باسبانيا بطريقة قانونية لمدة تقدر ب 05 سنوات .

بحسب مشروع قانون الهجرة الجديد الاسباني كذلك فان الآلاف من المهاجرين المغاربة المتواجدون في اسبانيا في السنوات الأخيرة سواء كان تواجدهم بطريقة قانونية أو غير قانونية يجب عليهم المغادرة طوعا أو قسرا وإذا ما يتضمنه من فصول و بنود صارمة فيما يتعلق بالمكافحة الهجرة الغير شرعية وينص المشروع كذلك على إجراءات تعجيزية في مجال توظيف العمالة الأجنبية في اسبانيا ،حيث ينص على طرد المهاجرين والمقيمين بالصفة شرعية

[1] – مقابلة في صحيفة الفجر مع رئيس المهاجرين الجزائريين بمقاطعة الأندلس الاسبانية . عدد 04يوم 11 جانفي 2010.

الذين فقد و عملهم إلى بلدانهم الأصلية بصفة مؤقتة مقابل استفادتهم من منح البطالة وهدا في حالة موافقتهم بالرجوع الطوعي إلى بلدانهم الأصلية.[1]

المطلب الثاني :تشريعات المغاربية المنضمة للهجرة

إذا كان الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسات فتح الحدود بين دول أعضائه وينسق ويدبر تدفقات المهاجرين في وضع شروط مشتركة و الدخول إلى كيانه فإن دول المغرب بتشكيلها لمنظمة اتحاد المغرب العربي(amu1989) ، وبعد 20سنة من الوجود لازال حسب العديد من الدارسين في ميدان التكامل الدولي عبارة عن هيكل بدون روح ما يجعل الاتحاد المغاربي (umu) الحلقة الأضعف في مسار قيام المتكاملات التي يشهدها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ففي ظل هذا الضعف التكاملي كيف تعاملت دول منطقة المغرب العربي(الجزائر تونس المغرب) قانونيا مع الهجرة غير شرعية، باعتبارها محطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من المناطق الإفريقية وجنوب الصحراء .

تعد المملكة المغربية الدولة الأكثر تضررا من هذه الآفة الاجتماعية "الهجرة غير شرعية " هذا في الأساس يرجع لعدة عوامل التي من أهمها قرب شواطئها من الساحل الجنوبي لاسبانيا عبر مضيق جبل طارق الذي تقدر مسافته 14 كلم مما سهل علي المهاجرين امتطاء قوارب الموت ،إضافة إلى تأثير هذا المشكل على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي مما استوجب عليها على الصعيد التشريعي إدخال قانون رقم 02/03 المتعلق بدخول إقامة الأجانب للمغرب و بالهجرة غير شرعية حيز التنفيذ في 11/نوفمبر2003. كنتاج للأوضاع السابقة. حيث وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين المغربي[2] هادفا من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة بما ينسجم بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي و تحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب ،و بالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية ،حيث تم تجريم تهريب المهاجرين بعقوبة السجن لمدة تتراوح مابين 10سنوات إلى المؤبد ويحمي هذا القانون حقوق الأجانب مادامت طرق اللجوء إلى القضاء معروفة ،وجاء هذا القانون "رقم 02/03 بقسمين :

-الأول متعلق بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها والثاني منه يختص بأحكام عقابية للمهاجر غير الشرعي ضمن 07 مواد من المادة 50 إلى المادة 57[3] ،فطبقا لنص المادة 50 من قانون رقم 02/03 يعاقب كل شخص غادر التراب المغاربي بصفة سرية، بغرامة مالية تتراوح بين 300و1000 درهم وبالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين معا ، أما فيما يخص المادة 51 فقد وضحت أن هذا القانون لم يعاقب

---

[1] – انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا على الرابط :

www.maec.es/en/menuppal/Ministerio/Paginas/postingTXT%2817-2%29Ministerio.aspx

[2] – المملكة المغربية: **الجريدة الرسمية، النشرة العامة**، القانون رقم /03 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة غير المشروعة، عدد 5160، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003،ص01 .

[3] – نفس المرجع .

الأشخاص المهاجرين سرا فقط كما ذكر سابقا بل شدد العقوبة كذلك على كل شخص قدم مساعدة أو عوننا لدخول مغاربة كان أو أجانب بصفة سرية، بالحبس من سنتين خمس سنوات و بغرامة مالية تتراوح مابين 50.000 و500.000 درهم.[1]

كذلك الشخص المعنوي يعاقب من طرف قانون 02/03 بغرامة مالية قدرها بين 10000و1000000درهم إذا ثبت في حقه ارتكاب الجرائم سابقة الذكر بالإضافة إلى مصادرة المحكمة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة في حالة الإذانة بجريمة تهريب المهاجرين ،سواء كانت هذه الوسائل تستعمل لنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي الجريمة أو في ملكية شركائهم أو في ملكية أعضاء العصابة الإجرامية،أولئك الذين لم يشترك في ارتكاب الجريمة.[2]

لكن مؤخرا قدم الملك محمد السادس توجيهات سيتم تنفيذها "كعملية استثنائية" خلال الفترة الممتدة بين أول يناير و آخر ديسمبر 2014 فيما يخص تسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة الذين يعيشون في المغرب دون أوراق قانونية تحت ما يسمى "انتهاج مقاربة شاملة ومتجانسة" في ملف الهجرة ،كمبادرة لتسوية أوضاع ما يفوق 25 ألف مهاجرا إفريقيا مقيم في المملكة المغربية بصفة غير قانونية ،بالإضافة إلى هذا صرحت السلطات المغربية أن المهاجرين الذين ستتم تسوية أوضاعهم القانونية سيتمتعون بالحقوق و الواجبات نفسها التي يتمتع بها المواطنون المغاربة ،و اندماجهم بسهولة في المجتمع المغاربي شريطة اقامتهم في المغرب بمدة زمنية لا تقل عن 5 سنوات بالإضافة إلى حصولهم على عقد عمل ساري المفعول لأكثر من سنتين حتى يتسنى لهم تسوية أوضاعهم القانونية على ما أفاد لوزارة الهجرة المغربية.[3]

أما فيما يخص الجزائر كغيرها من بلدان المغرب الغربي تعد من أبرز الدول التي تشهد ظاهرة غير شرعية بحيث جعل منها موقعها الجغرافي كبوابة لإفريقيا بلد عبور و مرور لموجات الهجرة غير شرعية القادمة من القارة الإفريقية ككل ، كما سهل اتساع شريطها الحدودي البري في جعلها قبلة للمهاجرين السريين نحو الشمال وأدت السيولة المتزايدة للجاليات الأجنبية خاصة الإفريقية منها على الأراضي الجزائرية إلى تنامي استفحال مخاطر أكثر فأكثر مثل الجريمة المنظمة و الإرهاب .

و نتاج لما سبق اعتد القانون الجزائري لمثل هذه الظواهر بالتجريم وذلك بغية التصدي لأعداد الكبيرة من المهاجرين غير شرعيين [4] من خلال مشروع القانون الجديد المنعقد في 2008/06/01 الذي يجرم و يعاقب كل

---

[1] – المادة 52 من قانون 03/ 02، **الجريدة الرسمية المغربية** عدد 5160، 13 نوفمبر 2003.،ص14.

[2] – جريدة العرب ، الاحد 2014/03/30 ص2.

[3] -Hocine .labdelaoui.les dimensions sociopolitiques de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière.carim–as2008/67.série sur la migration irrégulière.robert.shuman .center for Advanced studies San Domenico di fosole (fi) institut unuversitair européen . 2008 .p8

[4] – تناول المشرع الجزائري أحكام هذه المادة في القسم الثامن الذي أضيف بموجب القانون 01/09 والذي جاء بعنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

جزائري،وأجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية بالحبس من 6 أشهر بالنسبة للمرشحين للهجرة غير القانونية ، وعقوبة بالسجن 5 سنوات لمنظمي الهجرة غير قانونية و غرامة مالية كذلك تتراوح مابين 60.000 إلى 600.000 دج أو بأحدي العقوبتين وحسب ما نصت عليه المادة 46 من قانون 11/08 المؤرخ في 22 يوليو2008 [1] المرادمن المشرع الجزائري من هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة لمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق هذه العقوبات ويرتكز المشرع الجزائري على مشروعه القانوني على عدة أسباب يربط بها فعل تجريم فعل الهجرة السرية :فمن الناحية الاجتماعية و الإنسانية يري أن الهجرة ما هي إلا تلك الفكرة التي يضعها المهاجر في رأسه عم دولة الاستقبال كما كان مهيئ بكل ظروف المعيشة السهلة،مع أن الأجواء التي يجدها هناك تختلف تماما على هذا التصور الذي يضعه في ذهنه و هذا حسب المشرع يمكن إدراجه في نص الأسباب ا لاجتماعية لأن المهاجر يلتقط هدا التصور من محيط اجتماعي معين.

أما الجانب الإنساني فيتمحور حول الاستغلال الذي يتعرض له المهاجر من طرف شبكة التهريب وعادة يطالب منهم هذا الأخير مبالغ جد باهظة لضمان نقلهم ،أو يشترط عليهم نقل مخدرات أو غير ذلك من الأشياء التي يمكن تهريبها[2] .

أما الداعي القانوني لتجريم شكل هذه الهجرة حسب المشرع الجزائري هو أن المهاجر لم يقبل على الهجرة بطريقة سرية وحسب بل أنه يخالف مجموعة من الإجراءات و الشروط التي يتطلبها القانون من أجل عبور الحدود وما دام هناك مخالفة للقانون فمن الطبيعي أن يتمخض عن ذلك عقوبة الفاعل،وهذا ما يفسر إدراج المشرع الجزائري لهذا العمل في القسم الثامن الجديد تحت اسم الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني .

وفي الأخير فإن السبب السياسي حسب المشرع الجزائري ،هو مسؤولية الدولة اتجاه المهاجرين إذ لا يحق لهم أن يدخلوا إقليم دولة أخرى إلا إذا سمحت لهم بذلك مراعاة لمبدأ السيادة الدولية في حالة إقبال عدد من رعايا دولة معنية على الهجرة إلى دولة أخرى من دون رضاها، فإن ذلك يسبب ما يسمى حرج لدولة الانطلاق أمام دولة الوصول وما ينجم عن هذا الحرج من ضغوطات التي تفرضها هذه الأخيرة، نتاج عن عدم التحكم ومنع الرعايا الخروج من دولة الانطلاق و هذا من أهم وأبرز العوامل التي تدفع الدول إلى تجريم الهجرة السرية .

[1] – مارثيا إشاندوي ،وآخرون: **الهجرة الكبري صوب الشمال**،(مجلة الاجئين : المجلد الرابع، العدد 148 ،2008)ص24،23 .

وإذا كنا نتساءل عن النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات أن ألاف الشباب والحكم عليهم بمثل هذه العقوبات المذكورة سلفا حسب القانون الجزائري كذلك يجب أن نتساءل عن النتائج المفروض تحقيقها في تناقص عدد المهاجرين تحت وطأت هذا الردع ،لكن الملاحظ أن العكس هو الذي حدث في ظل دخول هذا القانون حيز النفاد تزايد عدد المقبلين على الهجرة السرية بشكل غير مسبوق،هذا القانون ضاعف الهوة التي كانت بين الشعب الذي يتكون من 75 % شباب والحكومة لا تزال تضع حلول ارتجالية غير مدروسة العواقب لهمومه ومشاكله إلى درجة أن أصبحت المشكلات التي تحمل طابعا اقتصاديا و اجتماعيا تقابل بالردع و القمع[1]

أما تونس فقد سنت تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة غير شرعية التي تزايدت بشكل كبير في الآونة الخيرة حيث صادق مجلس النواب التونسي يوم الأربعاء27جانفي على قانون جديد من شأنه أن يضع حدا للفراغ التشريعي، في مجال مقاومة الهجرة السرية إتماما وتنقيحا لقانون عدد40 المؤرخ في 14 ماي 1974 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر[2] .

كم تضمن المشروع تعديلا لبعض فصول القانون بغرض ملائمته مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات ومع بقية التشريعات ذات الصلة به وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل فواعل منظومة الهجرة غير شرعية،مثل الأشخاص المهربين والمساعدين في التهريب ويحدد مشروع القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية .

– طائف1: وهم الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة وحجم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة الهجرة غير الشرعية أي الذين يقومون بالتهريب.

– طائفة2:وهم المشاركين وهم الفاعلين المساهمين في وقوع الجريمة بالمساعدة قد تكون سابقة للجريمة أو متزامنة معها أو لاحقة لها سواء بالفكرة أو التحضير أو التخطيط أو الإعداد المالي في مختلف مراحل التنفيذ ،و لا يستثني من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام المشروع الإجرامي. [3]

كذلك شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرط في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدة تتراوح مابين ثلاثة أشهر و20عام بالإضافة إلى غرامات مالية تصل نحو 100.000 دينار تونس، (ما يقارب 83ألف دولار)،وأعطي القانون للمحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محدودة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير شرعية التي أطلق عليها المشرع اسم الدراجة في اللهجة التونسية

---

[1] – عبد المالك صايش :**مكافحة الهجرة غير مشروعة**(المجلة الأكاديمية للبحث القانوني جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية: العدد01 ،2011)ص. 16.15.

[2]– أبو أمين :"**الحرقان" أو الهجرة غير شرعية في نظر القانون**، تاريخ التصفح 2015/04/18 سا17:30، على الرابط:
httpwww.turess.comalchourouk.5813.

[3] – محمد فورابي: "**مشروع قانون المواجهة الهجرة السرية**" (قدس برس)، تونس .. ، في موقع إسلام أون لاين نت:تاريخ التصفح 2015/04/18 سا 15:30،على الرابط:
www.islamonline.net

المحلية 'الحارقان' في المقابل أعفى القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عملية الهجرة السرية، من العقاب شريطة إعلام هؤلاء السلطة بوجود المخطط الإجرامي ،أو مدها بمعلومات تساهم في إحباط المخطط والقبض على منفذيه.

هذه القوانين سارت جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب و إجراءات رسوها في الموانئ التونسية لربطها بصورة مباشرة بجريمة الهجرة غير شرعية. [1]

[1]- إعداد قسم البحوث و الدراسات الهجرة وجدت لها حلا في تونس الجزيرة نث :تاريخ التصفح 30/04/20015 سا 17:55 ،على الرابط : www.agjazeera .net /spisial files/pages/1874c432.ce84-42-8bced0fb3a2.

الفصل الثاني

دراسة العلاقات الأورو مغاربية

(مقاربة أمنية)

تمهيد:

سأتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ما تحوي العلاقات الأورو مغاربية من مشاكل بالتركيز أولا على الشق الأمني ومدى إسهامه في فرملة مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها كمبحث أول من هذا الفصل ثم المرور إلى مشاكل دول المغرب العربي اتجاه الاتحاد الأوروبي المتمثلة أساسا في تدهور الوضع الاقتصادي المغاربي جراء الاستغلال الأوروبي لثرواته بالإضافة إلى تأثير هذا الإستغلال على التنمية التي تحافظ بدورها على الاستقرار في منطقة المغرب العربي وفي الأخير خصصت مبحث لإدراك التصور الأوروبي في ربطه للهجرة بالإرهاب كعامل يزيد من دفع الهجرة غير شرعية من المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها:

تتربع دول المغرب العربي على مسافة تتجاوز 6 ملايين كلم2 (6040706 كلم2) مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسيا و مناخيا جعلت منها فضاءا جيوسياسيا و ثقافيا متجانسا لا تتخلله أية حدود و حواجز اثنية أو حضارية، هذه المنطقة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة أصبحت تواجه العديد من المشاكل الأمنية المتشابكة فيما بينها ككتلة منطقية متمثلة في تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية و الجريمة المنظمة والمتاجرة في جميع أنواع السلاح وصولا إلى تجارة المخدرات، هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحدة استدعت أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة مثل هذه المشاكل التي من الممكن أن ترهن عملية الإستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية في المغرب العربي

اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية داخل المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة نظرا لاختلاف أشكالها من وإلى الإقليم المغاربي باختلاف الأسباب المؤدية إليها ، فالدول الافريقية الجنوبية تنظر للمنطقة على أنها محطة مهمة ،سواء الاستقرار بها أو للعبور إلى ما وراء بحر المتوسط و الدخول إلى أوربا إن أتيحت الفرصة لذلك فيما يجد المغاربة أن المنطقة لا تحقق لهم أدنى طموحاتهم و آمالهم المستقبلية.

أولا: تطور الهجرة غير شرعية في الجزائر

تعد الجزائر إحدى دول المنطقة المغاربية التي تستمد ظاهرة الهجرة السرية حيث أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من أبرز الدوافع التي تؤدي إلى التفكير في مثل هذه السلوكيات السلبية، هذا وإلى جانب عوامل أخرى عديدة علما أن الجزائر تتربع على شريط حدودي بطول 6000 كلم مع 8 دول على طول ساحل 12000 كلم مما يجعلها محورا مهما ومنشطا للأعمال الإجرامية العابرة للحدود، إذ يعد اختيار السود للجزائر كطريق بسبب العوامل الجغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوروبي و باعتبارها بوابة العبور و الهجرة إلى الضفة الأخرى.[1]

ويمكن تقسيم مشكل الهجرة غير شرعية في الجزائر الي نوعين أساسين:

1- الهجرة السرية من خارج إقليم الجزائر إلى داخله(الأفارقة) : بحكم موقع الجزائر الجغرافي كشريط عبور و مقصد الأفراج للأفارقة ، أصبحت تحتضن أعداد بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود بمساعدة من جماعات تهريب مختصة مقابل دفع مبالغ مالية خاصة في ولايات الجنوب مثل إليزي تمنراست وأدرار، وكذلك بعض المناطق الغربية مثل مغنية و تلمسان و جاء في الصحافة الوطنية أن الأفارقة المتواجدين بأدرار أصبحوا بمثابة القنبلة الموقوتة إذ تعد نسبتهم سنة 2008 تفوق 300 إفريقي من مختلف الجنسيات منها المالية و النيجيرية.

[1] – زوزو عبد الحميد: **دور المهاجرين في الحركة الوطنية الجزائرية**، (سلسلة الدراسات التاريخية الجزائرية : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974) ، ص 13.

و في هذا السياق كان وزير الداخلية " نور الدين اليزيد زرهوني" بتاريخ التاسع عشر من شهر أفريل 2008 قدم ما يسمى بمشروع قانون الأجانب و الذي يسدد عقوبات على شبكات تهريب البشر، حيث صرح بأن الهجرة السرية أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الشعب الجزائري، سواء من خلال دخول الاجانب بطريقة غير شرعية للجزائر والإقامة فيها أو الخروج منها.

لكن هذا لم يحد من بحث الأفارقة عن معيشة أفضل و الهروب من الفقر و الحروب الأهلية ، إذ يتضح هذا في إحصائيات قامت بها مصالح الأمن الوطني عن طريق الفرق الجهوية التابعة للهجرة غير شرعية ، عن عدد الرعايا الأجانب محل الدخول و الاقامة غير الشرعية الموقوفين ابتدءا من سنة 2010 إلى غاية 2013 تتمثل حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 01 :

عدد الرعايا الأجانب محل الدخول والإقامة غير الشرعية الموقوفين من طرف ج.ت.هـ.غ .ش

b.r.i.e.c	2010	2011	2012	01.01.2013 13.09.2013	global
maghnia	524	470	632	243	1869
djanet	613	524	713	302	2152
tamanraset	3799	3095	1742	612	9248
adrar	109	168	330	343	950
Souk ahras			42	73	115
total	5045	4304	3459	1573	14334

المصدر : المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2013.

وفي هذا السياق أصبحت ولاية تمنراست تلقب ب" العاصمة الإفريقية" كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الأفريقية.

2- **الهجرة السرية من داخل إقليم الجزائر إلى خارجه" ظاهرة الحرقة "** : يعود التنامي المستمر للحرقة في الجزائر إلى

عدة أسباب نذكر منها:

- الحركة رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي و كلما زاد الفارق في مستويات الشغل و النقل زادت دوافعها لدى الأفراد خاصة الشباب منهم.
- ارتفاع نسبة البطالة التي تزيد حدتها لدى الحاصلين على شهادات التعليم العالي .

– النمو الديمغرافي السريع جدا في الجزائر الذي لا يتماشى مع تلبية الطلب الوطني أي حدة العجز إذ يعتبر تخلف النمو الاقتصادي مقارنة بنظيره الديمغرافي العامل الرئيسي في إحداث انفجار ديمغرافي. [1]

هذا وتشير معظم التقارير والدراسات العلمية والإعلامية إلى التطور المخيف لهذا المشكل " ظاهرة الحرقة" الذي يهدد الجزائر وكل الدول التي لها بالمثل: حيث أشار تقرير عن التجربة الجزائرية (13-01-2008) أن عدد الذين هلكوا خلال عملية العبور وتم العثور على جثثهم ارتفع من 29 عام 2005 إلى 73 عام 2006 إلى 83 عام 2007، كذلك تم محاكمة 105 شخص تراوحت أعمارهم بين 18 و 40 سنة عام 2007 و 1377 حالة اعتقال خلال معاينة السفن البحرية واكتشاف السلطات الأمنية الجزائرية إلى شبكات للجريمة المنظمة مختصة في تهريب البشر عبر البحر بالتنسيق مع المغرب .

واعتبرت دراسة أمنية قامت بها السلطات الأمنية الجزائرية إن عدد قضايا الحرقة ارتفع بنسبة 300% والموقوفين نسبة 669% سنة 2008 وحرصت الدراسة على توضيح أن أغلب الحراقة الشباب تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 عام ناهيك عن أطفال قصر، كهول تتجاوز أعمارهم 40 عام " نساء، طلبة ، موظفين، أصحاب نشاطات حرة، هذا التأكيد على ان المرشحين للحرقة يمثلون جميع الفئات.

أما أرقام وزارة الداخلية الإسبانية تشير إلى أن هناك ما يقارب 56 ألف مهاجر يعيشون وضعية غير شرعية داخل التراب الاسباني في الوقت الذي تم طرد ما يفوق 200 ألف هاجر قبل وصولهم إلى الحدود الإسبانية حسب تقارير خاصة بعام 2007 أغلبهم من الجزائر والدول الأخرى بالمغرب العربي. [2]

ثانيا : تطور ظاهرة الهجرة غير شرعية في تونس

أما فيما يخص تونس وبالرغم من بعدها الجغرافي عن دول الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى إلا أنها لم تسلم من الهجرة السرية الأتية من خارج إقليمها إلى داخله(الفارقة)، فخلال 8 سنوات ما بين 1998 و 2006 تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 7000 مهاجر غير شرعي معظمهم من دول جنوب الصحراء وشمال إفريقيا، وتضاعف هذا العدد خاصا بعد الثورة التونسية نتيجة الانفلات الأمني و عدم قدرة الأجهزة الأمنية على التغطية الشاملة لحدودها خاصة مع الجزائر .[3]

أما فيما يخص الهجرة غير شرعية المشار إليها بمصطلح الحرقة" من داخل اقليم تونس إلى خارجه" تنامت بتنامي الظروف الملائمة لها بسبب الصعوبات الاقتصادية البطالة و انعدام المساواة في التنمية المناطقية و الضغط الديمغرافي القمع السياسي" نظام بن علي" حيث تظهر الاحصائيات الرسمية انفجار هذه الظاهرة في السنوات

---

[1] – الجزائر و الأمن في المتوسط : **مداخلات الملتقى الوطني يومي 29 و 30 أفريل 2008**، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، ص 256.

[2] – ياسين خدايرية، **نحو رواية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية: مجلة الانسان و المجتمع**، (جامعة سوق أهراس، الجزائر: العدد 8 ديسمبر (2013)

[3] – رانيا الزغبي:" **التونسيون يركبون الموت لأرض الأحلام**"، موقع الجزيرة نت، تاريخ التصفح 27/03/2015 سا15:22، على الرابط : http://aljazeera.net

الأخيرة، وفق احصائيات وزارة الداخلية التونسية إذ اعترض حرس الحدود 1992 مواطنا تونسيا في عام 2007 و 1690 مواطنا في عام 2008 و 507 في عام 2009 و 499 في عام 2010.

ومع الانتقال الديمقراطي، شهدت تونس ارتفاعا في عدد مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان المناضلة من أجل تغيير نظرة صانعي القرار السياسي لهذه المشكلة ، بالإضافة إلى الحد من هذه العوائق المفروضة على المهاجرين بعد سقوط نظام بن علي وتفعيل مناخ تسوده كل الحريات بالإضافة إلى توعية الرأي العام على مشكلة المفقودين وضحايا ظاهرة الحرقة.[1]

وزاد تطور الظاهرة أكثر فأكثر خاصة بعد ثورة 14يناير 2011 إذا ارتفع عدد الحراقة التونسيون من عام 2010 بالعدد 499 إلى 6399 عام 2011 وأعلن السيد حسين الجزيري Hocine jaziri، كاتب الدولة للهجرة و التونسيين خارج البلاد أن العدد الاجمالي للمهاجرين السريين الذين غادروا تونس منذ 2011 باتجاه الضفة الأخرى تخطي 30 ألف شخص في حين قدم عبد الرحمان الهندلي Abderrahmane hethili رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية في 2012 رقم يوازي 50 الف حراقا منذ ثورة 2011.

ومن خلال هذه الاحصائيات السالفة الذكر يتضح أن ظاهرة الحرقة على الصعيد التونسي تواصل سيرورتها في واقع غير مستقر سياسي وفوضى اجتماعية وفرت لمافيا تهريب الحراقة فرصة العمل بقوة حيثّ أصبحت تونس تواجه ظاهرة أخرى حديثة بسبب تعبئة المجتمع المدني: ألا وهي مشكلة المفقودين،فعلى غرار القتلى الذين لا يمكن تحديد عددهم إلا أن كاتب الدولة للهجرة والتونسيون صرح بحوالي 400 شخص في تعداد المفقودين، وكذلك خلال مؤتمر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في 13 سبتمبر 2012 قدر عبد الدحمان الهيديلي القتلى والمفقودين بحوالي 1500 مفقود في عام 2011 و 280 مفقود في عام 2012. [2]

ما يمكن ملاحظته في مشكل الحرقة بتونس أن تغير الواقع السياسي من الاستقرار إلى فوضى سياسة المصحوبة بالهشاشة الاقتصادية مع تنامي مشكل البطالة في السنوات الأخيرة كلها عوامل ساهمت في سيولة مدهشة للحراقة.

ثالثا : تطور ظاهرة الهجرة غير شرعية في المغرب

و فيما يخص المغرب فالهشاشة الاقتصادية والتبعية إلى النهج الليبرالي أسهمت بالدرجة كبيرة في تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية المحلية وبالتالي ارتفاع مذهل في نسبة البطالة بين الشباب المغاربي فطبقا لإحصائيات أوردها البنك الدولي قدرت البطالة في صفوف الشباب حوالي 37% من نسبة البطالة الكلية بالمغرب بإضافة إلى ضعف الأداء السياسي لمختلف الأحزاب المغربية، وتهميش معظم الفئات في عملية المشاركة السياسية خاصة المثقفة منها يعتبر مؤشر من المؤشرات التي تدفع لتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولو بطريقة

[1] – حسين بوبركي: **المغرب و هجرة العبور**: الفخ؟ (مجلة الهجرة، العدد 107، 2011)، ص 85.

[2] – بن خليفة رياض: **الهجرة غير شرعية في تونس بعد 14 يناير مانون الثاني 2011** ،تاريخ التصفح 2014/04/18سا 22:22 ،على الرابط: http:// www.medmem-eu/ar/folder/49.

سلبية، فبرغم من غلق الحدود الإسبانية لمدينتي سبتة وميليلة سنة 1991 والتعامل المغربي مع قضية الحرقة وفق مقاربة أمنية من خلال تشديد عسكرة الحدود التي تبعد 14 كلم أوروبا إلا أن التنامي لمشكل الهجرة السرية مازال متواصلا، ففي سنة 1995 ألقي حرس الشواطئ الاسباني القبض على 1363 مهاجرا سريا حاولوا التسلل إلى الأراضي الاسبانية في يوم واحد وخلال عام 2003 تم بالمغرب تفكيك 1200 شبكة متخصصة في تهريب المهاجرين وحسب المصادر الأمنية الإسبانية فإن 28890 مهاجر سريا تمكنوا من بداية سنة 2006 الدخول إلى جزر الكناري على متن قوارب تقليدية .[1]

أما فيما يتعلق بانتهاج المغرب بمقاربة شاملة ومتجانسة الخاصة بتسوية أوضاع ما يفوق 25 ألف مهاجر افريقي مقيم بصفة غير شرعية سنة 2013 عبر عليها الوزير المنتدب المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج أنسيب بيروancib berou خلال الندوة التي تضمنتها جامعة الحسن الأول بمدينة السطات المغربية بشراكة مع جامعة نايف للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية"، مؤكدا أن ظاهرة الهجرة غير شرعية تقتضي مقاربة شمولية حتى لا تختزل السياسات والرؤية في منظور قد يكون في عدد من الدول شعبويا، أو نابعا من عدم فهم الآخر والخوف منه وأضاف " أن ثمة إمكانية لاعتماد سياسة أخرى لمعالجة اشكالية الهجرة غير النظامية ، تجعلنا نرى في الهجرة قيمة ، وليس تهديد فقط موضحا أن الهجرة قد تكون تهديدا للدول إذ لم نحسن طريقة التعاطي معها وقد تكون تهديدا إذا لم نتعلم ان في تلاحق الثقافات اغناء وأن العالم مشكل من هجرات متتالية.[2]

وهذا وفي نفس الوقت تشير التقارير الإعلامية الرسمية المغربية إلى زيارة نسبة 30 الي 40 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2011، 2012، 2013 في محاولات مهاجرين غير شرعيين من إفريقيا اقتحام السياج الحديدي بكل من مدينتي ميلة و سبتة، ويضاف إلى المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء عدد كبير من السوريين الفارين من موطنهم الأصلي رغبة في العبور لطلب اللجوء السياسي في أوربا حيث يترجم هذا الوضع في مسارعة المغرب إلى انتهاج سياسة تتعلق بتسوية أوضاع المهاجرين السريين التي نالت إشادة واسعة من المهتمين بالمسألة مثل" وزارة الخارجية الهولندية، الأمين العام للأمم المتحدة " بان كي مون" ، وكذا النائبة السابقة لمدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" .[3]

وهذا ما يمكن ترجمته إلا تعبير عن عجز في إجاد حلول مثلي للتقليص من هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها الخطيرة على البلد فبرغم من التحديات الاقتصادية القوية التي تواجه المغرب المصحوبة بتزايد المذهل للأفارقة سوف يخلف مأسي أكثر تراجيدية و اخفاقات يتعسر على المغرب معالجتها.

---

[1] – صحيفة الأحداث المغربية ،تاريخ التصفح 2015/04/28 سا 18:40، على الرابط:

www.ahdath-tcd.com

[2] – رضا إدوارد:**سياسيون و أكاديميون يناقشون بالمغرب اشكالية الهجرة** ،تاريخ التصفح 2015/04/24 سا 19:30، على الرابط:

www. dostop.org./765883.

[3] – جريدة العرب الصادرة يوم الحد 2014/03/30 على الرابط:

www.alarab.co.ur/pdf/2014/03/30/p02.pdf.

المطلب الثاني: نشاط الجريمة المنظمة في المغرب العربي

تعاني المنطقة المغاربية zone magrébin كغيرها من مناطق العالم جميع أشكال الجريمة التي مست نظم هذه الدول سواء الاقتصادية الاجتماعية أو الأمنية حيث أصبحنا اليوم نتكلم على العديد من الظواهر الاجتماعية التي لم تكن موجودة في السابق كظاهرة الإرهاب والهجرة غير شرعية، وكذا العولمة والتزايد المستمر لتفشي مثل هذه الظواهر مرده الأساسي إلى التطور الحاصل على المستوى الوسائلي والتقني و كذا عدم الاستقرار المناطقي للمغرب العربي كله يصب في صالح أعمال هذه الجماعات الإجرامية.

أولا: تعريف الجريمة المنظمة

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الجريمة عبر الوطنية بأنها: جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر لفترة من الزمن تعمل بصورة متظافرة بهدف واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منافع مادية أخرى

بينما يعرفها الأنتربول على أنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية.

أما المفاهيم التي وضعها الدول من خلال المؤتمرات والندوات وإن اختلفت صيغتها اللغوية فغنها تصب بأكملها في قالب مشترك على أنها: نشاط إجرامي للتنظيم يعتمد على التخطيط أساس عمله جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العلمية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة. [1]

ويعود سبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة إلى تعدد صورها فمن أبرز أنواعها نجد تجارة المخدرات عملية تبيض الأموال، وتلك ذات الطابع الإرهابي وخطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة تعدد الأشخاص المساهمين وهرمية التنظيم والتبعية.[2]

ثانيا:أشكال الجريمة المنظمة في المغرب العربي

تعرف الجريمة المنظمة انتشار في منطقة المغرب العربي على عدة أشكال مثل تبيض الموال، التهريب البشري، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، وما يحدثه مدى هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي وأن هناك تداخل بين الشبكات الإجرامية في دول المغرب العربي مع افريقيا .[3] على العموم والساحل الإفريقي على وجه الخصوص.

يزداد الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي من منطلق أن هذه المنطقة تعد عمقا استراتيجيا بالنسبة لدول المغرب العربي حيث أضحت هذه الأخيرة تمثل رهانا كبيرا بالنسبة لدول منطقة الساحل الافريقي، في مكافحة

---

[1] – شريف سيد كمال: **الجريمة المنظمة** (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001)، ص 106.

[2] – عبد الفاتح مصطفي: **الجريمة المنظمة ، التعريف و الأنماط و الاتجهاهات**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 25.

[3] – أمحند برقوق: **التهديدات الأمنية في المغرب** (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، ص 76.

الجريمة المنظمة التي تهدد المنطقة بأكملها جراء الجرائم التي تمارسها هذه الجماعات الاجرامية بين حدودي المنطقة التي من بينها:

1- تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

يمثل التهريب البشري أحد أهم التحديات الأمنية التي تعاني منها دول المغرب العربي باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي ، النيجر والتشاد، وأصبحت الجزائر، تونس والمغرب مؤوي لعدد هائل من الأفارقة جراء التدفق المستمر المدبر له من قبل شبكات تهريب المهاجريين التي تعمل بالتنسيق فيما بينها، متخذة من مهاراتها وخبرتها في معرفة الخارطة الحدودية المغاربية نشاطا مهنيا مميزا في نقل هؤلاء المهاجرين بشرط المقابل المادي المصحوب بضمان الوصول.

ويتضح عمل هذه الشبكات من خلال الأرقام المذهلة التي تشير لها الاحصائيات.

- ففي تونس سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوروبا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و 100000 عام 2001 ووصل إلى أرقام كبيرة في السنوات الأخيرة كما أشرنا لها في السابق.

- في موريتانيا وصل عددهم إلى 100000 عام 2006 وليبيا في حدود المليون من نفس السنة.

- أما فيما يخص الجزائر تحولت منطقة تلمسان عموما ومغنية على وجه الخصوص إلى معبر رئيسي لشبكات مختصة في تهريب المهاجريين والأفارقة منهم على وجه الخصوص حيث صنفتهم المصالح الأمنية الجزائرية إلى ثلاثة عشر جنسية منهم المغاربة الذين يشكلون 8.7 %بالإضافة إلى خليط افريقي يشكله الماليون بأعلى نسبة في الجنسيات الأفريقية الاثني عشر الأخرى بنسبة: 37.25 % متبوعين بالكاميرونيين بنسبة: 9.8 % و الافواريون بنسبة: 2.28 % ثم البوركينابيين بـنسبة: 1.98 % ثم النيجيريين بـنسبة: 1.96% و الغنيين بـنسبة: 1.63% فيما يتقاسم 06 جنسيات باقي النسبة 0.3 و 0.9 %. [1]

رغم الاجراءات الأمنية التي اتبعت ومن بينها تنظيم الهجرة في المغرب 2003، وضعت الجزائر إجراءات صارمة وكذلك تونس وليبيا نفس الشيء، من خلال الدخول في اتفاقيات تعاون مع أوروبا إلا أنها قوبلت بالعجز أمام نشاط هذه الشبكات ولم تحقق أي من الأهداف المنظمة لها حيث أصبحت عامل سلبي أثر على استقرار المجتمعات المغاربية خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا، واستعملت كلا من تونس والجزائر كمناطق عبور. [2]

2- الاتجار بالأسلحة:

[1] - جريدة النصر اليومية، روبورتاج عمر بكاي، تاريخ التصفح 2015/04/15 سا 21:10 ،علي الرابط :
http://www.annafronbin.com/indexe shp/2014/09/09-10-24.

[2] - عمر فرحاتي: كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول: **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 08/27 فيفري 2013، ص 17.

إن تزايد الأزمات وتفاقم المشاكل في منطقة الساحل الأفريقي ساهم بشكل كبير في انتشار العديد من الأخطار والتهديدات خاصة ما يتعلق منها بالإتجار بالأسلحة الخفيفة التي تتدفق عبر حدود منطقة الساحل الأفريقي الى المنطقة المغاربية.

وازدادت هذه الظاهرة خطورة بعد التغييرات التي عرفتها كل من ليبيا، تونس مصر، ومالي في هذا الإطار حيث أكدت احصائيات حول التجارة بأسلحة الخفيفة بأنه ما بين 1991 و 2001 وصلت قيمة الأرباح من هذه التجارة إلى نسبة: 9.8 % و هذه النسبة عرفت زيارة مع اندلا ع الثورات في الكثير من الدول العربية وغيرها منذ عام 2010 خاصتا ما حدث في ليبيا و مالي. [1]

ويعد مدى انتشار السلاح من قبل هذه الشبكات التي تتاجر وتهرب الأسلحة مستغلة الأوضاع الثورية إلى الوصول لعدة مناطق دول المغرب العربي مما جعلها تواجه مشاكل على المستوى الأمني جراء الجوار الجيواستراتيجي إذ تتعاظم مصائب أنشطة هذه الشبكات بالوقوف وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة الأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا. [2]

وذكر التقرير الأمني للخبير الإستراتيجي أحمد ميزاب" رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة ، أن اشتعال الحدود البرية في شمال افريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي ، يسمح بتسلل المسلحين من الجزائر وتونس والبلدان الإفريقية إلى ليبيا، وأن السلاح المنتشر في هذا البلد، سيكون هو عنوان الأزمة القادمة،لأن التوصل إلى حل سياسي بين الأطراف الليبية لا ينبغي بالضرورة إحتواء كل هذا الكم من السلاح المتزايد في الانتشار، وأن كل دول المنطقة ستكون عرضة لهذه التركة، لاسيما وأن هناك من ينافس الحكومات على الأسلحة الأمر الذي يعيق أي عملية تطهير للمنطقة من السلاح ويتطلب عقودا من الزمن وتعاونا كبيرا فيما بينهما."

ويضيف التقرير الأمني ان انهيار نظام القذافي في ليبيا خلف وراءه حوالي 20 مليون قطعة سلاح تدفقت على نطاق واسع في المنطقة وانضافت إليه ما بين مليونين إلى ثمانية ملايين قطعة ثم توريدها من طرف تنظيمات ودول داعمة للنشاط المسلح لضرب استقرار المنطقة ككل و ليس ليبيا فقط.

وهناك أيضا ما تم اقتناؤه من السوق السوداء وشبكات الإتجار في الأسلحة بفضل مداخيل البيع غير النظامي للنفط ومن طرف تنظيمات مسلحة لعصابات الاتجار في الطاقة ، حيث أصبحت تشهد هذه التجارة رواجا كبيرا و أن ماياهز الألف تاجر سلاح ينتشرون في عدد من المناطق الليبية وأن هناك حوالي ثمانية آلاف قطعة سلاح تم تمريرها نحو الأراضي المصرية و التونسية، وحدر دول المنطقة المغاربية التراخي المدعوم بتنامي أنشطة

[1] – عبد الوهاب بن خليف: **الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات و الحلول** (ورقة مقدمة إلى اللتقى الدولي الأول حول المقاربة المنية الجزائرية في الساحل يومي 25/24 سبتمبر 2015، بجامعة قالمة / الجزائر)، ص . 6-9.

[2] – موقع الجزيرة: **تقرير حول انتشار السلاح و التعقيدات المنية في افريقيا** ،تاريخ التصفح 2015/04/20 سا16:30 ، على الرابط:
www.aljazeera.net/reports/2014/10/2014/1021161119511573.htm.

و تجارة جميع أنواع السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية ، داعيا الحكومات على إرساء عقيدة أمنية مشتركة ومتماسكة لامتصاص مثل هذه الشبكات التي صارت بشكل حكومات في القوة و النفود .[1]

المطلب الثالث: الاتجار بالمخدرات:

إن الاتجار بالمخدرات بأنواعها المختلفة عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد ومستواه في تلك الدول، ويتضرر اقتصاد الدول المنتجة والمتاجرة بالمخدرات، ذلك لعدم قدرة مؤسسات هذه الدول على تحديد وحساب الناتج الداخلي العام المحلي الاجمالي بسبب الأموال المتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها.

وتعد دول مثل كولومبيا والمكسيك وأفغانستان وباكستان و المغرب من أكثر الدول إنتاجا وتجارة بالنسبة للمخدرات خاصة الكوكايين والأفيون...

تمثل تجارة المخدرات مشكلة عالمية تعاني منها كل دول العالم لكن بدرجات مختلفة وأصبحت تكلف دول العالم فاتورة باهظة تصل إلى 121 مليار دولار مرتبطة بالإجراءات الدولية والوطنية لمكافحة هذه الظاهرة والتوعية بأضرارها ومعالجة المدمنين.

وتصل إلى حوالي 11% من مجموع التجارة العالمية حسب تقارير لمنظمة الأمم المتحدة ويعد المغرب العربي من بين المناطق المتضررة من هذه الأفة.[2]

ويزداد مشكل تجارة المخدرات بين دول المغرب العربي خاصة مع بروز علاقة قوية ما بين لعصابات الاجرامية وجرائم المخدرات حيث ان العصابات الاجرامية تعمل على تمويل زراعة وتجارة وتهريب المخدرات التي توفر أموالا طائلة، ويصبح بذلك الإنتشار الواسع لتجارة المخدرات خاضع للنفوذ والقوة التي تتمتع بها هذه المنظمات الإجرامية متجاوزا الحدود السيادية للدولة الواحدة.

وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة إذ أن تقارير الأمم المتحدة كمنطقة عبور الجزائر وتونس تحصي ما نسبة 30 إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27 % من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 18 مليار دولار، وأصبحت هذه الأنشطة غير شرعية تمس كل إنتاج آخر من إنتاجيات المغرب العربي ومصدر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة خاصة على المناطق الحدودية. [3]

---

[1] – جريدة النصر: **انتشار السلاح و انهيار الدولة جعلا ليبيا أرضا خصبة للإرهاب** ،تاريخ التصفح ، 27/04/2015 سا 19:33،على الرابط: httpM//www.libryo-al-mossakbal.org/news/clicked/67531.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 6.

[3] – عمر فرحاتي: مرجع سابق، ص 18.

وتعد المملكة المغربية على النطاق المغاربي من أكثر الدول ترويجا للمخدرات في القارة الأفريقية ككل حيث تقدر أرباحها بـــ: 20 مليار دولار سنويا من هذه التجارة [1] ،هذا ما جعل شبكات التهريب المخدرات تنشط بقوة في منطقة المغرب العربي ككل تعتمد على الاتصال المستمر فيما بينها وفي بعض الحيان الإستناد إلى جماعات إرهابية لرسم مسالك جغرافية تتخذها كمعابر لتمرير بضائعها، ومن بين المعابر التي تسلكها هذه الشبكات حسب آخر معلومات تحوز عليها مصالح المكافحة الجزائرية.

1-من المغرب مرورا بالجزائر (تندوف، بشار ، غرداية، ورقلة، إليزي، الوادي) ليبيا ثم تونس منهما نحو الشرق الأوسط ودول الخليج.

2-من المغرب فعرب وجنوب غير الجزائر، مالي، فمقاطعة أغليط بالنيجر ثم التشاد، وعبور السودان مصر نحو الشرق الأوسط ودول الخليج. [2]

ويعتبر المغرب كذلك المزود الرئيسي لأوربا بهذه المادة خاصة نبتة القنب الهندي حيث تهرب منها نحو السوق الأوروبية بـــ: 20000 طن سنويا ونجد أن نسبة 60% إلى 80% من هذه المادة المقبوضة في أوروبا مصدرها المغرب، إضافة إلى هذا يعتبر المغرب مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين الآتية من أمريكا اللاتينية والموجهة نحو السوق الأوروبية ،حيث تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت معبرا رئيسا للإتجار والتهريب نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق [3] وحسب الاحصائيات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود المالية الجزائرية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزواتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست الجزائرية،وجاء على لسان إمنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التابع للأمم المتحدة " إن بعض دول المغرب العربي وبعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضل و جد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الرائدة في أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا، ونلاحظ أن ذلك بدأ يتكرس منذ بداية 2005.[4]

ويمكن حصر تنامي وإنتاج والإتجار بالمخدرات في المنطقة المغاربية إلى سببين:

1- وجود طلب فعلي متزايد تزداد حدته داخل المجتمعات الأوروبية سواء الطلب التجاري او الاستهلاكي.

---

[1] – عبد الفتاح مصطفى، مرجع سابق، ص 47.

[2] – عبد العزيز بن صقر الغامصي و آخرون: **التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات**(الرياض: مركز الدراسات و البحوث 2006) ص 84، 85).

[3] – وفاء سعد الشربيني: **الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية – المغاربية** (سلسلة دراسات أوروبية ، القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية ، العدد الأول نوفمبر 2007)، ص 47.

[4] – أمحند برقوق: **المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي و تداعياتها على المن الوطني الجزائري** ، (مجلة الجيش، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر: العدد 434، جانفي 2008) ص 52.

2-سرعة الربح مع غياب فرص العمل وبصفة عامة انعدام شروط انتعاش أنشطة تجارية بديلة خاصة في شمال المغرب، حيث بقية تلك المنطقة على هامش كل حركة اقتصادية. [1]

واعتبر الاتحاد الافريقي المخدرات والجريمة المنظمة والفساد من بين أهم العوائق في الجهود الانمائية في العديد من البلدان الإفريقية ، فزيادة مستويات الدخل وارتفاع نسبة الشباب بين السكان والنسب والتحضر، وانخفاض مستوى الموارد المخصصة للعدالة الجنائية وانتشار الحروب والنزاعات، إلى جانب ضعف الأنشطة الإجرامية، عوامل تجعل من افريقيا قارة ضعيفة أمام الجريمة والإتجار بالمخدرات والبشر وغسيل الأموال، فالجريمة بمفهومها الواسع تمنح التنمية في هذه القارة.

في نفس الطرح يذهب المكتب الدولي المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (omudc) من خلال دراسة حول الجريمة المنظمة والتنمية في إفريقيا ، حيث اعتبر أن الجريمة المنظمة تشكل عائقا في مسار التنمية بالقارة وبالنهوض بها خصوصا، في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعرفها القارة الإفريقية جراء التنافس الدولي والحالة التي تعرفها الدولة ووظائفها. [2]

الحقيقة الثابتة اليوم في ظل المتغيرات والمستجدات أن لا يمكن لأي دولة من دول العالم – مهما بلغت قوتها أو درجة تقدمها أن تواجه مثل هذه الجرائم بمفردها لاتساع مسرح ارتكابها وامتدادها حتى بين القارات أو لسهولة تحرك العناصر الإجرامية المنظمة منها وتنقلها وهربها واختفائها أو ربما لإمكانية قيامها بأنشطة اجرامية عن بعد نتيجة للتقنيات الحديثة وسهولة التنقل، مستغلة صعوبة تتبعها نتيجة الاصطدام بعوائق الحدود والسيادة واختلاف التشريعات وتباين قدرات أجهزة المكافحة من دولة لأخرى، فالمخدرات تنتج في دول وتستهلك وتخزن و تهرب عبر دول أخرى، ويجري غسيل الأموال المتحصلة منها في دولة أخرى. [3]

واعتبارا لهذه المشاكل التي تشهدها المنطقة المغاربية اجتمع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي كتأكيد للمسؤولية المشتركة في 18 فيفري 2012 نحو تشكيل استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة لفرملة مثل هذه التحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ككل، حيث اتفق المجتمعيين على جملة من الأساسيات التي من بينها:

– في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة، الواجهة الجماعية المنسقة والمستمرة بحكم الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وتعزيز هذا التكثيف التعاوني بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات وتبنى نفس المقاربة في مواجهة هذه المشاكل وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثقافي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

– اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن و تعزيز أسس التنمية.

---

[1] – والعلو فتح الله: **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية، المغرب**، (دار الفكر للنشر ، 1997)، ص 212.

[2] – ناصر عامر: **الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري**(رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 03، 2013)، ص 111.

[3] – أحمد سمك: مقالة عن ندوة اقليمية حول: **الجريمة الوطنية عبر الوطنية**(القاهرة جمهورية مصر العربية: يومي 29/28 مارس 2007)، ص 69.

– إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

– في مجال التجارة بالمخدرات للحيلولة دون تنامي ظاهرة الإتجار بالمخدرات وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية، تم الاتفاق على تكييف الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الموال المحصلة من هذا النشاط الاجرامي من اجل مصادرتها ومنع تبيضها أو استعمالها لتمويل انشطة اجرامية أخرى. [1]

ما يمكن أن نصل إليه من خلال هذا المبحث أن الفقر و الحرمان و عدم المساوات في توزيع الثروات بين الطبقات الاجتماعية المغاربية يؤدي إلى العزلة والشعور بالاغتراب ،و بالتالي فيمكن تفسير السلوك السلبي للهجرة غير شرعية المغاربية على هذا الأساس فلجوء الجماعات المنظمة إلى الاتجار بالبشر و الأسلحة و المخدرات ليس مرده الأساسي إلى الإنفلات الأمني في منطقة المغرب العربي و الساحل كجوار استراتيجي بل غياب العدالة التوزيعية كعامل أساسي ومصدر ثقة وضمان بين الشعوب و حكوماتها يجعل الأفراد يتمردون في ظل القدر الغير كافي للثروات المستغلة استغلال غير عقلاني داخليا، و المنهوبة نتاج العلاقات الغير ندية خارجيا (بين الاتحاد الأوروبي ككتلة و دول المغرب العربي) وهذا ما سنوضحه أكثر في المبحث اللاحق.

المبحث الثاني:مشاكل دول المغرب العربي اتجاه الإتحاد الأوروبي

إن مواجهة الدول المغاربة لصعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسساتي فيما بينها بهدف تحقيق كتلة موحدة جعل منها تتأثر بما يسمى عدم التكافؤ العلائقي خاصة مع الجار الأوروبي حيث تتأثر دول المغرب العربي بأي تطور أو تغير تعرفه دول الشمال المتوسطي ، و غالبا ما يكون ذلك التأثر سلبيا ، لأن التطور لدى الدول الأوربية يجعل التوجه لدى دولها للاعتماد على المنتجات المحلية ، و ذلك على حساب منتجات الشريك المغاربي.وهذا ما يجب علينا أن نفهمه من خلال هذا المبحث من خلال معرفة حقيقة اقتصاديات الدول المغاربية من جهة ومكانتها في سلم الاتحاد الاوروبي بالإضافة إلى الوقوف علي حقيقة سعي الدول المغاربية ومدى اهتمامها بمتغير التنمية كعنصر دفع للنهوض بالمستوى الاقتصادي المغاربي حتى لاتتأثر بتوجهات الاتحاد الأوروبي كشريك مصلحي.

[1] – بيان الرباط: **ندوة اجتماع دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 21 أبريل 2013**، بالرباط، تاريخ التصفح ،2015/04/28/ ساعة17:30، على الرابط:

www.maghrebarabe-org/..../décaration/20 rébat 20/.....

المطلب الأول: المحور الاقتصادي بين التدهور الداخلي و الاستغلال الخارجي الأوروبي

يعد المحور الاقتصاد أحد أهم محاور العلاقات الأورومغاربية منذ القدم و تحديدا منذ ما يعرف بالحوار الأوروبي عام 1973 إلى غاية المرحلة الحالية ،و التي تعرف بالشراكة الأورومتوسطية في قالبها الحديث[1] ،ويمكننا التأكد من هذه الفكرة من خلال وجود مقاربة قوية داخل الاتحاد الأوروبي،تعتمد على منطق مفاده أن معظم المشاكل مثل: الهجرة غير شرعية- التي تواجه بلدانا كالجزائر ،المغرب ،تونس... أساسها اقتصادي بحث وليس كما يعتقد البعض أن هذه المشاكل أساسها تدهور اجتماعي أو ثقافي أو سياسي.....فهناك مشاكل اقتصادية: (الفقر، البطالة....) بشكلها المعقد و انتشارها الكبير داخل الدول المغاربية تؤديان بالضرورة إلى بؤس اجتماعي و إحباط نفسي لدى المواطنين وهذا ما يؤدي حتما إلى مجتمعات هذه الدول إلى الحدود نحو اتخاذ سلوكيات سلبية مثل الهجرة السرية و كذلك تنامي ظهور التوتر السياسي و زيادة خطر التطرف الاسلامي.....

أولا:الوضع الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية.

إن تمايز النظم الاقتصادية لهذه الدول مرده الأساسي إلى كون طبيعة اقتصادياتها ليست دول مصنعة ، حتى محاولاتها في مجال الصناعة لا تعكس وجود مؤشرات ايجابية على المستوى التنافسي ،فضعف هذه البنية الاقتصادية لهذه الدول و تمايزها بالتبعية الانتاجية(النفط في الجزائر،الزراعة والسياحة في تونس ،بالإضافة إلى الموارد الطبيعية في المغرب) ،و افتقارها للتنوع حيث تعتمد أساسا على الموارد الأولية بنسبة(90%) ، مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الاستراتيجي للتنمية،وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية و ذلك بالنظر لتدبدب أسعار المواد الطاقوية الأولية و الزراعة في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.[2] الآتية في الغالب من المنطقة الأوروبية .

وهذا ما يظل عقبة موضوعية أمام الاندماج المثمر،فالجزائر حتى الآن تمتاز عن جارتها المغرب و تونس بأن تلعب الدولة دورا تنظيميا أكثر أهمية،و القطاع العام على جانب كبير من هذا الشأن اذا ما قيس بحجم القطاع الخاص ، ولم تكن الجزائر في يوم ما اشتراكية بالمعني المألوف في أرويا الشرقية و في الجهة الأخرى لم يكن لتونس أو المغرب أنظمة اقتصادية لبرالية بالمعني المألوف أيضا،ففي هدين البلدين أنشأت الدول قطاعا عاما تحكمه قواعد المنطق السياسي عوضا عن قواعد المنافسة و الربح ، و يغلب عليه طابع المؤسسات الخاصة و العقلية التجارية[3] وهده الصورة المغاربية للطبيعة الاقتصادية المغاربية تتنافي و التجربة الأوربية التكاملية الأنجع في الأسرة العالمية من جهة و من جهة أخري تضعف من مستوي المساومات الخارجية عامتا و الأوروبية علي وجه الخصوص لغلبة

[1] – عبد الحميد الأبراهيمي: **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005)صص399-400.

[2] – أمحند برقوق : **لتهديدات الأمنية في المغرب العربي:مقاربة الأمن الإنساني**، على الموقع الالكتروني.

Www.eur-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr

[3] ديدي ولد السالك: **اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر و مداخل التفعيل**،(بيروت: المستقبل العربي،العدد 312،فيفري2005)،ص60.

الصبغة اللاتكاملية في كل القطاعات(الاقتصادي السياسي الاجتماعي) وكدالك النية الحقيقة و الصريحة لبدأ التكامل المغاربي ككتلة في مجابهة للاتحاد الأوروبي.

ومن المتاعب الأخرى التي تعاني منها اقتصاديات هده الدول التجارة الدولية التي لا تمثل سوي 10% من اقتصاديات الدول المغاربية و تقليص القوة الشرائية لغالبية فئات المجتمع أدى إلى خلق مناطق عدم استقرار سياسي داخل هذه البلدان، و صراعات حدودية بين هذه الدول لاستثارة الشعور الوطني ولإلهاء أفراد المجتمع عن قضاياهم ومشكلاتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الداخلية المتدهورة.[1]

بعد مرور حوالي أكثر من عقدين عن محاولة الاندماج التي طرحتها هذه الدول و التي نجم عنها اتحاد المغرب العربي،مازال هناك تباعد بين الدول المغاربية على المستوى السياسي و حتى الاقتصادي و غيرها، رغم كل المقومات في المجال الاقتصادي استمرت العلاقة بين الأقطار في شكل عمودي مع الاتحاد الأوروبي أنها تمثل حوالي (60%) من التجارة الخارجية لبلدان المنطقة المغاربية ،في حين لاتمثل البلدان المغاربية إلا حوالي(2%) من بلدان الاتحاد الأوروبي الخارجية.[2]

ولم تتمايز الدول المغاربية في النهج الاقتصادي فقط بل حتى من ناحية الانتاج الاقتصادي،فالنشاط في مجال الصناعات التحويلية و الاستراتيجية بالجزائر،يقدر بحوالي: (60%)،أما في المغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي(42%) و الصناعة بحوالي (35%)أما فيما يخص تونس فهي تقترب من الحالة المغربية حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة (55%) و تليه الصناعة (32%) أنظر الجدول.

جدول رقم02 :مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للأقطار المنطقة المغاربية

القطاع / الأقطار	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الجزائر	%10.1	%60	%29.8
تونس	%13.2	%31.8	%55
المغرب	%12.7	%35.7	%42.6

[1] نفس المرجع ،ص62.

[2] ديدي ولد السلك:مرجع سابق ص 55.

المصدر :فاطمة عبد الله الكراي:المغرب العربي في مفترق الشراكات :التقرير–التوصيات و الوثائق ،الندوة السادسة ، مركز جامعة الدول العربية، تونس :31ماي 2007،ص 72.

إن تبني الدول المغاربية بدرجات متفاوتة مناهج اقتصاد السوق،مع القيام بتفضيل التكامل بين هذه الأقطار عن طريق آلية السوق على الترتيب الهيكلي ،ماشكل عائقا و تهديدا نظريا و علميا مهما للتقدم في المجال الاقتصادي، حتي أنه في الدول الرأسمالية ذاتها لم تستطع إلا أن تثمر نتائج مشؤومة و التي تخلت عنها هي نفسها.[1]

ثانيا :الاستغلال الخارجي للاقتصاد المغاربي من طرف الاتحاد الأوروبي

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية لتأهيل وتحقيق النجاح الاقتصادي الذي ينعكس بالإيجاب على كافة المجالات الأخرى وهذا من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد عن 6مليون كلم و التميز بالعديد من الثروات غير المستغلة ،و أراضي رعوية تقدر ب100مليون هكتار وحجم احتياطات بترولية يزيد عن 5.5 مليار طن وأخرى غازية تفوق 5000 مليار م،وفوسفاتية تصل إلى 6 ملايير طن فضلا عن الميزات النسبية الأخرى الهامة المتمثلة في إمكانية الإنتاج الصناعي وسوق اقتصادية يريد مستهلكيها عن 80 مليون **جدول رقم 03**

المؤشرات	السكان مليون/نسمة	المسافة مليون كلم	الناتج الاجمالي مليار/دولار	نصيب الفرد من الناتج القومي دولار	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار
الاتحاد الأوروبي	**377**	**3.44**	**7231**	**20727**	**880**	**990**
الاتحاد المغاربي	**80**	**3.03**	**140**	**1750**	**50**	**90**

المصدر: Le mondedossiers/dpcuments ,01/2002,p commission eurpeenn

من خلال ما يوضحه الجدول من أرقام فإن التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي يتضح من خلال الناتج القومي ونصيب الفرد منه وحجم الصادرات والواردات، والقوة البشرية ،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العلاقات الاقتصادية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي في مجال حركية السلع والخدمات تعكس مظاهر انعدام التوازن وتدهور شروط التبادل وتطور التبعية في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية والنوعية في بنية وتركيب اقتصاديات التجارة الخارجية في الاقطار المغاربية .

لذلك فرغم أهمية حجم هذه المبادلات و أولوية أسواقها الأوربية فأنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي ،فهي لا تتعدى في المتوسط 4% من مجموع صادراته وارداته ، الأمر الذي يعني بأن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقات التشاركية التجارية هو دول اتحاد المغرب العربي التي تطورت درجة

[1] عبد الحميد ابراهيمي:**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الاقليمية** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،)1996،ص361

الانكشاف الاقتصادي التجاري بها إلى مستويات التبعية و الاستغلال الشديدة حيث بلغت أكثر من 73% في حين أن تلك النسبة لا تتجاوز في الاتحاد الأوروبي 25% مع تنوعها السلعي و السوقي و القيمي و النوعي.

أما فيما يخص مكانة المنطقة المغاربية في العلاقات المرتبطة بحركة رؤوس الأموال و الأيدي العاملة فإن التحولات في الاهتمامات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي قد أعطت أهمية معتبرة للتحولات الاقتصادية الجارية في أوروبا الشرقية،على حساب منطقة المغرب العربي و في حين بلغت تدفقات لاستثمار إلى آسيا حوالي 22% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية ارتفعت حصة الشرق ووسط أوروبا إلى أكثر من 46% في أواخر التسعينيات و انخفضت حصة أفريقيا، إلى أقل من 1.2% وانخفضت الحصة النسبية لدول الإتحاد المغاربي في ظل تزايد الاستثمارات المباشرة بدول أوروبا الوسطى من 45 مليار دولار سنة 1993 إلى أكثر من 15 مليار دولار سنة 1998 الي حوالي 18 مليار دولار سنة 2001.

إن هذه المسارات لحركة رؤوس الأموال تؤكد تدهور مرتبة الأقطار المغاربية في سلم الأولويات الاستثمارية للاتحاد الأوروبي لصالح دول وسط وشرق أوربا وهذا يعتبر من أهم تحديات التعاون الأورومغاربي الذي يرتكز على نسبة العلاقات التشاركية التجارية على حساب الشراكة الاستثمارية الانتاجية، و تسعى إلى استثناء حركة الأيدي العاملة من الحرية الاقتصادية في المنطقة الحرة المتوقعة مع الاتحاد الأوروبي لحساب الاستقطاب الاستنزافي للكفاءات و الخبرة خاصة ونحن نشهد مرحلة ستكون فيها الهجرة العابرة للحدود مقترنة باستنزاف العقول من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.[1]

الاتفاقيات التي توصل الاتحاد الاوروبي إلى توقيعها مع الدول المغرب العربي تكرس نمط علاقات تميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين على الأقل متقاربين في حين أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة و دول منفردة من جهة اخرى و هذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة[2]

المطلب الثاني: غياب التنمية في المنطقة المغاربية.

التنمية عملية واعية للتغيير نحو الاستقرار والازدهار والرقي في كافة المجالات كما أنه عملية ذات أبعاد متعددة ومتكاملة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وسعت الدول المغاربية وعلى غرار باقي الدول العالم في بدل الكثير من المجهودات لتحقيق معدلات تنمية عالمية ، حسب ما تحوز عليه من مقومات طبيعية وبشرية.

[1] صالح صالحي :**التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** (مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02 2003)ص 26-31.

[2] محمد محمود الأمام: **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت:2004)، ص 623.

تتنوع المنطقة المغاربية من حيث أراضيها التي تظم سهولا خصبة، ومناطق شبه رطبة وغابات وأقاليم جافة، بإضافة إلى احتوائها على ثروة سمكية وحيوانية معتبرة ، كما يظم حوالي 84 مليون نسمة مشكلة كم بشري هائل.[1]

كل هذا أعطى دول المنطقة إمكانية القيام بعدد من المشاريع التنموية ولكن على الرغم من المشاريع الانمائية والاستثمارات والجهود المبذولة في ظل هذه الامكانيات المتاحة،لم تصل هذه الدول مجتمعة أو منفردة إلى مستويات متقدمة من النمو ولو قسنا أداء الدول المغاربية وفق مؤشر التمكين كمؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة لوجدنا أن نسب المشاركة السياسية ضئيلة مع غياب تفعيل لدور الأحزاب السياسية وضمان تعددها كذلك عدم وجود استقلالية لمكونات المجتمع المدني، كل هذه الأخيرة لا يمكن الوصول إليها في ظل غياب مؤشرات مستقرة للحم الراشد داخل الدول، والسبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي الذي يشكل الأرضية الضرورية لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، أما بالنسبة لمؤشر العدالة في توزيع الموارد، فهي الأخرى معنية لأن المصلحة الذاتية طغت على المصلحة العامة، هذا الخلل في التسيير والتوزيع أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية متفاوتة داخل الدول المغاربية طبقة فقيرة وأخرى فاحشة الغنى. [2]

كذلك إذا قسنا أداء الحكومات المغاربية وفق مؤشر الاستدامة نجده هو الآخر مفقود في حلقة التنمية المغاربية، فإقبال هذه الدول على الثروات الطبيعية التي تزخر بها أراضيها يتميز عادة بالاستغلال الغير عقلاني للموارد الطاقوية والمعدنية.

وتبقى أكبر التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.

وثمة مؤشرات كبيرة تدل على ضعف عملية التنمية الانسانية المغاربية استنادا إلى معظم إن لم يكن الكل مؤشرات هذه العملية، إذ أن الجزء الظاهر من هذه المشكلة يتمثل في الفقر والمساواة (المعدل والمتوسط للفقر يصل إلى 18%).[3]

كما تعرف المنطقة المغاربية أكثر من 40% من مجموع سكانه الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة ما يعكس نسبة كبيرة للإحالة في حالة البطالة وهذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في القرن القادم لتصل النسبة الي 55%[1]

---

[1] – لعجال أعجال محمد أمين: **الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الادارية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام**، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 102، 103.

[2] – عمراني كربوسة: **الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر** ،تاريخ التصفح 2015/04/22 سا 16:30،على الرابط:
.http://www.univ-chlef-dz/slminaires/seminaires-2008/decembre 2008/com-dic 2008-27.pdf

[3] – عبد اله تركماني:" تحديات مغاربية"، تاريخ التصفح 2015/04/25 سا 15:30،على الرابط
http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=15678 : article

ما ينتج وضع اجتماعي خطير يصبح فيه الأفراد يستهلكون ولا ينتجون، لذلك تعتبر البطالة احدى اخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية والمغاربية ، وهناك من يوصفها على أنها تشكل " قنبلة موقوتة" قد تنفجر في حال لم تقم الدول العربية بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جدري [2]

ونتاج لهذه المعطيات، تشهد الدول المغاربية العديد من أوجه الفشل في مسارات التنمية نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد، وإن كان ذلك بشكل متفاوت:

أولا: التنمية في الجزائر

في الجزائر يرجع غياب العديد من المؤشرات التنمية نتاج الأزمات المتواصلة والصراعات المتتالية وفي شتى المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

-تفشي ظاهرة الفساد لكل أنواعه وأشكاله، بسبب ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الاجراءات الردعية والعقابية من جهة ، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبة والزبونية الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية.

-غياب منظومة بذكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ، الأمر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي و يخلف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة الفئة الشابة

-انتشار العمل المؤقت وغير المهيكل: و ذلك على حساب العمل الدائم، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو المرسمين أزيد من مليون و 300 ألف عامل في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و 500 الف عامل وفقا لتقرير المركزية النقابية، وقد تسبب ذلك في تفاقم الاضطرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولاية ورقلة، وهذا ما يعتبر ضربا في الصميم لمسارات التنمية في البلاد.[3]

---

[1] – صالح صالحي:" **الاتحاد المغاربي: الامكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة**"، في الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية" تم التصفح ، بتاريخ 09/08 ماي 2009، ص ص 5، 6.

[2] – حسين يوسف القطروني: **التنمية المستدامة: أبعادها و تحدياتها العربية**، تم التصفح سا 17:30 يوم 2015/04/20 على الرابط:
http://www.alwaton-libry.com/default,asp?mode=more news (d=805(cat id=22

.

[3] – عكاش فضيلة: **الأثار اسياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة الجزائر، يومي 11/10 ديسمبر 2005، ص 90، 91.

-الاعتماد على عائدات النفط و ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة 90% مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا، يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك، ليصنف على أنه " اقتصاد اختلالات، وليس اقتصاد توازنات حسب خبراء الاقتصاد.[1]

ثانيا: التنمية في المغرب:

يعتبر تراجع المغرب في سلم التنمية البشرية انعكاسا الأزمة سياسية قاسية تعيشها البلاد أفرزت وماتزال المزيد من الغياب والتراجع على مستوى تدبير المراحل وتخطيط المستقبليات، فحسب مؤشر الحكم الراشد بإفريقيا للعام 2009، الذي تعده مؤسسة محمد إبراهيم، وتديرها شبكة من الأكاديميين ومراكز البحث الإفريقية والغربية،احتلت المغرب المرتبة الأخيرة، من ضمن 53 دولة افريقية ، كما أشارت تقارير التنمية البشرية بالعالم العربي الصادرة أخيرا إلى هذا التردي الذي تشهده المملكة المغربية على مستوى الحكم الراشد والتنمية المستدامة وقد اعتبرت مثل هذه التقارير بمثابة صك ادانة صارخة لتدبير الشأن السياسي والاقتصادي والمجتمعي بالمملكة. [2]

و أكد محمد محتان كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية أن ظاهرة الفقر و الهشاشة الاجتماعية في المغرب " ظاهرة قروية في الجزء الأكبر منها بالنظر إلى أن ثلثي فقراء المغرب هم من القرويين". و أضاف محتان عند افتتاح أشغال لقاء وطني حول " التنمية المستدامة والبيئة والفقر في المغرب" نظم من طرف "منتدي 21" أن شخص واحد من أصل كل أربعة أشخاص بالوسط الحضري بعد فقيرا". [3]

أما مؤشرات التنمية البشرية فهي تتعلق بمجالات التربية والتكوين والصحة وكذا الأنشطة المدرة للدخل وأضاف أن هذه العوامل والمؤشرات هي نفسها المحدد للفقر الاجتماعي بالوسط القروي مع اختلاف واحد على مستوى مصادر الدخل وهي فلاحية بالنسبة للعالم القروي و مرتبطة بالقطاع غير المهيكل بالأحياء ذات الكثافة السكانية بالمناطق الحظرية.

يمكن أن نخلص إلى أهم معيقات التنمية في المغرب:

-تذبذب المناخ وعدم انتظام التساقطات وقلة الأراضي الصالحة للزراعة مع تدهور التربة.

-الاستغلال المفرط للثروات الطبيعة، كاجتثاث الغابة و تدهور المناطق الجبلية تحت تأثير الضغوط البشرية والمناخية.

-التزايد السكاني السريع بالمدن، مما يؤدي إلى اتساع عتبة الفقر وانتشار احياء الصفيح و البطالة.

---

[1] – الخضر عزي و جلطي غالم: **قاس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، اسقاط على التجربة الجزائرية، الجزائر**: مجلة دراسات استراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد الأول جانفي 2006، ص 26.

[2] – عزيز باكوش: " **مؤشر الحكم الراشد في افريقيا** ،تاريخ التصفح 2015/04/23 سا 15:30على الرابط:
http://www.ahewar.ory/debat/show.art,asp?aid=190348.

[3] – بدون ذكر صاحب المقال :" **ثلثا عدد الفقراء في المغرب قرويون**" ،تاريخ التصفح 13/05/2015سا15:30 ،على الرابط:
http :www.histigro-mo.com/2am/najah/geo2-12 htm.

-استمرار انتشار الأمية وضعف التغطية الصحية خاصة بالبوادي التي تعاني من ارتفاع درجة العزلة حيث تقتصر نية كبيرة من شبكات المواصلات على الربط بين المدن.

ثالثا : التنمية في تونس

كما شهدت تونس، سلسلة من الاصلاحات على المستوى التنموي، بحيث تم النهوض بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستوى مستواه المعيشي، وتم الحد من الفقر والتهميش الاقصاء ،و محاربة الأمية فمنذ تسعينات القرن الماضي طبقت تونس العديد من المخططات الاقتصادية، و أولت تركيزها على القضايا المركزية مثل التربية، الصحة والتشغيل، حيث حققت بهذا تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية المشهودة بتحسن مردود القطاع السياحي والفلاحي وخلق نسيج صناعي كثيف ومتواصل. [1]

لكن هذه المبادرات التونسية ما لبثت حتى اندلاع الثورة التونسية حيث كشفت هذه الأخيرة الوضع السائد المتمثل في عدم التكافؤ بين التونسيين من حيث الاستفادة من النمو الاقتصادي ، إذ بدأ هذا الأخير يسجل تباطؤه منذ عام 2008 وساهم في إبقاء شرائح كبيرة من السكان مهمشة اقتصاديا إلى أن قدرة نسبة تراجعه بـــ: 1.70 نسمة 2011 مما ساهم في تنامي معدل البطالة التي ظهرت معالمها في شكل مظاهرات شعبية اتسع نطاقها في عام 2012 في العاصمة التونسية وسائر المناطق داخل حدودها على حد سواء. [2]

إن الدول المغاربية إن كان قد شرعت في وضع مخططات للتنمية من جديد، غير أن الإنجازات العملية المحققة من تلك المخططات تبقى مجهرية أو تكاد تكون معدومة، وقد عرفت الجزائر مؤخرا بعد إقرار ميزانية المخطط الخماسي 2009-2014 اشتمل على برامج تنمية متكامل تشمل مختلف المجالات، منها ما تم البدء في إنجازها في المخططات السابقة، ومنها بعض المستجدات كإعطاء أهمية للتنمية البشرية والتركيز على وجود وعقلانية التسيير، لكن رغم هذه الإنجازات المتواضعة فهذه الدول لم تعرف حتى الآن تنمية بكافة أبعادها المتكاملة وذلك وفي سبيل القضاء على هذه العقبات يجب على الدول المغاربية:

- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا و دوليا.
- البحث عن بيئة صالحة لنشأة الشباب العربي وتأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.
- إيجاد تخطيط سلم الموارد البشرية.
- إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.
- ترتيب الاوضاع الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل قوي.
- صيانة الإرث الحضاري والديني تنفرد به المنطقة المغاربية العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] - أحمد الدساتير:**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ،تاريخ التصفح 2015/04/25 سا 17:30،على الرابط:
www.shebacss.com docs/patppg-09.pdf

[2] - عرض للجمهورية التونسية، تارخ التصفح 2015/04/22 سا 22:30 ،على الرابط :
www.dirlomatie.gow.fr/ar/les-relations bilaterales-et/tinisie persentation-de-la-republique./

وهذا يتفتح من خلال وجود إدارة سياسة لتحقيق التنمية وبلوغ هذه الأهداف لابد من بداية الإصلاح لتحقيق الحكم الصالح الضروري لأي تنمية مستدامة. [1]

ما يمكن أن نصل إليه من خلال ما سبق أن ما يسمى بمقاربة الأمن الأوروبي للأمن والدفاع في بعدها الاقتصادي المؤكدة على أهمية التنسيق و التعاون لرفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية بحكم أنها تمر بمرحلة التحول الاقتصادي لم نجد لها أي صدى أو إدماج أو اعتراف تعاوني، فحسب وثيقة مؤتمر هلينسكي المصرحة بفكرة توسيع التعاون و الحوار بين دول غير الأعضاء بحوض المتوسط لتوطيد التعاون بجوانبه المختلفة ودفع عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و تأمين الاستقرار في البحر المتوسط مقرون بالإقلال من فجوة التنمية بين منطقة أوروبا و المغرب العربي، لذا يتوجب المزيد من الاهتمام بأبعاد التنفيذية لسبل التعاون الأمني في المجالات الاقتصادية لتأمين الاستقرار بين ضفتي المتوسط لأن الضعف المغاربي الاقتصادي المصحوب بالاستغلال الاوربي الخارجي يجعل مجتمعات دول المغرب العربي لا تتقبل مثل هده الأوضاع و تترجمها في شكل سلوكيات سلبية مثل الهجرة غير شرعية .

المبحث الثالث: مشاكل دول لاتحاد الاوروبي اتجاه المغرب العربي

إن الإشكال الكبير الذي يشغل الاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية يكمن في مسألة الأمن، فالبطالة و عدم كفاية التعليم والتأهيل ، و كذا تدني مستويات المعيشة بالنسبة للدول المغاربية ، أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي و الغير شرعي . كما لا يمكن إهمال المخاوف التي كانت تنتاب الأوروبيين من تردي الأوضاع الأمنية في بعض البلدان المغاربية و خاصة ما كانت تعيشه الجزائر (العشرية السوداء)و خطورة انتقال مثل تلك الوضاع إلى الضفة الأخرى ، عبر قناة الهجرة غير شرعية ولإدراك هذا الإشكال سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين بدأ بتناول التصور الأوروبي لمشكل الإرهاب في المغرب العربي ثم المرور إلى كيفية ربط الهجرة بالإرهاب حسب الإدراك الأوروبي

المطلب الأول:الرؤية الأمنية الأوروبية لمشكل الارهاب في المغرب العربي

[1] – كمال القروي: **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**، تاريخ التصفح، 2015/04/29 سا 00:30 على الرابط:

http://www.v/u minsamia.net/b33-htm..

في دراسة للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط، يشير الباحث إدوارد مورتيمير إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و لذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب ، وهذا يعكس التحول الذي طرأ أعلى مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة. [1]

إلا أن أحداث 11 سبتمبر تركت تأثيراتها الواضحة على الرؤية الأوروبية لطبيعة ومصادر التهديد الجديدة للأمن الأوروبي وكذا إلى الآليات الواجب اتباعها لمكافحتها حيث قدم خافييرسولانا Javier Solana الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية تقريرا مفصلا عنوان " أوروبا آمنة في عالم أفضل". [2] وتم مناقشته من المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 وجاء فيه أن التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي تتلخص في كل من : الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والنزاعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية".

من ناحية أخرى حدد هذا التقرير طرق مكافحة هذه التهديدات حيث ركز على التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وفق مقاربة أمنية عسكرية، وكذا بناء الأمن الجواري عبر تفعيل التعاون العسكري مع الجوار الأوروبي خاصة دول جنوب المتوسط.

- **تعريف الإرهاب:**

ومن بين أهم التهديدات حسب وثيقة خافيير سولانا "الإرهاب" اد لا يكاد يوجد إجماع فيما بين الباحثين والمختصين على تعريف محدد واضح ودقيق للإرهاب ، حتى إن بعض منهم أصبح يعارض أصلا محاولة التعرض لتعريفه، لاعتبار الإرهاب ظاهرة جد غامضة ومتداخلة إلى حد بعيد، مع ظواهر إجرامية أخرى، على حد تعبير أحد الباحثين "إنني لن أحاول تعريف الإرهاب، لأنني اعتقد أن مناقشة التعريف لن يحقق تقدما في دراسة المشكلة التي نتعامل معها". [3]

---

[1] – بشير بلادو: **أوروبا و البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية**، ع4، 12 أفريل 1996، ص 114.

[2]– Nicole gnesotto, a secure Europe in a better world, European security strontegy,france,the European union institute for security studies. 12 december,2003.p.p.4,6.

[3] – أحمد جلال عز الدين: **الإرهاب و العنف السياسي**، ط1 (القاهرة : دار الحرية، 1986)، ص 25.

وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات التي ظهرت لتحديد مدلول العمل الإرهابي ، فإنه يتعذر قبول أي منها على إطلاقة، كما أن التقريب بينها يبدو صعبا، وعموم ما يمكن استخلاصه من هذه المحاولات الفردية، أن الإرهاب يتضمن عنصرين أساسيين:

– **عنصر مادي:** و يتمثل في أعمال العنف المكونة له، كإلقاء القنابل و المتفجرات ، أعمال التدمير و التخريب، الخطف، النهب، ولا يشترط وقوع هذه الأعمال فعلا، بل مجرد تهديد بارتكابها كفيل بتحقيق هذا الأثر الإرهابي.

– **عنصر معنوي:** من خلال الأثر النفسي الذي يحدثه الفعل الإرهابي في نفوس العامة، ولا يكتفي لتحقيق العنصر المعنوي واقتصار الأثر على المعنى بالفعل الإرهابي فحسب، بل يجب أن تشمل عامة الناس، بحيث يمكن لكل شخص أن يشعر بالخوف والتهديد في أي زمان و مكان[1].

يمكن القول بأن الإرهاب هو كل استخدام أو التهديد باستخدام للعنف الغير مشروع والقسري، من طرف فرد أو جماعة من الأفراد أو الدولة عبر مختلف أجهزتها، بغرض بث الشعور بالخوف واللاأمن، والموجه ضد أطراف أخرى داخلية أو خارجية (فرد أو مجموعة أفراد أو دولة) بتحقيق أهداف سياسية معينة ،ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي أي أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا الآخرين المحتملين ببث الوعي في نفوسهم ،وقد يكون الإرهاب قطريا أي داخل القطر أو الدولة الواحدة أو عبر الدولية أي بمعنى شمولي، هذا وتأخذ ظاهرة الإرهاب رؤى أو مظاهر مختلفة فهي تظهر لدى الدول الضفة الشمالية للمتوسط في إطار بعض جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية، بما يعرف بكره الاجانب " xémophobie"، كما يظهر الإرهاب في دول المغرب العربي على شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة ومعارضة للسلطة ،تطمح إلى أساء معايير جديدة للحكم. [2]

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين الأقاليم الأكثر تأثرا في العالم بنمو العنف حيث أصبح يمثل التطرف الإسلامي أو أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في الدول الرئيسية للمغرب العربي" تونس، الجزائر، المغرب" مشكلا وهاجسا مقلقا لدى دول الاتحاد الأوروبي أو بعضها على الأقل، خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف تساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار بالتالي يبرز المشكل بشدة بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية وبنظر للجزائر من زاوية على أنها المثال الحي فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر وموقعها المركزي في المغرب العربي ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك الي اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر انتشار وتسارع المد الأصولي إلى المجاورة.[3]

---

[1] – أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار: **الارهاب الدولي** ط1(باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي،1998)ص،68.

[2]– khader bichara:le grand Maghreb et l'europe: enjeus persectives, 2 edition cef: rublisud quorum,1995,p 102.

[3] – مصطفي بخوش :**التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط** ،ملتقى دولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق ،مرجع سابق. ص10

إن العامل الديني أصبح محركا لمسار العلاقات الأورو مغاربية لأن الاتحاد الأوروبي أعلن أن التحدي الأكبر الذي سوف يوجه أمن أوربا و الغرب عموما، هو طبيعة الموقف الذي يجب اتخاذه لمواجهة ظاهرة التطرف الديني التي تؤثر بأشكال وبطرق مختلفة على أمن دول ومجتمعات الاتحاد الأوروبي والاستقرار الإقليمي في حوض المتوسط بصفة عامة ، وهذا المشكل ضد أمن الاتحاد الأوروبي يمكن حصره على مستويين:

أ/ على مستوى المنطقة المغاربية: إن التهديد يبرز بشدة بسبب تنامي دور الحركات الدينية الأكثر راديكالية حيث ينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر بموقعها المركزي ودورها الاقليمي في المغرب العربي، كان سيؤدي إلى اتساع مجال اللااستقرار إذا ما استمر تسارع المد الوصولي إلى دول المجاورة وهذا وقد تجلت خطورة تلك الظاهرة من خلال تصاعد لهجة المواقف السياسية وكثرة التحاليل الأكاديمية حول " الخطر القادم من الجنوب".

إذا اعتبر التطرف اسلاموي واحد من بين أخطر المشاكل والتهديدات على أمن الاتحاد الأوروبي، فبرز مفهوم الخطر الأخضر في الوقت الذي أصبح فيه الشرق لا يخيف والجنوب يعاد فيه الشك. ويعتقد الأستاذ "محمد أركوان" التيارات الإسلامية استغلت الظروف خاصة الاقتصادية منها والمتميزة بالبطالة المرتفعة ووضع اجتماعي بعيد عن الأمن جعلت نفسها مدافعة عن هذه الطبقة إعادة الأمن في إطار خلق شبكة من التضامنات الاجتماعية واعتبرت الحركات الإسلامية من هذا المنطلق بمثابة تغيير ثوري عنيف.

فنتيجة ضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية تمكنت ظاهر الإرهاب من التغلغل أواسط الفئات المهمشة والمقصاة من المجتمع والتي تمثل قاعدة شبانية بنسبة تصل 60% من السكان، فقد بات للإرهاب تنظيم وأساليب وأهداف محددة تجد بؤرا مواتية للتغلغل والانتشار مع تدهور الأوضاع الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر انحدار القيم الاجتماعية والإنسانية في ظل طغيان العولمة المادية وبالتالي: فالإرهاب كمشكل يهدد دول الاتحاد الأوروبي في هذا المستوى هو احتمال انهيار النظم الدولاتية القائمة زحف الحركات الإرهابية السياسية الدينية المتطرفة وعموم الفوضى إلى المستوى الإقليمي كما أن وصول هذه التيارات إلى الحكم كان سيهدد المسار السلمي للعلاقات الأورو مغاربية خاصة إذا فقدت أهم دول المغرب العربي في مثل هذه الحالات قيمتها الاستراتيجية بعدم تحكمها في أمنها. [1]

لقد حاولت كل من المغرب وتونس احتواء ظاهرة الإرهاب عن طريق إعطاء الأولوية لنمو و التطور الاقتصادي فبالنسبة لتونس فقد ساعدتها سياستها الاقتصادية التي تبناها الرئيس السابق زين العابدين بن علي على أن تكون بمنىء عن الإرهاب والتطرف وهذا عد ظرفيا لما شهدته تونس والفشل الاقتصادي والسياسي الذي اتضحت معالمه مع الثورة التونسية 2011.

[1]- gema martin-munoz- le défi de la démocratisation sur la rive sud de la méditerranée .dans annuaire de la méditerranée- paris- germ-puflisud 1997.p.p.220-225.

أما المغرب فقد استمرت في تطبيق سياسات التحول الاقتصادي والقائمة على أسس الاقتصاد الرأسمالي وكذا فتح المجال السياسي وإقرار التعددية الحزبية على غرار حزب النهضة في تونس وحزب العدالة و التنمية في المغرب.

أما بالنسبة للجزائر فقد جعلت أوضاعها الداخلية التي انفجرت أحداث أكتوبر 1988 وتأزمت بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 تعيش عزلة شبه تامة عن محيطها الإقليمي والدولي.

حيث تولت المؤسسات العسكرية مهمة مكافحة الإرهاب وقد كان ذلك أهم أسباب تعطيل مهمة مكافحة الإرهاب وقد كان ذلك اهم أسباب تعطيل الشراكة مع الجزائر إلا أنها تمكنت من احتواء الظاهرة الإرهابية لاسيما من خلال مشروع الوئام المدني وكذلك ما سمي المصالحة الوطنية.

ب/ على مستوى المنطقة الأوروبية: إن تهديد الأمن الأوروبي بمفهومه الحديث ناتج عن عجز أنظمة الدول المغرب العربي على ضمان أمنها الداخلي، فيصبح بذلك التهديد الإسلاماوي يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي نحو المجتمعات الأوروبية عبر زاوية نقل أو الهجرة السرية أو بواسطة التنشئة الإسلامية المزروعة في أوروبا، فوسائل الإعلام التي تسعى إلى نقل كل ما يتصل بعلاقات الجماعات الإسلامية بالأنظمة القائمة على أواسط الطبقات المهاجرة لهذه الأسباب كانت دول الاتحاد الأوروبي صارمة في مواجهة هذا المشكل (الإسلاماوي)، الذي يعتبر بمثابة تهديد هو ما نستشفه من خلال رفض الحجاب في المؤسسات التربوية ورفض البرقع في الأماكن العمومية وكذا رفض تأشيرة الدخول للكثير من الأئمة من الجزائر ومصر بغرض القيام بنشاطات التعبئة خلال رمضان. [1]

و مواقف الاتحاد الأوروبي هذه ناتجة عن إدراكه لمفهوم الاسلاماوية وطبيعتها التهديدية، إذ باعتبارها حركة عبر وطنية أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على التغلغل في مناطق شعبية ذات كثافة سكانية مسلمة، لذا فصعود وتنامي الأفكار التي ترمي إلى رفض الآخر في اتحاد أوروبا تعود أساسا إلى تنامي ما يسمى بالوطنية الجديدة في كثير من المجتمعات الأوروبية خاصة المتوسطية منها، حيث يعتبر هذا التيار أن الوجود الإسلامي مهددا لأمن الاتحاد الأوروبي، بل لهوية المجتمعات الأوروبية على الخصوص لذا يعتمد البروفيسور الخاندرو Alejandro vlorca أن ما يخافه الغرب بما فيه الاتحاد الأوروبي هو مزيج من الراديكالية الإسلامية والهجرة المكثفة وهذه النظرة تعطي انطباعا لأن الجهة المغاربية أصبحت تدرك كتهديد شامل ومركب على المستوى الإقليمي للأمن في الاتحاد الأوروبي وهذا الإدراك لطبيعة التهديد المغاربي جعل الخبراء السياسيين للاتحاد الأوروبي يسارعون على

[1] – محمد سمير عياد: **سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية:** قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011، ص ص ، 289-291.

ضرورة بناء مقاربة أمنية شاملة على المستوى الجهوي لاحتواء مثل هذه المشاكل الجديدة وهذا ما تؤكده المؤتمرات بين الطرفين. [1]

المطلب الثاني: ربط الهجرة مع الارهاب حسب التصور الأوروبي:

من بين المبررات التي تعتمدها أوروبا لتجريم الهجرة غير شرعية هي ربطها بالتطرف الذي قد يمارسه المهاجرون داخل المجتمعات الأوروبية حيث أصبحت أوروبا ترى أن الأمن في قارتها مرتبط بالأمن والاستقرار بدول الجنوب ،وأخذت تعتبر من المشاكل التي يعيشها هذا الأخير بمثابة تهديد للأمن الأوروبي وفي هذا الصدد يقول "ألبيرطو اليبوني" alberto alboni الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن العوامل العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا....

لكن العوامل السوسيو سياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار ممكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل.[2]

وبناءا على هذا كثر التخوف الأوروبي من مثل هذه التهديدات ذات الطابع غير العسكري وما يعتبره كذلك من فيضانات بشرية قادما من الجنوب وما يمكن أن يشكل من تهديد للأمن والهوية للمجتمع الأوروبي.

يعد الارتفاع الكمي للهجرة الغير شرعية في دول الاتحاد الأوروبي ينظر إليه كهاجس أمني لما تربطه من علاقة محتملة بالإرهاب وخصوصا وفي هذا السياق أغلب الشبهات تنصب على المسلمين من إفريقيا لأن أولئك غير المسلحين ولا يحملون هويات إثبات الشخصية قد يرتكبون جرائم كونهم ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد أوروبا.[3]

يعد المهاجر غير الشرعي بالنسبة لأوروبا مشكل ومصدر تهديد وتطرف بغض النظر عن التطرف والعنصرية الأوروبية التي تمارس ضد المهاجرين بدون محاسب ولا مراقب، وبدون احترام حقوقه الأساسية كإنسان له الحق في التنقل والحركة وسياسة الهجرة الانتقائية ما هي إلا شكل جديد من أشكال التطرف ضد مهاجري الجنوب، إن حركة الهجرة المتزايدة صوب دول الاتحاد الأوروبي.

ثم أمننتها وتسييسها نظرا النزاعات اليمنية المتطرفة المناهضة للأجانب فهناك العديد من التيارات السياسية و الأحزاب المتطرفة تولي الاهتمام بقضايا الهجرة تقضية أولية في أجندتها السياسية مثل تيار فلاميش بلوك في بلجيكا والحزب الفرنسي البريطاني والجبهة الوطنية الفرنسية، وكذلك حزب رابطة الشمال في إيطاليا كل هذه

---

[1] - alejandro v .lorca .The eu and the méditerranéen is an us versus The situation inévitable ?.in the international Spectator. Vol xxx.n3 july- septembre,1996,pp.51-67.

[2] - محمد بخوش: **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف**، ط1 (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 22.

[3] - عبد النور ناجي:**الأبعاد غير عسكرية في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: **الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق** ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، ص 07.

التيارات تعمل على الحد من الهجرة وتغذي شعور الحقد والعداء للأجانب من خلال أنشطتها التي تقوم بها خلال الحملات. [1]

وأضافت تداعيات 11 سبتمبر 2001، وما أعقابها من أحداث في عواصم أوروبية (لندن و مدريد 2005) إلى تعقيدات جديدة في مقدمتها:

– الالتباس والتشابك غير الموضوعيين اللذان حدث في الربط التعسفي بين الهجرة والإرهاب والسعي إلى إدارة عملية الهجرة لزيادة درجة الأمن والبحث عن منظومة جديدة للهجرة تشمل جميع النواحي الأمنية والسياسية والقانونية والإجرائية، إضافة إلى ما يعم الترويج له حاليا للربط بين الإسلام و الإرهاب.[2]

إن ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الامنية حيث اختلفت رؤى الدول خاصة القوى الكبرى في العالم الإسلامي في إعطاء مفهوم واضح يطلق عليها، يعود سبب هذا الاختلاف لتضارب مصالح الفواعل الدولية ويرجع شبه الاتفاق على المستوى العالمي والإقليمي في أن ظاهرة الإرهاب تعد تهديدا أمنيا واستراتيجيا عابر للحدود معتمدا على القوة الشرية و العنف مصحوب بصعوبة التحكم فيه. [3]

ومن منطلق الاختلاف في الرؤية لمشكل الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين معين أو أفراد معينين أو حتى مكان معين، في حين نجد الدول الأوروبية تربط الهجرة الغير شرعية بظاهرة الإرهاب كمشكل أساسي مع دول المغرب العربي.

– إن التقدير الأوروبي لظاهرة الإرهاب يجد صداه الأساسي في التعارض الموجود بين المنظومة القيمية الغربية المسيحية ونظيرتها العربية الإسلامية التي روج لها (صامويل هنغتينون) في مقاله المعروف عن صدام الحضارات إذ يعني فيه بالتحديد التصادم بين الحضارتين الغرب والإسلام، وفي ظل التحديات الديمغرافية التي شهدتها أوروبا مقابل تضاعف عدد سكان العالم الإسلامي خلال 25 سنة القادمة سيزيد لا محال من احتمالات الهجرة بصفة شرعية (هجرة المسلمين إلى الدول الأوروبية و هذا ما يزيد من احتمالية العنف والمواجهة و التهديد الأمن و الانتشار الأوروبي. [4]

و تتضح ثنائية الإرهاب (الأصولية الإسلامية والهجرة الغير الشرعية من موجة النظر الأوروبية من خلال اعتبار الهجرة غير شرعية أعداد كبيرة من البشر ينتمون لثقافات مختلفة (عربية/ إسلامية) في ظل تسترهم عن بلدانهم الأصلية سيثير السكان الأصليين المجال وتطرح قضية تنامي القوة البشرية الداخلية بصفة غير قانونية على

---

[1] – المعطي قبال: **شبح اليمين المتطرف يخيم على الانتخاب الرئاسية في فرنسا** ،تاريخ التصفح 01/03/12015 سا 15:30 على الرابط: www.a/massae.press.ma/mod/45608.

[2] – مصطفى عبد العزيز مرسي: **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** ، 210)،ص 110.

[3] – محمد عبد المطلب الحسن: **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية** ،(الإسكندرية : دار الجامع الجديد، 2007)، ص 24.

[4] – هشام صاغور: **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2010)، ص 158.

الأصلية، تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية كما أن مشكلة عدم اندماج المجتمعات الأوروبية ستولد شعورا رغم الاعتراف لدى الوافدين وهذا ما يدفع البعض منهم إلى الانضمام إلى حركات الإسلام السياسي المتطرف بهدف ملئ الفراغ الثقافي والاجتماعي والتخلص من الشعور بالاغتراب من جهة ،ومن جهة أخرى مستغلين وضعيتهم الغير قانونية الأمر الذي يزيد من عمليات الإرهاب والتطرف ، بالإضافة إلى ما يحملونه هؤلاء المهاجرين من أفكار ومعتقدات متشبعة بالتطرف والتعصب من قبل الأفراد الأصولية الإسلامية. [1]

أما فيما يخص الربط التعسفي للهجرة بالإرهاب يعد في تصاعد مستمر لاسيما بعد قيام الجماعات اليمينية المتطرفة بإعطاء موضوع الهجرة بصفة عامة بعدا وطنيا و عنصريا يثير مشاعر العداء للمهاجرين من الجنوب سواء الشرعيين منهم أو غير الشرعيين باعتبارهم يميلون أكثر للعنف و الفوضى و بما أنهم دخلوا بطريقة غير قانونية إلى الفضاء الأوروبي فإنهم من اكثر الفئات استعصاء لا محال على الاندماج حسب الأوروبيين، و لهذا الدعوة إلى وضع استراتيجية أوروبية دفاعية من شانها تطويق مخاطر ما يسمونه الإرهاب الإسلامي و الحد من الهجرة غير الشرعية الوافدة من الدول الإسلامية العربية.

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل أن المشاكل الأمنية الموجودة في مجتمعات دول المغرب العربي إذا أضفنا لها ما يسمى بالتعاون البيني الاقتصادي الاوروبي المغاربي ،و ما يشكل هذا الأخير من خطر على عامل التنمية كمساهم في ازدهار المنطقة المغاربية تصبح شعوب دول المغرب العربي تبحث عن الوضع الأفضل من خلال طلبها للهجرة كسبيل للبحث عن المستقبل لكن هذا السبيل ربطه الاتحاد الاوروبي بالإرهاب كناقل لأشخاص مسلمين متطرفين ممكن أن يهددوا أمن أوروبا فأصبحت بذلك الهجرة غير شرعية الوسيلة الكفيلة للتغيير نحو الافضل في مخيال الفرد المغاربي.

[1] – مرجع سابق، ص 159.

الفصل الثالث

أفاق مستقبلية للعلاقات الأمنية الأوروبية المغاربية

تمهيد:

تعد ظاهرة الهجرة غير شرعية التي طغي عليها الاهتمام المتوسطي خاصة في السنوات الأخيرة من أحس الظواهر الأمنية لما ينجم عنها من مشاكل مرتبطة بها ولاحقة لها في أن واحد،و لهذا قام الاتحاد الأوروبي بهندسة و صياغة استراتيجيات و سياسات تهدف إلى تنسيق التعاون البيني الأوروبي مع دول المنطقة المعنية بهذه الظاهرة ولما كانت الدول المغاربية تعنيها ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي كونها دول المصدر(الهجرة غير شرعية) تحولت إلى دول المصدر ودول العبور في ان واحد (الهجرة غير شرعية)حيث أرسي الاتحاد الأوروبي عدة دعائم يغلب عليها الهاجس الأمني لمكافحة الهجرة غير شرعية ،لهذا سنحاول في هذا الفصل معرفة مستقبل ظاهرة الهجرة غير شرعية كيف يكون بين المقاربة التنموية و المقاربة الأمنية ،وبما أن المغرب العربي خاضع لعدة متغيرات جديدة تتميز بعنصر المفاجئة سيتم كذلك تحديد مستقبل السياسة الأمنية اللأوروبية في منطقة المغرب العربي كالية تعاون في مكافحة مشكل الهجرة غير شرعية.

المبحث الأول :مستقبل الهجرة غير شرعية بين المقاربة الامنية و المقاربة التنموية

تعد الدول الاوروبية في علاقاتها مع الدول المتوسطية عامة و المغاربية على وجه التحديد مبنية في الأساس على الهاجس الأمني،وهذا ما تفسره أغلب المبادرات الاوروبية بما فيها مبادرة (5+5) كإطار للأمن في المتوسط يتم فيه فرض الادراك الاوروبي للقضايا المشتركة بما فيها اعتبار الهجرة غير شرعية كرهان أمني ،الأمر الذي يطرح عدة تداعيات و مخاطر على البلدان المغاربية مما يستدعي إعادة النظر في المقاربة الامنية الاوروبية التي تحكم ظاهرة الهجرة، وبناء مقاربة شاملة تنطلق من اعتبار الهجرة كرهان تنموي بمراعاة مصالح كل أطراف العلاقة بدءا بالمهاجر الإنسان.

المطلب الأول : تداعيات الأمننة الأوروبية للهجرة غير شرعية علي الدول المغاربية

المخاطر الأمنية للهجرة غير شرعية على أوروبا لها تداعياتها على دول العبور في الضفة الجنوبية للمتوسط فالدول المغاربية بوصفها دول مصدر وعبور أصبحت عرضة لهده الأخيرة، المتمثلة أساسا في الضغط الأوروبي عليها لتبني الآليات الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة السرية ،وهذا ما يمكن أن نعتبره مساسا بسيادة الدول المغاربية فهي تفتقد إلى حرية اختيار الحلول التي تراها فعالة لتنظيم تدفق الهجرة.

إن أوروبا في مكافحتها للهجرة تضع سياسات تعد في الغالب املاءات تفرض على دول الجنوب ،وتتعارض مع امكانياتها وتصوراتها، ذلك أن أوروبا تحاول أن تجعل ظاهرة الهجرة مشكلة يتم حلها على مستوى الضفة الجنوبية لتجعل بذلك دول المنطقة المغاربية دركيا يسهر علي تحقيق الأمن لأوروبا.

وتتحدد مخاطر الهجرة غير شرعية على سيادة الدول المغاربية في إغلاق الاتحاد الاوروبي لحدوده و تكثيف الرقابة عليها ،في مقابل فرضه لغلق حدود الدول المغاربية من خلال إرغامها على تبني قانون تجريم الهجرة السرية عبر تشريعاتها ،فتبنتها كل من المغرب تونس الجزائر 2008،وفي نفس الوقت جعلت من المتوسط ساحة معركة لمواجهة المهاجرين ،فبعد أن كانت الهجرة تتم بسهولة وبحرية أصبحت مقيدة تتم تحت رقابة صارمة ،وبعدما كانت عامل دفع حضاري أصبحت قضية أمنية بحتة عبر بناء جدران في المتوسط و الدعوة للحوار من ورائها كالجدار الفولاذي في سبته ومليلية وأخرى عبر ترسانة من القوانين و التشريعات التي تقيد حركات انتقال البشر.[1]

لغرض ضبط عمليات الدخول إلى أوروبا أو لترحيل المهاجرين إلى الحدود،دخلت الدول المغاربية في اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الاوروبي كتلك الموقعة بين (ليبيا وايطاليا،الجزائر وايطاليا،المغرب واسبانيا،تونس وايطاليا)،إذ

[1] -Ali ben saad : Le déplacement des frontières vers le sud ,seras-revue,projet N302,janvier 2008 , consulté le : 08/04/2015 h 17 :35 sur le site : http://www.ceras-proje.com/index.php?id==2846.

يكمن الخطر في هذه الاتفاقيات في هيمنة الإدراك الاوروبي الذي يهدف من خلاله إلى نقل حدوده إلى الخارج عبر تزويد الدول المغاربية بمختلف المعدات الامنية الحديثة أو بمعنى آخر فهي تعمل على تسليح الحدود الأوروافريقية لقمع المهاجرين الأفارقة المتجهين نحو أوروبا :إلا أن هذا الإجراء لم يكن فعالا كفاية لأنه لم يمنع من استمرار تدفقات الهجرة السرية بل زاد منها نوعا ما.[1]

إن الدول المغاربية بما فيها الجزائر تتعارض مقاربتها حول آليات إدارة الهجرة بالمقارنة مع التصور الأوروبي فالدول المغاربية تري في التنمية كمبدأ ومتغير أساسي في معادلة الهجرة، في حين أوروبا تصر على غلق الحدود وتكثيف الرقابة عليها و تسييجها أكثر، ما يساعد الدول الأوروبية في تنفيذ سياساتها هذه هو غياب اتحاد مغاربي مع وجود أطراف مغاربية تميل إلى تنفيذ مقررات سياسة الاتحاد الاوروبي،بحيث نرى المملكة المغربية تتسابق للدخول في تعاقد بنيوي أمني بخصوص محاربة ظاهرة الهجرة السرية،وهو نفس الشيء بالنسبة للمجالات الأخرى من أجل التقرب من أوروبا التي منحت للمغرب ميزة الوضع المتقدم 2008 اعترافا منها لمسايرته للضغوط الأوروبية ، فيصبح المغرب بذلك أكثر من شريك و أقل من عضو في أن واحد [2].

من أبرز الاجراءات التي يعتمدها الاتحاد الاوروبي في إطار تصدير حدوده إلى الخارج هو ممارسة الضغط على الدول المغاربية لإنشاء مراكز اعتقال المهاجرين على حدودها بدلا من انشاءها على حدود الدول الاوروبية وهي الفكرة التي روجت لها كل من بريطانيا و ألمانيا عام 2004 ، فكان موقف الدول المغاربية هو الرفض للخضوع لمثل هذا الإجراء إدراكا منها لمساعي أوروبا في جعلها الدرك الحامي لأمنها ، وبالرغم من هذا الرفض إلا أن الضغط الاوروبي كان له مفعول قوي ،فقد تبنت الدول المغاربية في قانونها المجرم للهجرة غير شرعية مواد تسمح بإنشاء مراكز انتظار على أراضيها لإيواء الأجانب ،فعلى سبيل المثال ماجاء في القانون الجزائري رقم 8-11 المؤرخ في 25يونيو 2008 بشأن تجريم الهجرة السرية الذي ينص في المادة 37 علي انشاء مراكز الانتظار لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية[3].

والهدف الأساسي للدول الاوروبية هو تجنب دخول المهاجرين إلى أراضيها بكل الوسائل ،فبدلا من تبنيها لمساعي تنموية لإبقاء أكبر عدد ممكن من المهاجرين في بلدانهم نجدها تركز كل جهودها على الحلول الأمنية

---

[1] – علي الباهي: **الخوف كأمن في أن يتحول المغرب الي ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا**، تاريخ التصفح 25/04/2015 سا 22:30 ،على الرابط:

http://www.maghress.com/attajdid/20391

[2]-UE-marocain association , document conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relation bilatérales/statut avenacé , consulté le : 06/05/2015 h 16 :40 sur le site :

http://www.delamar.ec.europa.eu/fr/commeniques/pdf/20090303

[3] – محمد زغو :**المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر ، مداخلات ألقيت في الملتقي الوطني بعنوان ظاهرة الهجرة القانونية** ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،2011تاريخ التصفح 05/01/ سا 23:202015، على الرابط:

و تعمل على طرد و إبعاد المهاجرين خارج حدودهم ،كما تضغط على الدول المغاربية لتبني هذه الاجراءات فنجد أنه قد تم في الجزائر خلال ديسمبر 2004 وجانفي 2005 طرد حوالي 300 الي 600 مهاجرا ، أما في المغرب تم في الفترة 2004- إعادة مجموع 8432 مهاجرا غير شرعي كانوا قد قدموا من جنوب الصحراء الكبري الافريقية.[1]

ومن المخاطر التي تواجه الدول المغاربية في إطار الأمننة أوروبا للهجرة غير شرعية،الامكانيات الاوروبية ولو سائلية الاتصالية العسكرية لتنفيذ حربها على الهجرة، المجتمعة في دوريات "فرونتكس" frontex كآلية لتأمين المتوسط تستدعي التنسيق مع دول الجنوب لتشكيل دوريات مشتركة لمراقبة محاولات تسلل المهاجرين وهذا النموذج الأمني (وكالة فرنكورس) تحاول أوروبا تصديره إلى باقي الدول المغاربية ،إذ يبرز ذلك خلال دعوة ايطالية لكل من الجزائر ، تونس ،المغرب للمشاركة في مثل هذه الدوريات ،حيث تؤثر هذه الأخير على سيادة الدول المغاربية من خلال تحول مياهها الاقليمية إلى فضاء حر لتحرك وكالة فرونتكس مايعني نقل حدود أوروبا إلى الجنوب و تحويلها إلى مسرح لعمليات المحاربة ضد المهاجرين،وبالتالي تصبح المنطقة المغاربية الجدار المتين للأمن الاوروبي و به يتم تكريس الامننة الاوروبية للهجرة غير شرعية علي حساب اهتمام بدعم التنمية في دول المصدرة للهجرة[2].

وتحول اعتبار الدول الاوروبية للهجرة غير شرعية كتهديد استراتيجي لأمن المتوسط،الأمر الذي فسح المجال لدخول فواعل أخري لديها اهتمامات خاصة بالمتوسط، حيث ترتكز المهام الاساسية لحلف الناتو Nato في محاربة كل التهديدات بما فيها الهجرة غير شرعية وكل ما يخل الأمن في المتوسط أصبح من الاهتمامات و المدركات الاساسية للناتو ،و تعتبر الدول الاوروبية هذا الأخير مكمل أساسي للشراكة الأورومتوسطية خصوصا دول الجنوب الاوروبي (اسبانيا،اطاليا،فرنسا) التي ترى أن الحوار الأطلسي –المتوسطي صمم بالتحديد للوقاية من تدفق المهاجرين،تهريب،المخدرات الارهاب[3].

وتعاطي حلف الناتو مع قضية الهجرة غير شرعية من هذا المنطلق يجعل من الدول المغاربية تلعب دور الشرطي سواء من خلال إغرائها بالشراكة مع الحلف في مناوراته العسكرية في إطار تعاون أمني – عسكري لمواجهة الإرهاب و التكوين في المجال الأمني و حفظ السلام أو عبر دفعها لوضع ترسانة قوانين متشددة ضد المهاجرين ، كما يقوم الناتو برحلات خاصة لعمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين ، إذ يعد هذا في المخيال المغاربي غير مقبول و خرقا لإجراءات بناء الثقة مع الحلف خاصة بعد انخراط كل من تونس و المغرب و الجزائر في

[1] – محمد غربي:مرجع سابق ص54.

[2] -Front ex force aux immigration africains illégaux , rubrique les étrangers , l'Europe et ses étrangers consulté le : 06/01/2015 h 18 :40 sur le site http://www.Idh-toulon-net/spip?article2253.

[3] – عبد النور بن عنتر:**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005)ص182.

حوارات حلف الناتو[1]

ومن جهة أخرى يواصل الإتحاد الأوربي سياساته التي تعتمد على مبدأ الانتقائية في مجال الهجرة بتشجيع هجرة الأدمغة بما يخدم مصالح دوله وعرقلة الهجرة العادية ،مما ينعكس سلبا على دول المغرب العربي لأن فتح المجال لهجرة الأدمغة يعني تجريد واستنزاف المنطقة المغربية من كوادرها العلمية المؤهلة لقيادة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخروج من التخلف والتبعية عبر تطوير برامج استراتيجية للتطوير والتحديث.[2]

إذن تطبيق الدول المغاربية للحلول الأمنية التي تعتمد عليها أوروبا والناتو يفسر بأنها تحت ضغط دائم ويبقي هدا الطرح يتنافى مع المقاربة التنموية التي تسعي الدول المغاربية لتنفيدها، من أجل معالجة الهجرة غير شرعية،وإلقاء هذه الأخيرة على عاتق مسؤولية دول المغرب العربي غير منطقي وغير مقبول، فالمسؤولية مشتركة وأمننة ظاهرة الهجرة تؤثر سلبا على دول المغرب العربي نتيجة الضغط المفروض عليها من جهة ومشاكل التنمية من جهة أخرى وهذا الوضع يشجع أكثر على الهجرة غير شرعية أكثر منه من معالجتها .

المطلب الثاني: حوار 5+5 و تحدي الأمني للهجرة غير شرعية بين ضفتي المتوسط.

يعد إدراك الدول الأوروبية لأهمية التعاون في المتوسط وإمكانية خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل والاعتماد المتبادل بدل العداء ،في هذا السياق ظهرت فكرة منتدى الدول المتوسطية المطلة على الحوض الغربي للمتوسط في بداية الثمانينات، وطرحت رسميا على إثر زيارة الرئيس الفرنسي François Mitterrand للمغرب 1983.

حيث تم برمجة العديد من اللقاءات و المنتديات كمنتدى مرسيليا في فيفري 1988 عرف بحوار 3+3،ثم أصبح في لقاء روما 10/أكتوبر1990 بصيغة 5+5 يضم خمس دول مغاربية ليبيا ، تونس ،الجزائر، المغرب، موريتانيا إضافة إلى كل من اسبانيا فرنسا اطاليا البرتغال مالطا،وهكذا تبلورت فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون والأمن[3].

كان لهذا الحوار عدة رهانات من أهمها الرهان البشري الذي تفرضه درجة الحدة التي بلغتها قضية الهجرة التي عولجت من جانب واحد في غرب المتوسط عن طريق سياسة الانغلاق و التركيز على البعد الأمني على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية ،لهذا يتحتم معالجة شؤون الهجرة بما يتوافق و مصالح كل الأطراف ،مع مراعاة حاجيات الضفتين للعمالة، الوضع الديمغرافي للضفتين حاضرا ومستقبلا، وكذا الوضع القانوني للمهاجرين.

---

[1] – عثمان لحياني: **الناتو يجتمع بالجزائر لإعداد مشروع جديد لمحاربة الهجرة السرية** ،تاريخ التصفح 20/05/2015 سا 00:30 على الرابط: http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5093

[2] – غربي محمد: مرجع سابق،ص56.

[3]-Mahiline djebailli :l'union du Maghreb arabe et le projet méditerranée occidentale ,paris :fondation des études de défense nationale,1992,p237.

إضافة إلى هذا نجد كذلك الرهان التنموي الذي يطرح مسألة ضرورة التقارب على الأقل في مستويات التنمية بين الضفتين،و الرهان الأمني المتعلق أساسا بقضايا الأمن الصلب بما فيها الإرهاب الذي يعتمد في مهامه على شبكات تخترق الحدود القطرية ،أما الرهان الحضاري فهو يرمي إلى تفعيل حوار الحضارات والثقافات المتوسطية.

لكن هذا الحوار لم يصمد أمام تصاعد وتيرة الهجرة غير شرعية إذ تم تنشيطه وانبعاثه من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشر يومي 25و26 جانفي2001بلشبونة البرتغالية[1]،وانتهى ببرمجة أول اجتماع له تحتضنه تونس يومي5و6 ديسمبر2003،بحيث كان لأحداث11 ديسمبر 2001 وقع كبير على هذا الاجتماع الذي تطرق الي مشكلة الهجرة السرية و علاقتها بالأمن في المنطقة الأورومغاربية وخلاصة الأفكار التي جاءت فيه هي:

-لا يجب النظر إلى أوروبا على أنها قلعة مغلقة على نفسها،وأن الحدود مفتوحة فقط لتنقل البضائع ورؤوس الأموال ،وهي مغلقة أمام تنقل الأشخاص.

- ان تقوية و تشديد الإجراءات الأمنية لن يكون ترياقا للقضاء نهائيا على الهجرة السرية،إذ أنه بالرغم من مضاعفة اجراءات المراقبة على الحدود و طرد المهاجرين السريين إلا أن هذا لم يعمل على إحباط الرغبة في الهجرة إلى أوروبا لدى هؤلاء المهاجرين .

-المطالبة بالمزيد من المساعدات و الامكانات للتمكن من مواجهة هذه الظاهرة، فمراقبة التدفقات و موجات الأمن يتطلب جهودا من طرف أروبا ،فالمسؤولية مشتركة وليست مسؤولية دول الجنوب فقط[2].

أما في دورتها المنعقدة بالجزائر (وهران)في 23 و24 نوفمبر 2004، تطرقت إلى ثلاث مواضيع أساسية وهامة للاستقرار في منطقة غرب المتوسط وهي:

-الاندماج المغاربي والعلاقات الاقتصادية في غرب المتوسط.

-الأمن و الاستقرار في غرب المتوسط.

-الهجرة غير شرعية و ربطها بالتنمية وحمل العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشديد في مراقبة الأعداد الهائلة الوافدة من افريقيا.[1]

---

[1]- المندر الرزقي: **الحوار 5+5:دفع جهوي لمسار إقليمي**، تاريخ التصفح 20/05/2015 سا 00:50 ، على الرابط:
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-2003/rezgui.html

[2] -hamida ben salah,immigration clondestine euromaghrébine,dialogue 5+5 a tunis,4décombre 2003, consulté le 22/04/2015 h 15 :40 sur le site :
http://www.survivreausida.net/a5643.immigration .clondistine-et-securité-defis-m-html

كما تم الاتفاق في اجتماع وزراء الدفاع للمجموعة5+5 بباريس في 21 ديسمبر 2004 على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير شرعية، وكذلك في المنتدى البرلماني الثاني الأورومتوسطي المنعقد بتاريخ 21ماي 2005،الذي تعرض لنفس الإشكالية بحيث أبدت الدول المشاركة استعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعدد الأطراف بهدف ترقية الأمن المشترك.[2]

يغلب على حوار 5+5 البعد الأمني الذي كثيرا ما يظهر في كل الاجتماعات التي تتم في اطاره،و التي تدور أساسا حول مسألتي الإرهاب و الهجرة السرية التي أصبحت جوهر الاهتمام الاوروبي في تعامله مع الضفة الجنوبية للمتوسط ،فالأليات الأوربية التي تعتمدها لمكافحة الهجرة السرية واضحة انطلاقا من السواحل المغاربية حيث تقوم في مجملها على الاقتراب الأمني التسلطي إلى حد المبالغة لدرجة تجريم ظاهرة ذات أبعاد حضارية واجتماعية بدل المعالجة التنموية في العلاقات بغية خلق فضاء متوسطي متوازن المعالم.

وتم كذلك في اطار 5+5 تحت الضغط الأوروبي اتخاذ اجراءات لقمع المهاجرين في محاولتهم لعبور المتوسط بطريقة غير قانونية ، و توجيه اجراءات أخرى ضد شبكات المهربين و المساعدين لعبور الحدود ،واقتراحات في مايخص اقامة مراكز للحجز في دول المنبع لإبقاء التهديد حيث هو وهذا ما يسمى بحماية الأمن الأوروبي عن بعد إذن الاشكال في 5+5 كإطار الأمن الاقليمي في غرب المتوسط يتضح أكثر في تحقيق حماية و أمن (الطرف الأوروبي) علي حساب الطرف لأخر في العلاقة (المغرب العربي).[3]

إضافة إلى هذا توجهت الدول الأوروبية إلى بناء اتفاقيات ثنائية بدل من تفعيل الجوار الاقليمي كحوار (5+5)، إذ تعمل أوروبا على إبقاء المغرب العربي مشتت خارج محتواه السياسي كاتحاد فاعل،هذا حتى لايدرك أصحاب المنطقة المغاربية غاية الحوار في مجموعة مندمجة، وان كانت أوروبا تدعي عكس ذلك حسب مايفهم من تصريح وزير الخارجية الاسباني ميغل أنجيل أوراتينوس في ختام اجتماع (5+5) بتونس 2003 بأنه:"على الدول المغاربية تسريع الاندماج المغاربي لكون كلفة عدم وجود اتحاد مغاربي مرتفعة بالنسبة الينا جميعا" لكن في الحقيقة المتضرر الأول والأخير في غياب اتحاد مغاربي هم المغاربة أنفسهم دولا و شعوبا[4].

---

[1]- f.boumediene,rencontre des 5+5 a oran : la méditerranée occidental face a l'immigration clandestine en date du: 23/11/2006 sur le sit suivant :
www.algeria-watch.org/fr/article/immigrationclondestin.htm

[2] - 5+5dialogue chronology of the main meetinges (2003-2013)sur le sit suivent :
www.defence.gouv.fr/das/relation-internationales/l-initiative-5-5-defence/historique

[3] -F.boumediene,op-cit.

[4] - عبد الله تركماني ، **الاتحاد المغاربي إلى أين؟، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية**،2006،تاريخ التصفح 22/03/2015 على الرابط: www.mokaraba.com/s5967.htm

إن حصيلة التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية ،ضعيفة جدا فالانشغال الاتحاد الأوروبي منصب نحو تنمية الدول التي انضمت إليه مؤخرا بعد 2001 أكثر من اهتمامه بدول جنوب المتوسط وتشير الاحصائيات في هذا أنه بعد التوسع الأوروبي الأخير، زادت الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي (دول أروبا الشرقية) لتصل إلى 27 مليار يورو، في حين أنها لاتتجاوز 5 مليار يورو بالنسبة للمنطقة المغاربية وهذا ما يؤكد غاية الإتحاد الاوروبي في حرصه على أمنه الخاص من خلال التعاون أكثر من مساهمته في التنمية البشرية لدول الجنوب.[1]

إن معاجلة ظاهرة الهجرة غير شرعية ستكون أقل تكلفة حسب المخيال الأوروبي إذا ما تكاثفت جهود وآليات الدول المغربية في الجانب الأمني ،وهذا يجعل من حوار 5+5 اطار غير كفيل لمعالجة الهجرة غير شرعية بين ضفتي المتوسط،هذا لتميز الحوار باللاتكافئ و اللاتوازن بين أطراف مجموعة 5+5 لصالح الهيمنة الأوروبية فكما يقول الأستاذ عبد النور بن عنتر علاقة مجمعة 5+5 هي بصيغة(5+1)،(5+1)،(5+1)،(5+1)،(5+1) وليس (5+5) لهدا فان انعدام الارادة الحقيقية في التعاون تبقي الهجرة غير شرعية رهينة التضارب بين المقاربة الأمنية و المقاربة التنموية.

المبحث الثاني:ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية

سنقوم بتقسيم المبحث الثاني من هذا الفصل إلى مطلبين ،الأول نحاول من خلاله تقديم نظرة تطورية عن الدراسات المستقبلية الي جانب ابراز أهم التعاريف المقدمة لتفسير هذا النوع من الدراسة و أهم أدواتها لنركز في المطلب الثاني منه على تقنية السيناريو و أنواعها و خطوات دراستها.

[1] – عبد الوهاب بن خليف: **العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توضيف، دراسة استراتيجية ،الجزائر** :مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ،العدد(5)،جوان 2008،ص78.

المطلب الأول :مفهوم الدراسات المستقبلية

أولا : تعريف وتطور الدراسات المستقبلية

ينقسم الزمن لغة إلى ثلاث مراحل ،الماضي وهو كل ماهو سابق على الحال القائم ، و الحاضر وهو كل ما هو قائم حاليا ،والمستقبل هو الآتي بعد الحال،والفرق بين الأبعاد الثلاثة هو أن الماضي أصبح حقيقة ،بينما الحاضر هو عملية متحركة لم تكتمل بعد (أي في حالة متحركة)،وعدم جدوى تدخل الإدارة الإنسانية فيما وقع وانتهى إذا كان التحكم في الحاضر أمرا صعبا بحكم حركية الواقع ،فإن التحكم في المستقبل هو المجال الوحيد المتاح أمامنا رغم أن القدرة على هذا التحكم ليست مطلقة .

ولما كان المستقبل هو البعد الوحيد الذي يتيح المجال أمام الإدارة الإنسانية للتدخل، فإن علينا أن نعرف ما في المسارات المجملة التي ستأخذها الظاهرة التي تعنينا في المستقبل ، فإذا تعرفنا على كل المسارات المحتملة يصبح علينا من الضروري أن نعمل على دفع الأمور باتجاه المسار الذي يحقق لنا أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر .

وعلم الدراسات المستقبلية معنى بالبعد وتحديد المسارات المحتملة مستغلا لظاهرة معنية و بالبعد الثاني و هو التنبؤ بالمسارات الأكثر احتمالا للحدوث.

لذا يمكن تعريف علم الدراسات المستقبلية بأنه:العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة وسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح دون غيره. [1]

وتعرف كذلك على أنها "تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد "[2]

أما فاروق عبده وآخرون يعرفون الدراسات المستقبلية على أنها "مجموعة من البحوث و الدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشاكل ذات الطبيعة المستقبلية و العمل على ايجاد حلول علمية لها كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث و تحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي و التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل. [3]

كما تعرف على أنها "إعمال للعقل والخيال في المستقبل ،إدعائها يتمثل في قدرتها وليس فقط في استخلاص خبرة الماضي أو إدراك حقائق الماضي وإسقاطه على المستقبل،ولكن أيضا اختراق الغموض المستقبلي والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات و أفاق و مخاطر.[4]

---

[1] – وليد عبد الحي: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية** ، ط1(المركز العربي للدراسات السياسية الأردن ، 2002)، ص 13 .

[2] – ابراهيم سعد الدين وآخرون: **صورة المستقبل العربي**،ط3(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1989)،ص25.

[3] – علي بشار أغوان : **الدراسات المستقبلية:ضرورة ملحة أم ترف فكري**"،دار النشر الالكتروني ،متوفر علي الرابط : www.nashiri.net/articles/politics-event.(18/04/2015-19-30)

[4] – علي الذين هلال وآخرون: **العرب و العلم** ،ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1922)،ص.13.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الدراسات المستقبلية ليست التنبؤ بالمستقبل الزمني في حدادته ،بل أن الدراسات المستقبلية هي اعتبارات شرطية واحتمالية غير قطعية في حدوثها ، وتصورات معينة ينتظر أن تتحقق في ظل توفر عوامل معينة تزيد من نسبة احتمال وقوعها.

هذا وقد نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب و بالضبط في، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المتعلق بالإستراتيجية الأمريكية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي، وذلك في حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ثم تداعيات الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروعها العالمي ومصالحها القومية المنتشرة في العالم بأكمله، ومع بداية التسعينات ظهرت العديد من الدراسات المستقبلية في دول العرب وبدأت أجهزة التخطيط المركزي تتبنى العمل التخطيطي .[1]

هذا وتعتمد الدراسات المستقبلية على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخصبة بالإضافة إلى أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية و الفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية كما أنها تتعامل مع جملة واسعة من البدائل والخبرات الممكنة وليس مع إسقاط فرضية محددة على المستقبل كما أنها تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة .[2]

هذا وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في المجالات التالية:

1-تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاه الممتدة عبر الأجيال و الاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل و الأحداث المفاجئة و القوى و الفواعل الديناميكية المحركة للأحداث .

2-بلورة الخيارات المتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات .

3-تساعد الدراسات المستقبلية على تخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها.

4-تعمل الدراسات المستقبلية مدخلا لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي .

ثانيا:أهم التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية.

يستعين الخبراء في هذا الحقل بالعديد من التقنيات المستقبلية لترشيد عملية التخطيط بدءا من تحديد المشكلة الي غاية مرحلة التنفيذ و التقييم و من أهم هده التقنيات:

[1] – دنيا محمد جبر : **تفعيل التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية**، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد ، 38_ 39 (دس ن) : ص 354

[2] – إبراهيم منصور : **الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا ، مجلة المستقبل العربي** العدد 424 : (2014) ، ص37_38

1- **تقنية دالفي**: استعملت هذه التقنية بكثرة من طرف المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية ،وذلك لعدة اعتبارات منها الانتشار و التطور القوي للوسيلة الاتصالية الأمريكية، التي سهلت بدورها في عملية الاعتماد علي أكبر عدد من المختصين في مختلف مراكز البحث و الجامعات الأمريكية وكذا الكم الكافي من الخبراء و الإمكانات الكفيلة بتحقيق هذه التقنية، القائمة على تحديد أقوى الاحتمالات و التوقعات المراد التقرب منها ولكن ما يعاب على هذه التقنية التكلف الكبيرة المستهلكة بالإضافة إلى طول الوقت.

2- تقنية التنبؤ :تعتمد هذه التقنية على جميع الحقائق و المعلومات ذات المصدر الموثوق منه ، بغية تحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة وتقوم تقنية التنبؤ على فكرة جوهرية :

أ -الحالة التي نريد التنبؤ بها تحدث في الزمن الحالي

ب- لكن القدرة على إصدار أحكام احتمالية تنبؤية مرهون بمدى توفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (inical contitions)أي توفير قدر كاف من المعطيات التي تعتمد أساسا في التنبؤ.

3- تقنية السيناريوهات: تدخل هذه التقنية ضمن اطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية وكغيرها من الأدوات ، فإن هذه التقنية لاتحدد بدقة متى و كيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ، و لكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية و المتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات المقترح التنبؤ بها[1]

وبما أننا في المبحث الثالث من هذا الفصل سنتطرق للسيناريوهات المحتملة للتعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب العربي في ظل مشكل الهجرة غير شرعية لابد منا التعرف عل هذه التقنية (تقنية السيناريوهات) حتى نستطيع إزالة الابهام على كيفية العمل بهذه التقنية.

المطلب الثاني: مفهوم السيناريوهات

أولا : تعريف السيناريو

السيناريو هو عبارة على طريقة تحليلية احتمالية تمكننا من تتبع المسار العام لتطور الأحداث و الظواهر انطلاقا من وضعيتها وحالتها الراهنة ، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث ،ومن هذا يمكن القول أن السيناريو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها نسق معين.[2]

وكانت أول استخدامات هذه التقنية من طرف القوات الجوية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ، حيث قام بعدها "هيرمان كاهن" بتطوير مفهوم السيناريو الشامل حتى يحمل في طياته الصبغة الحكومية العسكرية ، وفي عام 1970 قامت شركة "شيل"الأمريكية (royal dush shell) بتطبيق هذه التقنية بغرض مواجهة أزمة النفط

[1]- مبروك ساحلي : **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط** ،كلية العلوم السياسة ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ص 2.

[2] - A-sergie. La prévision politique.urss.Edtition du progrés (1978).p78 sur le sit suivent : http://www.politico-prospective.htm.

العالمية التي كان مترقب حدوثها عام 1973 ، وبعد نجاح تطبيق هذه الأخيرة بدأت العديد من الشركات الأخرى باستخدام هذه التقنية منها الشركات النرويجية سنة 1980،ويتم اعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاث مراحل كالاتي:

- دراسة حقائق الوضع القائم ووصف مظاهره.
- اختيار احدى التطورات المكتملة لهده الظاهرة مستقبلا.
- تصور الأثار و مداها الناجمة عن مثل هدا المسار[1].

ثانيا :أشكال السيناريو

هناك العديد من التصنيفات التي قسمت بين أنواع مختلفة من السيناريوهات كل حسب نظرته لهذه التقنية وبناءا على رأيه من الهدف المنشود منها و المدى الذي تغطيه صورة السيناريوهات المطروحة و المقترحة. ومن أهم هذه التصنيفات نذكر:

- **تصنيف العالم (سلوقر) slaugher** :

قسم العالم سلوقر السيناريوهات إلى أربع أنواع رئيسة:

– **السناريو المرجعي** :ويسمى أيضا بسيناريو استمرار الوضع القائم إذ حسب هذا العام (سلوقر) يكون مسار هذا النوع من السيناريوهات متجه في نفس المسار أي لا يوجد تغيير عن الوضع الحاضر.

– **سيناريو الانهيار** :ويمثل هدا السيناريو عجز النسق أو النظام عن الاستمرار والنمو الذاتي وترقب بلوغ تناقضات أشأم في النظام إلى حد تفجره من الداخل .

– **سيناريو العصر الذهبي**:ويعرف كذلك بسيناريو الحالة المستقرة وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة يفترض أنها تمثل الحيات الأفضل استقرارا.

– **سيناريو التحول الجهوي**:وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع ،سواء كانت اقتصادية تكنولوجية أو سياسية أو اجتماعية.[2]

- **تصنيف العالم جوديه (godet)**:

قسم السيناريوهات إلى ثلاث أنواع رئيسية:

– **سيناريو مرجعي**:يعبر عن الوضع الأكثر احتمالا لتطوير الظاهرة محل البحث.

– **سيناريو متفائل** :يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة بمعني توقع حدوث الأفضل.

[1] – وليد عبد الحي و آخرون :**أفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،ط1(عمان:دار الشروق ،2002)،ص5.

[2] – محمد محمد عبد الهادي: **أنواع السيناريوهات**،تاريخ التصفح 2015/05/05سا 20:20 ،علي الرابط: www.abegs.org/aportal/post.

– **سيناريو متشائم**:ويعبر عن حالة عدم توافق الظروف و بالتالي الاتجاه الكارثة أو موقف إلى مأزق يكون فيه التناقض و التعقيد.[1]

- **وهناك من يصنف السيناريوهات إلى نوعين:**

1– السيناريوهات الاستطلاعية:"exploratory scénarios"

وتعبر نقطة البدء في هذا النوع من السيناريوهات عن الواقع القائم والقوي المؤثر فيه أو حتى التي أدت له ومنه يحدد ملامح صورة المستقبل.

2– السيناريوهات المعيارية:anticipatory normative scénario"

ويسمى هذا السيناريو أيضا بالسيناريو الإستهدافي، حيث نقطة الارتكاز و البدأ فيه هي وصف مستقبل مرغوب فيه و من ثمة البحث عن المساعي التي تصنعه وتحققه.[2]

أما تصنيف سيناريوهات الأكثر تداولا الذي اجتمعت عليه أبرز مدارس الدراسات المستقبلية ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ / السيناريو الاتجاهي والخطي : وهو السيناريو الذي يفترض في المستقبل استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل ، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع باتجاه صورة الظاهرة ، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي للحاضر نحو المستقبل .

ب/ السيناريو الإصلاحي التفاؤلي: على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها ، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية و النوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في الأهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة ، و كذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما سمح من بلوغ الأهداف التي تمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة .

ج/ سيناريو الإخفاق: ويمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار.

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة عل الفكرة التالية :

إذا فان النتيجة ستكون ص إما إذا حدث أ فان بمعنى النتيجة ستكون ب في الطرح السيناريوهات المستقبلية[3]

ثالثا :خطوات بناء السيناريوهات

---

[1] – مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص9

[2] – محمد نصري إبراهيم : **أساليب الدراسات المستقبلية** (السيناريوهات–النماذج)،تم التصفح سا14:30 يوم (2015/05/05)متوفر على الرابط:

www.faculty.mu.edu.sa

[3] – مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص10.

تتم عملية السيناريو وفقا للخطوات التالية:

1- تحديد الظاهرة موضوع الدراسة، حجم المعلومات و الحقائق و البيانات المرتبطة بها و الراهن الوحيد لبناء سيناريو جديد هو مدى كثرة هذه المعلومات وصحتها.

2- تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة بناءا على المعطيات و الحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى ثم البدء في تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة و ترتيبها وفق الأهمية إلى متغيرات رئيسية و ثانوية ،وهنا يجب الخد في عين الاعتبار احتمال ظهور متغيرات أخرى استثنائية أو فجائية و التي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة ولهذا يتم في هده المرحلة الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل.

3-التداعيات : و تعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات استنادا إلى قاعدة (اذا كان فإن)،كذلك ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض حيث أن كل تداعي سيترك آثاره على غيره ومن هنالك لابد من ادراك تأثير التداعيات على بعضها البعض في القطاعات المختلفة مستقبلا.[1]

ما يمكن أن نستخلصه في مبحثنا هذا أن تقنية السيناريو تعمل على تنبيه منظومة صنع القرار بمدى طبيعة المشاكل و النتائج المترتب عنها اتجاه اختيار مسلك من مسالك تطور الأحداث و الظواهر المراد استقبال مسارها والمساعدة علي اصلاح و تكيف القرارات السياسية ،أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة لذلك،كما أنها تساعدنا على التعبئة لمراجعة الأثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين،و انباء صانع القرار بمجريات كيفية التخطيط أو التقييم .

المبحث الثاني: مستقبل مكافحة الهجرة الغير شرعية في ظل التعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب الغربي

[1] - محمد سليم قلالة: "**السيناريو"محاضرة ألقيت على طلبة الدراسات العليا،كلية العلوم السياسية والاعلام** ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،(2005/01/18).

سنتطرق في هدا المبحث الي محاولة معرفة مستقبل التعامل الامني لأوروبيي مع منطقة المغرب العربي في مكافحة الهجرة غير شرعية عبر ثلاثة مطالب بدأ بسيناريو الوضع القائم مرورا بسيناريو الاصلاح ثم في الاخير سيناريو فشل مكافحة الهجرة غير شرعية في ضل التعاون بين الطرفين.

المطلب الأول : سيناريو الوضع القائم

هو سيناريو الوضع القائم الذي يعني أن طرح مسألة الهجرة غير الشرعية في التعاون الأوروبي المغاربي يبقى في نفس الاتجاه ،ويتضح هذا من أن السياسة الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة المغاربية ستبقى في نفس المسار، فبنظر إلى مختلف المشاريع الأوربية بين مختلف المستويات الوطنية و الإدارة الإقليمية و الجهورية في إطار سياسة البعد الخارجي سيبقى تشخيص الظاهرة عملا مقتصرا على الجانب الأمني بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بنفس الآليات و الإمكانيات التي تظل ذات صبغة أمنية ، وإذ سبق تجريم الهجرة غير الشرعية مطروحا في الخطاب الأمني للدول الأوربية و هنا يمكن الاستناد الى جملة من المؤشرات التي تدعم هذا الطرح .

1- الأحزاب اليمينية وملف الهجرة غير الشرعية :

تاريخيا يعود طرح موضوع ملف الهجرة في الأجندة السياسية و الأمنية لدى الدول الأوربية إلى الأحزاب اليمينية المتطرفة ، والشعوبية و التي تحمل خطابا عدائيا اتجاه المهاجرين و عليه وفي ظل انتشارها في مختلف البلدان الأوروبية فإنه لا يمكن الاستهانة بقدر تأثيرها و صناعتها و توجيهها للرأي العام في أوروبا خاصة مع النجاحات التي حققتها في الانتخابات المحلية أو الانتخابات الأوربية إذ تعمل هذه الأحزاب اليمينية على توصيف ملف المهاجرين في برامجها السياسية ، مما قد ينعكس على مستقبل السياسات الأوربية تجاه ملف الهجرة غير الشرعية . هذا وتشير استطلاعات الرأي بوضوح إلى إن هناك مناخا عاما معاديا للهجرة و المهاجرين في مختلف البلدان الأوروبية.

فحسب جريدة "الفاشي نال تايمز"في أواخر أغسطس 2010 عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات و جود المهاجرين في بلادهم فقد عبر 48 بالمائة من المشاركين عن رؤية سلبية اتجاه المهاجرين لا سيما في فرنسا عن اعتقادهم بأن و جود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد، وفي اسبانيا ستبلغ نسبة البطالة 20 بالمائة اذ عبرت 67 بالمائة عن اعتقادهم بأن عمليات الهجرة إلى بلدانهم تعقد من إمكانية حصولهم على منصب شغل كما عبر 3 بالمائة منهم أن وجود العمالة المهاجرة قد أدى إلى خفض الرواتب التي كانوا يحصلون عليها ، كما أن الهجرة تؤثر سلبا في مستوى الخدمات الصحية المقدمة التي تقدمها الدولة الاوروبية و كدالك 82بالمائة من الفرنسيين يشعرون بالاسلامفوبيا ، وهذا ما تكرس فعلا في مساندتهم لقرار منع ارتداء النقاب في الأماكن العمومية ويذهب 71 بالمائة من الألمان و 60بالمئة من البريطانيين و 59 بالمائة من الأسبان نحو مساندتهم كذلك لصدور مثل هذه القوانين في بلدانهم التي تري في الاخر تهديد بنا ءل عن الدات .

2-التباين بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف :

ستبقى معادلة الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف محددا هاما في زيادة تدفق الهجرات غير الشرعية خصوصا في ظل سياسة غلق الحدود المنتهجة من طرف الدول الأوروبية وكذا غياب إصلاحات واضحة المعالم لدى دول المغرب العربي [1].

إذ أن توحيد السياسة يرتبط بالجانب الأمني فقط ، و قضية إدماج المهاجرين داخل المجتمعات الأوروبية تبقى تثير بسط كبير نظرا لغياب قناعة واضحة لدى الطرف الأوروبي[2].

3-الحراك العربي وعنصر المفاجأة :

إن اختبار السياسة الأمنية الأوروبية خاصتا مع الحراك العربي المتتالي إذ يعود هذا الأخير المرد الاخير في تشكل عنصر مفاجأة وحادثة في إثبات أن الاتحاد الأوروبي، يفضل الحلول ذات الصيغة التي تثبت مركزية النظرة الأمنية داخل هذه الدول فيما يتعلق بالهجرة القادمة من المنظمة المغاربية .

من بين البرامج الهامة لمراقبة الحدود نجد البرنامج الجديد" **اروسورو**" الخاص بمراقبة الحدود الجنوبية والذي يمتد الى غاية 2020 والذي سوف يكلف اكثر من 244 مليون يورو ويتجلى في تنسيق أمني و استخباراتي عالى بين أجهزة 18 دولة أوروبية، بغية تغطية السواحل الممتدة من اليونان الى البرتغال ،وكذا مراقبة السواحل الممتدة من مصر الى غاية السواحل المغربية بدورها التي تعرف ظاهرة هجرة القوارب القادمة من موريتانيا و السينغال [3] .

4- البطالة في أوروبا :

إن مؤشرات البطالة في الدول الأوروبية في ارتفاع مستمر خاصة في ظل أزمة اقتصادية حادة وضعف مؤشرات النمو إذ يوجد أكثر من 14 مليون عاطل عن العمل موجودين داخل دول الاتحاد الاوروبي بالإضافة إلى وجود اليد العاملة الوافد من دول الاتحاد المغاربي وكذا الذين تمكنوا من الحصول على حق المواطنة الاوروبية التي جعلت من الدول الاوروبية تعزز الرقابة على سوق العمال .

إذن يعد استمرار التعاون الاوروبي مع المغرب العربي اتجاه مشكل الهجرة غير شرعية مقتصر فقط على المعالجة الأمنية وهذا يعني أن منطقة المتوسط ستشهد مزيد من التدفقات الغير شرعية مالم تكن هناك معالجة

---

[1] – كارن أبو الخير : ملامح الجدل الأوروبي **حول الهجرة السرية :السياسة الدولية الأهرام الرقمي** ، تاريخ التصفح 20/05/2015 سا 22:30 على الرابط :

http://www.siyassa.org.eg/NewsConte

[2] – الجزيرة نت :**التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الاقتصادية** ،تاريخ التصفح ،20/05/2015 سا22:45 ،علي الرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews

[3] -FRONTEX, "EUROSUR," ,05-03-2014/17 :12H, consulté le 21/04/2015 h 17 :40 sur le site :http://frontex.europa.eu/intelligence/eurosur

شاملة بدل محاولة ابقاء الوضع على حاله ،فالدول المغاربية كطرف بيني في هذا التعاون من اهتمامها النظر إلى مختلف هذه المبادرات الأمنية بما فيها حسن الجوا(5+5) كمحاولات لإعادة الهيمنة الأوروبية على المنطقة.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي

هذا السيناريو يفترض هامش الاصلاح والتنمية التي يمكن أن تحدث داخل المنطقة المغاربية التي تحققها سياسات الأوروبية للحد من الهجرة من خلال مشاريع المساعدة والموجهة اتجاه دول المغرب العربي في اطار تشاركيه الحلول وسياسة الحوار من خلال برنامج "اينس "و برنامج "ميدا" مما يدعم فرضية امكانية الحد من الهجرة غير الشرعية جد وارد ،وفي ظل هذا السيناريو نتجه نحو تعويض السياسات التنموية لا سيما في الجانب الاقتصادي من خلال عملية توطين الهجرة .

يرى الباحث "ادوارد مور تيمر " أن التهديدات القادمة من المنطقة المغاربية إلى دول الاتحاد الأوروبي لها جذور اقتصادية واجتماعية والسياسية وبذلك لا يمكن للقوة العسكرية وحدها ضمان الامن داخل أرويا ،من جهة وفي المتوسط من جهة أخرى إذ وجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لتجاوز المفهوم العسكري التقليدي ليتسع قطاعات أخرى (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، بيئية) .

من خلال هذا السيناريو سوف تكون السياسات الاوروبية التعاونية في قضية الهجرة غير شرعية مع دول المغرب العربي المنتهجة واللاحقة أكثر مرونة، مما يجعلها لا تخضع لحسابات الربح والخسارة القائمة على تحقيق منفعة احادية الجانب بل على الازدواجية الطرح فهي من ناحية تجرم الهجرة غير الشرعية ومن ناحية ثانية فإنها تجعل الباب مفتوح أمام الكفاءة للهجرة من أجل الاستفادة منخيرتها وكفاءتهم ولهذا ستكون السياسات الأوروبية أكثر عقلانية في تشخيص الظاهرة من خلال تقاسم الأرباح و الخسائر مع دول الضفة الجنوبية (المغرب العربي)إذ تتحكم في هذا السيناريو عدة مؤشرات .

1- الهجرة والتنمية: الهجرة والتنمية هما عمليتان مترابطتان في عالم متعولم وقد أثرا في تطور الاقتصاديات ومؤسسات الدول في الواقع منذ مدة طويلة، اذ ان قوة المهاجرة تؤثر في طبيعة النظام الانتاجي وعمليات التنمية حيث تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكد تسهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد، فإن إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث دون اعادة التفكير في الهجرة وعلاقاتها بالتنمية، سواء في دول المنشأ أو دول المقصد، فالهجرة عبر الدول تعني وجود تداخل بين مجتمعات ثقافات مختلفة، وتعمل الهجرة على تبادل المعلومات والموارد والارتباطات، وبالتالي مشاركة مستمرة في الاقتصاد والسياسة، و التنظيم الاجتماعي، وهذا ما يخلق فسيفساء اجتماعية جديدة داخل الدول المستقبلة، يمكن وضعها ضمن منظور انساني يعتمد على احترام حقوق الانسان الأساسية فضلا عن تحقيق حتميات التنمية الوطنية، كما سيكون من الممكن إعادة التفكير بشأن مدى صحة وفائدة اتفاقيات وقرارات تم اتخاذها في الماضي وهذا ما أكدته الثورات

العربية حيث الاتفاق حول ملف الهجرة غير الشرعية كان يجري مع أنظمة ديكتاتورية لا تراعي مصلحة المهاجرين فدول المنشأ لا تراعي بشكل كبير مصلحة مهاجريها داخل دول المقصد[1].

2-العامل الديمغرافي :

تثبت الأرقام أن القارة الأوروبية تشهد هرما متصاعدا لبنيتها السكانية مما سينعكس بين السنوات الراهنة إلى غاية 2030 إذا ما بقيت نسبة الهجرة على حالها، انخفاض في عدد اليد العاملة ب 20 مليون نسمة، إذ تؤكد الاحصائيات أن تطور عدد سكان الاتحاد الأوروبي من ثلاث مئة وثمانون مليون إلى أربع مئة وخمسة وخمسون مليون لايعود إلى زيادة المواليد وإنما يرجع لانضمام العديد من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي حيث أنه منذ سنوات الخمسينات من القرن الماضي تشهد أوروبا عدم انتظام ديمغرافي في ظل ارتفاع نسبة الشيخوخة مقابل نسبة الشباب، وتتجلى شيخوخة أوروبا الموسعة في تقلص عدد سكان القارة العجوز من 25 بالمئة من عدد سكان العالم عام 1914 الى 12بالمائة. حسب احصائيات 2010 من مجموع سكان المعمورة كما احتل الميزان لصالح الوفيات 8.1على حساب الولادات 7.3 التي لم تعد قادرة على سن هذه الفجوة التي تزداد اتساعا ، ففي اسبانيا مثلا بلغ عدد الوفيات سنة 2004 نحو 57 في حالة وفاة مقابل 346 ألف حالة ولادة فضلا انا مؤشر الخصوبة في اوروبا .

أضحى دون مستوى تعويض الوفيات ،إذا كانت السويد تمثل اعلى نسبة 1.8 طفل للمرأة الواحدة فإن اسبانيا تحتل ديل الترتيب 1.1 طفل للمرأة الواحدة، الأمر الذي يثير قلق و مخاوف الأوروبيين في ظل غياب مؤشرات مشجعة لارتفاع نسبة الولادات ، حيث تؤكد أغلب الدراسات الاستشرافية أن عدد البالغين 60 سنة سيشكلون 34 بالمائة من مجموع سكان أوروبا في حدود عام 2050 ، وأن عدد سكان اسبانيا مثلا و المقدر ب 44 مليون نسمة عام 2008 سيتقلص الى 39 مليون نسمة خلال نفس الفترة ، فنسبة النمو الديمغرافي التي ظلت ايجابية إلى غاية نهاية القرن العشرين بدأت مع مطلع القرن الحادي والعشرين تثير في الاتجاهات السلبي وهو ما يوضحه الجدول التالي : توقعات نسبة النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط 1990_2030 .

جدول رقم 04: توقعات نسبة النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط 1990_2030

الدولة	1995_1990	2000_1995	2010_2005	2030_2025
فرنسا	0.48	0.48	0.23	0.03
ايطاليا	0.07	0.02	-0.13	-0.39

[1] – جون لوي فيل :**الهجرة النسائية بين دول المتوسط و الإتحاد الأوروبي**، بورميد 2، (2008_2011) ، 2008،ص39

اسبانيا	0.09	0.05	-0.05	-0.22
اليونان	0.71	0.45	-0.01	0.18
البرتغال	0	0.01	0	-0.06

المصدر : Gérard Claude, **Migrations en Méditerranée**, paris, France, 2002, p 75

وفي الوقت الذي يتميز فيه الوضع الديمغرافي في الدول الأوروبية بالتقلص في شريحة الشباب واتجاه نحو الشيخوخة،دول الجنوب ومثالها دول المغرب العربي تشهد تزايدا في العدد الإجمالي وإن كان بدرجة أقل عما كان عليه الحال في السنوات السابقة ، فالمفارقة تبدو جلية في الجدولين في أن منحى نمو السكاني لدول المغرب العربي تشير وإن كان بصورة بطيئة في اتجاه تصاعدي بينما يأخذ مسارا هبوطيا بالنسبة للاتحاد الاوروبي.[1]

جدول رقم 05 توقعات لنسبة النمو في المغرب العربي (1990_2030):

الدولة	1995_1990	2000 _1995	2015_2010	2030_2025
المغرب	02	1.81	1.59	01
الجزائر	2.36	2.9	1.87	1.7
تونس	2.24	2.05	1.56	1.05
ليبيا	3.49	3.36	3.11	2.03

المصدر: Gérard Claude,Op.cit

وبحلول عام 2050 فإن البريطانيين الذين يشهدون زيادة متواترة في أعداد المواليد ويسمحون أيضاً بدخول عدد كبير من المهاجرين بات من المرجح أن يتجاوز تعدادهم السكاني التعداد الألماني، كما أن فرنسا وفي غضون فترة 10 سنوات أخرى سوف تتفوق على جارتها الشرقية بمراحل في قائمة التعداد السكاني،وتأتي هذه النتائج وفقاً لدراسة رسمية للاتحاد الأوروبي خلصت أيضاً إلى أن الأوروبيين سوف يشهدون وللمرة الأولى منذ فجر التاريخ تراجعاً ديمغرافياً بشكل حاد كالذي شهدته إبان الحرب العالمية الثانية.

3- ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الانسان باتجاه تعزيز مقاربة النهج العالمي :

يؤكد البعد الخارجي لسياسة الهجرة الأوروبية عبر مبدأ النهج العالمي للهجرة على وجود إشراك الفواعل الغير دولاتية لإدارة هذا الملف و المتمثلة في المنظمات الدولية وإن كان هذا الدور الحالي لهذه الأخيرة في السياسة الأمنية الأوروبية يكاد يكون مغيبا ومحصورا في اتفاقيات إعادة القبول و برامج العودة لحالة أوضاع المهاجرين في

[1] – محمد بلخيرة هاجس المغاربية الى أوروبا : " **هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟ "مجلة الأهرام الديمقراطية**، تاريخ التصفح 22/04/2015سا 18:05، على الرابط:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=447

أعماق البحار بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الانسان عبر سياسات الاحتجاز المستمر ، تدفع المنظمات الحقوقية للضغط على الحكومات الأوروبية ومع دول المنشأ الانتباه إلى سياساتها و مراجعة البدائل المطروحة ، وهذا ما يعزز حضورها مستقبلا إما إبادة الملف إلى جانب هذه الدول أو بالضغط المستمر فجراء حادثة جزيرة لامبيدوزا الأخيرة التي ذهب ضحيتها المئات من المهاجرين ماهي إلا حلقة من مسلسل طويل في حافة الوضع الانساني المزري بالإضافة إلى غرق أكثر 700 مهاجر غير شرعي ، في المتوسط قادمون من ليبيا و التي استدعت اجتماع عاجل لدول الإتحاد الاوروبي شهر أفريل 2015 لدراسة ملف الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط .

حيث انبثق عن الاجتماع حزمة من القرارات:

_ يجب على الاتحاد الأوروبي تفعيل كل حدوده للحد من الخسائر البشرية عرض المتوسط نتيجة نظرا للحالة التراجيدية التي يشهدها البحر الابيض المتوسط نتيجة لتداعيات الهجرة غير الشرعية .

_ العمل على انسنة وضعية المهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية .

_ العمل على توطين في بلدان المنشأ من خلال مساعدة هذه الاخيرة علا الاقلاع التنموي .[1]

_ تعزيز التواجد البحري من خلال التغطية الأمنية المكثفة لمنع عصابات أو سماسرة الهجرة من احتكار المجال البحري .

المطلب الثالث: سيناريو الإخفاق (الفشل في معالجة ملف الهجرة الغير شرعية)

يتوقع هذا السيناريو فشل السياسات الأمنية الاوروبية تحمل تناقضات الداخل و الخارج من حيث تطبيقاتها على أرض الواقع ونستدل بهذا الموقف على الأزمة الاقتصادية و المالية التي عصفت بمنطقة اليورو التي سوف تؤثر على الدعم المالي الذي تقدمه أوروبا لدول المنطقة المغاربية بهدف مساعدتها على ايجاد حلول للهجرة غير الشرعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخري التشخيص الأمني الأحادي الجانب لمسألة الهجرة غير الشرعية بسبب فشل السياسات والميكانيزمات المروجة لمعالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية ،حيث يجب أن يكوين تشخيص شامل ودقيق لهذا للموضوع في هذا السيناريو جملة مؤشرات التي تدفع نحو فشل السياسات المطروحة عمليا من قبل الاتحاد الأوروبي في تعاونها مع المغرب العربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

1- الأزمة المالية العالمية 2008:

إن الأزمة المالية وما عصف بمنطقة اليورو وما يطرحه خاصة سياسة التقشف ،قد انعكست بشكل ملحوظ على سياسات الانفاق في مجال الدفاع و الأمن الأوروبي، كما يتموقع مستقبلا إيقاف الدعم الاوروبي للدول المصدرة للهجرة وان كان محتشما وكذا الشأن في دعم الوكالات المتخصصة على رأسها وكالة فرونتكس .

2- معادلة الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف :

[1] – مالك لعثامنية :**اوروبا تتداعى في قمة بروكسل المنافسة لمعضلة الهجرة غير الشرعية** ، تم التصفح بتاريخ 29/04/2015،سا 16:30على الرابط :

www.cuarur.alkouds.co.uk/?p=332125

ستظل الظروف التي تتخبط فيها الضفة الجنوبية سببا في استمرار تدفقات الهجرة خصوصا مع الثورات العربية الأخيرة التي شهدتها المنطقة والتي زادت من نشاط شبكات الإجرام المنظم التي تستغل الشباب نفسيا في قضايا تهريب السلاح و المخدرات ،إضافة إلى الانعكاس السلبي لهذه الثورات على سياسات الأمنية الأوروبية التي شهدت إخفاقا ملحوظ في استيعابها .

3- الارادة السياسية :

هناك إجماع بين العديد من الخبراء أن بعض الدول التي تفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالجة الهجرة غير النظامية ، وينطلق هذا بشكل خاص على الدول في بعض بلدان النشأ ، حيث هذه الاخيرة تنظر إليها على أنه يمكن الاستفادة منها على سبيل المثال عن طريق إزالة فائض العمالة و توفير مصدر للتحويلات المالية و الاستثمار في الخارج ، لايمكن أن تدار الهجرة غير النظامية على أساس أحادي الجانب من قبل دول الوجهة و لكن يتطلب التعاون الهادف بين بلدان المنشأ و العبور والمقصد ، حيث تظهر عمليات اقليمية معينة قد شكلت أساسا للحوار و العمل المطلوب .

4-عائق تقاسم الأعباء :

وهنا يلاحظ تحمل دول جنوب أوروبا عبئ حماية القارة مما أصبح يثقل كاهلها خاصة : اليونان ، اسبانيا ايطاليا و فرنسا على خلاف بقية دول وسط وشمال أوروبا و هو ما ينبئ بفشل السياسات المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وعدم تعميق المسؤولية المشتركة، حيث يلاحظ أن هذه الدول تتعامل مع قضية الهجرة المنتقاة و التي تجد أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض غيرهم من العمالة العادية دون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في دول المغرب العربي.[1]

هذا وتظل عملية استقطاب الكفاءات تقود العملية التنموية في بلدان المنشأ ،هذا وتركز الدول الأوروبية على إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها وتشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء الحواجز و كل هذه الاجراءات غير ناجحة في النهاية في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية خصوصا أن دول العبور تعامل المهاجرين غير الشرعيين معاملة لا إنسانية ،بالإضافة الى الاختلافات بين مصالح الجهات المعنية والسياسات الموجودة، وكذا الاختلافات بين الدوائر الحكومية المختلفة داخل الدول، أي بين الحكومات والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأخرين من حكومات المنشأ والعبور وبلدان المقصد .

إذ أن الاتحاد الاوروبي انفق الكثير من المال ضمن سياسات عرجاء لم تتحقق غاية المرجوة منها سواء من خلال انشاءها لمراكز الاحتجاز التي تلقى معارضة شديدة خصوصا من طرف المنظمات الحقوقية ، والتي تفتقر إلى أدنى المرافق ،كما أن أغلب منظمات حقوق الانسان ترى أن السياسات

[1] – مركز الجنوب لحقوق الإنسان: **النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة غير الشرعية** ، تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية بشأن إدارة الهجرة سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد 5/ابريل ، 2005 .

الأوروبية مجرد حلول ترقيعية تفتقر إلى رؤية واضحة وبعيدة المدى، وهذا ما تؤكده استمرار مشكل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومغاربية على وجه الخصوص .

وما يمكن استخلاصه من هدا الفصل :

– أكبر الإنجازات التي تصب في خدمة الأمن الاوروبي فيما يخص إمكانية بلورة سياسة عامة أمنية متعلقة بالهجرة في المتوسط هي التوصل الي تبني دول الجنوب في أواخر 2008 إلى سن قانون تجريم الهجرة في تشريعاتها الوطنية، مما يعكس بوضوح مدي المخاوف التي تسببها الهجرة غير شرعية في سياسة العلاقة الخارجية الاوروبية.

– إن حوار (5+5) كإطار للأمن في غرب المتوسط ليس استثناء للقاعدة الاوروبية في تفعيل الوساطة الأمنية الخارجية التي تبدو الحل الأنسب لتفادي ارتفاع حدة انتقادات حيال تزايد اللجوء الي وسائل الضبط العنيف اتجاه العناصر المتسلسلة على حدود أوروبا .

– إن استمرار مشكل الهجرة غير شرعية كمؤثر بارز يعيق التعاون الأورو مغاربي بكافة سبله يمكن ارجاعه وفق ما استخلصه من ما سبق الي التعامل الاوروبي حيث أن هدا الاخير تعامل معه بساسة مختلفة عن باقي السياسات السابقة، فبعدما كانت أوروبا تري في غرق المهاجرين الغير شرعيين المغربين أكبر ردع لهم بعد الردع الأمني لها، إلا أنها في قمة 2015 الطارئة قررت التعامل مع المهاجرين من منطلق سياسة انقاد الغرقي بدل سياسة تسييج الحدود التي كنت نتهجها من قبل، ويمكننا تفسير هدا التغير من خلال انعقاد الدورة التشريعية للبرلمان الاوروبي في 2015 التي انتهت باحتياج أوروبي في اليد العملة المؤهلة والطمع في توزيع عدد المغاربة الناجيين من الموت علي عدد دول اتحادها بالتساوي في الاحتياج .

خاتمة

خـــاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إظهار تأثير الهجرة غير شرعية على مسار العلاقات الأورومغاربية انطلاقا من الوضع القائم في المتوسط الذي يجمع بين ضفتين توجد بينهما فجوة تنموية كبيرة مما يجعل هذه الاخيرة ضرورة حتمية وليس خيارا،خاصة وأن مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المتوسط وانطلاقا من عوامل الدفع والجدب ،تشير إلى أن استمرار الهجرة غير شرعية خلال السنوات القادمة مرشح للارتفاع .

رغم تعدد وتنوع الأسباب المؤدية إلى للهجرة غير شرعية إلا أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي ،تتعلق أساسا بالنظام الاقتصادي
العالمي الذي خلق فجوة كبيرة بين دول العالم و كرس التبعية و التقسيم الدولي للعمل ،وهو العامل الذي تفسر به حالات العنف و الحروب التي تؤدي إلى الهجرة غير شرعية من الشمال الي الجنوب ،حيث ازدادت هذه الحركة في الآونة الأخيرة بسبب تزايد نشاط شبكات الاجرام و التهريب ، كما كان لحالات عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات في بعض دول الجنوب الدور البارز في رفع وتيرة الهجرة غير شرعية .

برغم من اصرار بعض الدول الاوروبية على أنه بالإمكان الحد من الهجرة غير شرعية من خلال الآليات الأمنية ،بما في ذلك الإعادة القسرية للمهاجرين الغير شرعيين إلا أنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تحقيق تنمية اقتصادية لبلدان دول المغرب العربي .فمع الاقرار بالحق السيادي للدول الاوروبية في فرض قوانينها على الهجرة ،فإن عليها واجبا ، ومصلحة أيضا ، لتحسين الأوضاع الاقتصادية فيما بين الدول الأوروبية و بلدان المنطقة المغاربية ، وفي هذا الاطار تأتي أهمية تحقيق معدلات نمو مرتفعة في دول المغرب العربي وزيادة حجم التجارة بينها وبين الدول الأوروبية ، بما يوفره ذلك من فرص عمل اضافية تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة بكل أنواعها إلى أوروبا .

لدا فعلاج موضوع الهجرة غير شرعية يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات محددة لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والبشرية و البيئية والسياسية الشاملة والمستديمة للحد من الهجرة وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم، والحد من نزيف العقول والمهارات البشرية، كما يجب استمرار المفاوضات بين دول شمال وجنوب المتوسط في هذا الشأن واستحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من الهجرة غير القانونية، وفتح قنوات الهجرة القانونية، ومساعدة دول الجنوب في تجفيف منابع الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء غير أن ما نراه حاليا من تزعزع وعدم استقرار في أغلب الدول العربية ودول المغرب العربي خاصة، يجعلنا نتساءل حول التدابير و المشاريع

الجديدة التي يمكن أن تطرحها الدول الأوروبية تحت حجة حماية أمنها واستقرارها ضد ما يمكن أن ينتج من تهديدات وتحديات، وخاصة حول موضوعنا والمتمثل في الهجرة غير الشرعية كما لا يمكن الإنكار بأن مسألة الهجرة غير الشرعية لها علاقة وطيدة بالتحديات الأمنية الأخرى، كالإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات ما يجعلها تمثل هاجسا أمنيا لدول الشمال، ولعل المتتبع للترتيبات الأمنية الأوروبية تجاه الدول المصدر بشكل عام، ودول المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، يدرك مدى الإهتمام المتزايد لأوروبا بقضايا الهجرة غير الشرعية- خاصة وأن الأمر يتعلق بدول إسلامية- وإعادة النظر في أوضاع المهاجرين المقيمين للتأكيد على مساهمتهم ودورهم في التنمية لدى دول المهجر، ومن ثمة التذرع الأوربي-الأطلسي باللأمن تحت مسميات "**أمن الهوية**" و"**أمن الثقافات**"، وإدراجها ضمن المفاهيم الأطلسية كالهوية والحضارات و الثقافات ...كم نادى به **هينتنغتون** في أطروحته "**صدام الحضارات**" والتأكيد على أن القطيعة الثقافية بين الشمال -المسيحي واليهودي- والجنوب- الإسلامي- هي مصدر التهديد المستقبلى لأمن أوروبا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ) الكتب:

1) إبراهيم أحمد سعيد:**أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**،(حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1997.

2) إبراهيم سعد الدين وآخرون:**صورة المستقبل العربي**،ط3،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1989).

3) الإبراهيمي عبد الحميد :**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4) ابراهيمي عبد الحميد :**لمغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الاقليمية** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996)

5) أحمد جلال عز الدين: **الإرهاب و العنف السياسي**، (القاهرة : دار الحرية، 1986)

6) أحمد رشاد سلام : **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010).

7) أحمد عبد العزيز الأصقر: **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010).

8) أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار:**الإرهاب الدولي** ، (باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي،1998).

9) الإمام محمد محمود ،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004).

10) بخوش محمد ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

11) بن خليف عبد الوهاب: **العلاقات الأوروبية المتوسطية إستراتيجية شراكة أم توظيف،دراسة استراتيجية** ،(الجزائر :مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية ،العدد(5)،جوان 2008).

12) بن عنتر عبد النور :**البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، (الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005).

13) جواكلين آرنجو :" تفسير الهجرة :المداخل المفاهيمية و النظرية" ،تر: الكرار درية، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**،(القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو،العدد 165 ، سبتمبر2002).

14) حمدي شعبان: **الهجرة غير المشروعة "الحاجة والضرورة الملحة**،ط7، (مصر: مركز الإعلام الأمني) .

15) خضر طارق فتح الله : **قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها** ،(القاهرة:د.د.ن ،2003).

16) زوزو عبد الحميد : **دور المهاجرين في الحركة الوطنية الجزائريةّ**،(سلسلة الدراسات التاريخية الجزائرية : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974).

17) ــــــــــــــــ،**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين _ 1939 _ 1914** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007) .

18) سالم حافظ رعد: **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**،(عمان: دار وائل للنشر، 2006).

19) سامي محمود وآخرون:**أوروبا و الهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية و الواجب**، (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان,سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ،ع68 ،2009).

20) الشربيني وفاء سعد ، **الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية – المغاربية** :(القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية ، سلسلة دراسات أوروبية ، العدد الأول، نوفمبر 2007).

21) شريف سيد كمال، **الجريمة المنظمة** ،(القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001)

22) صاغور هشام ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2010).

23) عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون: دراسة سوسيوانثروبولوجية**، ط2، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002)

24) عثمان الحسن محمد نور ،**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**،(الرياض: ،مركز الدراسات و البحوث القانونية ،2008).

25) عثمان الحسن وآخرون:**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ،2008).

26) علي الدين هلال وآخرون:**العرب و العلم** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1922).

27) الغامصي عبد العزيز بن صقر و آخرون:**التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات**، (الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2006).

28) الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية**،ج7، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1994).

29) محمد عبد المطلب الحسن: **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية** ،(الإسكندرية : دار الجامع الجديد، 2007).

30) المخادمي عبد القادر رزيق : **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012).

31) مسطفي عبد الفاتح : **الجريمة المنظمة ، التعريف و الأنماط و الاتجاهات**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

32) مصطفى عبد العزيز مرسي: **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2010).

33) ميشال كابرون:**أوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي**، (تر: سمير أمين، بيروت: دار الفارابي،1992).

34) النعيم عزيزة عبد الله :**الفقر الحضاري و ارتباطه بالهجرة الداخلية** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009).

35) الهيشاوي طارق :**الهجرة غير شرعية رؤيا مستقبلية**،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2009).

36) والعلو فتح الله : **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو متوسطية**، (المغرب: د.د.ن، 1997).

37) وليد عبد الحي و آخرون :**أفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،(عمان:دار الشروق ،2002).

38) وليد عبد الحي: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية** ، (الأردن :المركز العربي للدراسات السياسية ، 2002).

ب) المذكرات:

1) بن زيبوش غالية :**الهجرة والتعاون الاوورومتوسطي مند السبعينيات** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 2005).

2) عياد محمد سمير : **سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011).

3) لعجال أعجال محمد أمين : **الإستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، 2007).

4) ناصر عامر: **الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2013).

ج- المجلات:

1- إبراهيم منصور:" الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا "، **مجلة المستقبل العربي** ،(العدد 424 ،2014).

2- ابو الخير كارن : "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة السرية "،**مجلة السياسة الدولية الأهرام الرقمي** ، تاريخ التصفح : 2015/5/27 ، سا 12:30،متوفر على الرابط :

-http://www.siyassa.org.eg/NewsConte

3- إشاندوي مارثيا ،وآخرون: "الهجرة الكبري صوب الشمال"،**مجلة الاجئين** ، المجلد الرابع، العدد 148 ،2008 ، على الرابط:

-ront/InnerPrint.aspx?NewsID

4- برقوق أمحند :" المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" ، **مجلة الجيش**، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر، العدد 434، جانفي 2008.

5- البشير هشام : "الهجرة العربية غير شرعية الى أوروبا:أسبابها،تداعياتها،سبل مواجهتها"، **مجلة السياسة الدولية**، ع179،جانفي 2010.

6- بلادو بشير :" أوروبا و البحر المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، ع4، 12 أفريل 1996.

7- بلخيرة محمد : "**هاجس المغاربية الى أوروبا هل تشكل العمالة الشرقية بديلا؟** "،**مجلة الأهرام الديمقراطية** .تاريخ التصفح 2015/05/03 ،سا 18:05 ، على الرابط:

http:// democracy.ahram.org.eg/UI/F

8- بوبركي حسين : "المغرب و هجرة العبور: الفخ؟ "، **مجلة الهجرة**، العدد 107،2011.8 .

9- تركماني عبد الله : "الاتحاد المغاربي إلي أين ؟ "، **مجلة مقاربات** ، مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية،15،2006تاريخ التصفح 2015/03/30 ، سا09:30 على الرابط: -

http//www.mokaraba.com/s5967.htm

10- جبر دنيا محمد :" تفعيل التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية"، **مجلة العلوم السياسية** ، جامعة بغداد العدد ، 38_ 39 ، دس ن.

11- الجوارين عدنان فرحان : "سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون

12- خدايرية ياسين : 24الخليجي": **مجلة الاقتصاد الخليجي**،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد، "نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية"،**مجلة الإنسان و المجتمع**، الجزائر: جامعة سوق أهراس، العدد 8، ديسمبر .2013

13- د.ص.م، **جريدة العرب** ، 2014/03/30 ،على الرابط:)

http//www.alarab.co.ur/pdf/2014/03/30/p02.pdf.

14- السيد شريف :"اللجوء من انتهاكات حقوق الإنسان" ،**مجلة الموارد**،صيف 2005 .

15- صالحي صالح :"التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" ،**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 02، 2003 .

16- صايش عبد المالك :"مكافحة الهجرة غير مشروع نظرة على القانون/09المتضمن تعديل قانون العقوبات"، **المجلة الأكاديمية للبحث العلمي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد01 2011.،

17- عزي الخضر و جلطي غالم: "قاس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"، الجزائر، **مجلة دراسات استراتيجية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد الأول، جانفي .2006

18- ولد السالك ديدي :"اتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر و مداخل التفعيل"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 312،فيفري2005.

د- الجرائد الرسمية:

1- "المادة 52 من قانون 03/ 02، **الجريدة الرسمية المغربية** عدد 5160، 13 نوفمبر 2003

2- "القانون رقم 03/ 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة غير المشروعة"، **الجريدة الرسمية**، النشرة العامة، المملكة المغربية ، عدد 5160، السنة الثانية والتسعون، 13 نوفمبر 2003.

و) الجرائد:

1- د.ص.م: **صحيفة الأحداث المغربية**، تاريخ التصفح 28/04/2015 سا 18:30،على الرابط:

http//www.ahdath-tcd.com

2- د.ص.م: **جريدة ريبابليكا الايطالية**، تاريخ التصفح 13/04/2015 سا15:30 على الرابط:

www.repubblica/Arabic.com

3- عمر بكاي ، **جريدة النصر اليومية**، نشر2014/08/09 ، بتاريخ التصفح 15/04/2015 سا 18:30 على الرابط:

shp/2014/09/09-10-24http://www.annafronbin.com/indexe

4- مقابلة في **صحيفة الفجر** مع رئيس المهاجرين الجزائريين بمقاطعة الأندلس الاسبانية . عدد يوم 11 جانفي 2010.

ح) المحاضرات المنشورة:

1- **النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة غير الشرعية** ، مركز الجنوب لحقوق الإنسان تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية بشأن إدارة الهجرة سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد 5/ابريل ، 2005.

2- جون لوي فيل ،**الهجرة النسائية بين دول المتوسط و الإتحاد الأوروبي بورميد** ،2 (2008_2011) ، 2008.

3- قلالة محمد سليم ، **السيناريو**، محاضرة ألقيت علي طلبة الدراسات العليا،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2005/01/18.

خ) التقارير:

1- التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية، برنامج الأمم المتحدة(ENDP) " تقرير التنمية البشرية، 2009، ص15.

2- الهجرة في عالم مترابط ،**اتجاهات جديدة للعمل** ، تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية ،أكتوبر 2005.

3- إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، القاهرة: جامعة الدول العربية،2006.

4) "تقرير حول انتشار السلاح و التعقيدات المنية في افريقيا"، موقع الجزيرة: تاريخ التصفح 2015/04/20،سا 17:12 ، على الرابط:

www.aljazeera.net/reports/2014/10/2014/10211611195115 73.htm.

هـ- الملتقيات:

1-أحمد سمك: ندوة إقليمية حول، **الجريمة الوطنية عبر الوطنية،** القاهرة، يومي 29/28 مارس 2007.

الشلف ،2011/ 2015/05/01 سا15:30، علي الرابط:

-http://www.elfath.4alg.com/2011/10/29/pdf

2-بخوش مصطفى : **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط** ،ملتقي دولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق.

3- بن خليف عبد الوهاب : **الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات و الحلول،** ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، يومي 25/24 أكتوبر2014، بجامعة قالمة / الجزائر

4-صالحي صالح: **الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة،** في الملتقى الدولي حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية" ، بتاريخ 09/08 ماي 2009.

5-عكاش فضيلة: **الأثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر،** في الملتقى الوطني الأول حول "التحول الديمقراطي في الجزائر"، جامعة الجزائر، يومي 11/10 ديسمبر 2005.

6-فرحات عمر : **حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، المؤتمر المغاربي الدولي جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 08/27 فيفري 2013.

7-محمد زغو :**الهجرة غير القانونية في الجزائر** ، مداخلات ألقيت في الملتقي الوطني بعنوان ظاهرة الهجرة القانونية ،جامعة حسيبة بن بوعلي

8-مداخلات الملتقى الوطني يومي 29 و 30 أفريل 2008، **حول الجزائر و الأمن في المتوسط** ، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة.

9-ناجي عبد النور : **الأبعاد غير عسكرية في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.

ذ) المواقع الإلكترونية:

1- الخشاني محمد ، "أسباب الهجرة غير الشرعية الى أوروبا"،تاريخ التصفح 03/03/2015 سا 05:15 على الرابط :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208.

2- الإخوان المسلمون، "الهجرة غير الشرعية..الحلم الأليم"،"،تاريخ التصفح 03/03/2015 سا15:15 ، على الرابط:

.http://www.ikhwanonline.com/print.aspx?ArtID=11769&SecID=271

3- وجدت لها حلا في تونس"، اعداد قسم البحوث و الدراسات ،الجزيرة نث ،تاريخ التصفح 24/03/2015 سا18:49 علي الرابط:

.net /spisial files/pages/1874c432.ce84-42-www.ajazeera 8bced0fb3a2.

4- الدساتير أحمد :"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" ، تاريخ التصفح 20/04/2015، سا09:42 علي الرابط:

http//www.shebacss.com docs/patppg-09.pdf

5-الزغبي رانيا :" التونسيون يركبون الموت لأرض الأحلام"، موقع الجزيرة نت، تاريخ التصفح 30/04/2015 سا15:30،على الربط :

http://www.aljazeera.net

6-الدساتير أحمد :"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" ، تاريخ التصفح 25/04/2015، سا09:42 علي الرابط:

http//www.shebacss.com docs/patppg-09.pdf

7-القطروني حسين يوسف : "التنمية المستدامة: أبعادها و تحدياتها العربية،" تاريخ التصفح 22/04/2015 سا 17:30 ، على الرابط:

http://www.alwaton-libry.com/default,asp?mode=more news (d=805(cat id=22.

8-المعطي قبال:" شبح اليمين المتطرف يخيم على الانتخاب الرئاسية في فرنسا" تاريخ التصفح 04/03/2015، سا 18:30، على الرابط:

http//www.a/massae.press.ma/mod/45608.

9-الباهي علي :"الخوف كامن في أن يتحول المغرب الي ناطق رسمي باسم المصالح الضيقة لأوروبا"، تاريخ التصفح 30/04/2015، سا14:30 علي الرابط:

http://www.maghress.com/attajdid/20391.

10- الجزيرنت :"التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الاقتصادية" ،تاريخ التصفح 22/04/2015 سا 15:30 ،على الربط:

http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews

11-المندر الرزقي:"الحوار 5+ 5 دفع جهوي لمسار إقليمي"، تاريخ التصفح 24/03/2015 سا15:30، علي الرابط:

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-2003/rezgui.html

12- إدوارد رضا ،"سياسيون و أكاديميون يناقشون بالمغرب إشكالية الهجرة"، تاريخ التصفح 25/03/2015 سا 16:15،على الرابط:

http//www. dostop.org./765883.

13- انظر "موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا" على الرابط :

www.maec.es/en/menuppal/Ministerio/Paginas/postingTXT%2817-2%29Ministerio.aspx

14-أبو أمين "الحرقان" أو "الهجرة غير شرعية في نظر القانون" تاريخ التصفح 03/04/2015 سا 17:11 على الرابط:**httpwww.turess.comalchourouk.5813**

15-"انتشار السلاح و انهيار الدولة جعلا ليبيا أرضا خصبة للإرهاب" **جريدة النصر**، تاريخ التصفح 27/04/2015،على الرابط:

http//www.libryo-al-mossakbal.org/news/clicked/67531.

16-أغوان علي بشار :"**الدراسات المستقبلية:ضرورة ملحة أم ترف فكري**"،دار النشر الالكتروني ،متوفر علي الرابط :

http//www.nashiri.net/articles/politics-event.(18/04/2015-19-30)

17-بيان الرباط: ندوة اجتماع، " **دول اتحاد المغرب العربي"،الرباط، بتاريخ 21 أبريل 2013**، ،على الرابط:

http//www.maghrebarabe-org/..../décaration/20 rabat 20/.....

18-برقوق أحمد ،"**التهديدات الأمنية في المغرب العربي:مقاربة الأمن الإنساني**"، على الرابط:

http://www.guelma.moontada.net/t31-topic

19-بن خليفة رياض : "**الهجرة غير شرعية في تونس بعد 14 يناير كانون الثاني2011**"، تاريخ التصفح ، 18/04/ 2014سا 15:10على الرابط:

http:// www.medmem-eu/ar/folder/49.

20-باكوش عزيز :" **مؤشر الحكم الراشد في افريقيا**" تاريخ التصفح23/04/2015 سا 21:30 على الرابط:

http://www.ahewar.ory/debat/show.art,asp?aid=190348.

21-تركماني:" عبد اله تحديات مغاربية"، تاريخ التصفح 25/04/2015 سا 16:30 على الرابط:

article.http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=15678

22- حيدر إبراهيم: "الدولة الفاشلة أوالمخفقة " تاريخ التصفح 04/03/2015سا20:22 ،متوفر علي الرابط:

. **www.alsahafa.info/index.php?type=3&id**

23-"عرض للجمهورية التونسية" يوم 201/04/22تم التصفح سا 18:30، على الرابط:

http//www.dirlomatie.gow.fr/ar/les-relationsbilaterales-et/tinisie persentation-de-la-republique./

24- عبد الحق عباس: "الهجرة غير الشرعية ماي؟ وسبب نشأتها؟ ""تاريخ التصفح2015/03/03 سا27:18،متوفر على الرابط :

http://chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=1251 .

25- محمد فورابي، "مشروع قانون المواجهة الهجرة السرية" (قدس برس)، تونس .. ، في موقع إسلام أون لاين نت: تاريخ التصفح 2015/04/18 سا15:30 ،على الرابط: **www.islamonline.net**

26- محمد عبد الهادي،"أنواع السيناريوهات،"تاريخ التصفح 2015/05/05 سا09:30 بتاريخ متوفر علي الرابط:

www.abegs.org/aportal/post.

27-محمد نصري، ابراهيم :"أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات-النمادج)،" يوم 2015/05/05، تم التصفح سا14:30 علي الرابط:

http//www.faculty.mu.edu.sa

28-مالك لعثامنية :"اوروبا تتداعى في قمة بروكسل المنافسة لمعضلة الهجرة غير الشرعية"، 2015/04/29، ،على الرابط :

http//www.cuarur.alkouds.co.uk/?p=332125.

29-كربوسة عمراني: "الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، تاريخ التصفح 2015/04/22، سا 16:00 على الرابط:

http://www.univ-chlef-dz/slminaires/seminaires-2008/com-dic 2008-27.pdf.2008/decembre

30-كمال الق: "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية "تاريخ التصفح 2015/04/29 سا 20:30 ،على الرابط:

http://www.v/u minsamia.net/b33-htm..

31- لحياني عثمان ،"الناتو يجتمع بالجزائر لإعداد مشروع جديد لمحاربة الهجرة الهجرة السرية " ،2015/05/01 تاريخ التصفح سا20:30، علي الرابط:

http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5093

32- د.ص.م:" ثلثا عدد الفقراء في المغرب قرويون" على الرابط:

http :www.histigro-mo.com/2am/najah/geo2-12 htm.

33-ساحلي مبروك : "**مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط** "،كلية العلوم السياسة ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، ص2 تم التصفح ، يوم 01 _ 05_2015 يوم سا 16:30 ، على الرابط:

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q

34-نجاح قدور،"الهجرة السرية ببلدان المغرب العربي حالة المغرب"بحث منشور بموقع:

www.dirasaat.com.ly/2007/28/pages/doc/b4/doc.

35- هيثم رباني: "الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية "، تاريخ التصفح-08: /2014 -02سا11:45،متوفر على الرابط:

http://**www**.**4algeria**.**com**/**vb**/**4algeria**.**55928**/

36- إتفاقية جنيف لعام 1957.

2) المراجع بالأجنبية:

أ) بالإنجليزية:

A) BOOKS:

1) alejandro v .lorca .**The eu and the méditerranéen is an us versus The situation inévitable ?.**in the international Spectator. Vol xxx.n3 july- septembre,1996.

2)Eytan Meyers ,**Theories of international immigration policy-A comaparative Analysis**, international migration review, vol, 34 ,NO.4 winter 2000.

3)**———————————————————, international imigration policy a theoritical and comparative analysis** ,palgrave, ,macmillan first edition april ,2004 USA.

4)gnesotto Nicole**, a secure Europe in a better world, European security strontegy,france**,the European union institute for security studies. 12 december,2003.

B) Articles:

1)ben salah hamida**,immigration clondestine euromaghrébine**,dialogue 5+5 a tunis,4décombre 2003,at avaible : **http://www.survivreausida.net/a5643.immigration .clondistine-et-securité-defis-m-html**

2)5+5dialogue chronology of the main meetinges (2003-2013)", at available: **http//www.defence.gouv.fr/das/relation-internationales/l-initiative-5-5-defence/historique**

ب) بالفرنسية

A) Livres:

1)Bachara khader**,le grand Maghreb et l'europe**, enjeus persectives, 2ed cef: rublisud quorum,1995.

2)djebailli Mahiline ,**l'union du Maghreb arabe et le projet méditerranée occidentale** ,paris :fondation des études de défense nationale,1992.

3)gema martin-munoz- **le défi de la démocratisation sur la rive sud de la méditerranée** ,dans annuaire de la méditerranée- paris- germ-puflisud, 1997.

4)isabelle Tomas **,La loi Italienne sur L'immigration Un cadre rénové mais encore insuffisant,** Général de droit international public . Tome CVI . Editions A.pedone . Paris ,2002 .

5)labdelaoui Hocine .، **les dimensions sociopolitiques de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière .carim – as2008/67.série sur la migration irrégulière**،robert.shuman .center for Advanced studies San Domenico di fosole (fi) institut unuversitair européen.2008.

6) s.castel., **les migratios international es au débuut de 21 siécle : tendances et problém mondiaux** , revue inter nationale des sciencs , n°165,septembre 2000.

7)Smouts Marie-Claude, **les nouvelles relations internationales pratique et théories**, presses de sciences PO, Paris, 1998.

B)Article:

1)A-sergie**, La prévision politique.**urss.Edtition du progrés ,1978, at **available http://www.politico-pprospective.htm.**

2)ben saad Ali, **Le déplacement des frontières vers le sud ,seras-revue,projet N302**,janvier 2008 ,Sour les site **sauvons,at available : http://www.ceras-proje.com/index.php?id==2846**.
3)boumediene f. ,7en date du: ,"rencontre des 5+5 a oran : la méditerranée occidental face a l'immigration clandestine",23/11/2006,at available:
http// **www**.**algeria–**

watch.**org**/**fr**/**article**/**immigrationclondestin**.**htm** .

4) Ben Othman Nadia. "Le Plan Sarkozy ; L'arbre des Impossibles de L'immigration choisie**"** avril,2006,at available:
www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=286&numarticle=1533.
www: fr.gouv.immigration.com .

5)FRONTEX, **"EUROSUR**" ,05-03-2014/17 :12H, Available at :
http://frontex.europa.eu/intelligence/eurosur
6)Front ex force aux immigration africains illégaux , rubrique les étrangers , l'Europe et ses étrangers consulté le : 06/01/2015 h 18 :40at available: **http://www.Idh-toulon-net/spip?article2253**.
)7krepelka Jam,"a pure libertarian theory of immigration" ,journal or libertarian .

Www.eur-lex.europa.eu/JOIndex.do?ihmlang=fr

8)Loi N° 2006-911 du 24 Juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration" . **Journal Officiel de la République**
Française du 25-07-2006, at available: **www.afp.com/afpcom/ar**

9)UE-marocain association , **document conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relation bilatérales**/statut avenacésitsuivana ,

surle,at available:
t **http://www.delamar.ec.europa.eu/fr/commeniques/pdf/20090303.**

الفهرس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الرعايا الأجانب محل الدخول والإقامة غير الشرعية الموقوفين من طرف ج.ت.هـ.غ .ش	47
02	مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للأقطار المنطقة المغاربية	60
03	مستويات التطور الاقتصادي الناتج القومي ونصيب الفرد	60
04	: توقعات نسبة النمو الديمغرافي في الضفة الشمالية للمتوسط 2030_1990	93
05	توقعات لنسبة النمو في المغرب العربي 2030_1990	93

فهرس الموضوعات

عنـــــــــوان	الصفحة
خطة الدراسة	ـــ
مقدمة	02
الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي المفاهيمي للدراسة (الهجرة غير الشرعية)	10
المبحث الأول:الهجرة غير الشرعية إطار مفاهيمي.	11
المطلب الأول :تعريف الهجرة غير الشرعية و المفاهيم المرتبطة بها	11
أولا– تعريف الهجرة :**immigration**	11
ثانيا– تعريف الهجرة غير الشرعية.	14
المطلب الثاني :تطور لمفهوم الهجرة غير الشرعية.	17
أولا– النصف الأول من القرن الماضي	18
ثانيا –النصف الثاني من القرن الماضي	18
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة	20
أولا– العوامل الطاردة للمهاجرين غير شرعيين	20
ثانيا– العوامل الجاذبة للمهاجرين غير الشرعيين	23
المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية لظاهرة الهجرة غير شرعية.	26
المطلب الأول: المقترب التفسيري الاقتصادي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.	26

المطلب الثاني: المقترب الواقعي المفسر لظاهرة الهجرة	28
المطلب الثالث : ظاهرة الهجرة بين التفسير الجغرافي والمنظور العولمي	29
أولا : التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة	29
ثانيا : المقاربة المفسرة لظاهرة الهجرة من منظور العولمة	30
المطلب الرابع : التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة غير الشرعية. .	31
أولا– المدخل الثقافي لتفسير الهجرة	32
ثانيا– نظرية التنظيم الاجتماعي	32
ثالثا– نظرية خصائص المركز الاجتماعي The status of the moven	32
المبحث الثالث: القوانين المنظمة للهجرة غير الشرعية.	34
المطلب الأول: التشريعات الأوروبية المنظمة للهجرة	34
المطلب الثاني :تشريعات المغاربية المنضمة للهجرة	39
الفصل الثاني: دراسة العلاقات الأورو مغاربية (مقاربة أمنية)	45
المبحث الأول: مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها:	46
المطلب الأول: تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية في المغرب العربي	46
أولا: تطور الهجرة غير شرعية في الجزائر	46
ثانيا : تطور ظاهرة الهجرة غير شرعية في تونس	48
ثالثا : تطور ظاهرة الهجرة غير شرعية في المغرب	49
المطلب الثاني: نشاط الجريمة المنظمة في المغرب العربي	51
أولا: تعريف الجريمة المنظمة	51
ثانيا: أشكال الجريمة المنظمة في المغرب العربي	51
المطلب الثالث: الاتجار بالمخدرات	54
المبحث الثاني: مشاكل دول المغرب العربي اتجاه الإتحاد الأوروبي	58
المطلب الأول: المحور الاقتصادي بين التدهور الداخلي و الاستغلال الخارجي الأوروبي	58
أولا: الوضع الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية.	58

ثانيا :الاستغلال الخارجي للاقتصاد المغاربي من طرف الاتحاد الأوروبي	60
المطلب الثاني: غياب التنمية في المنطقة المغاربية.	62
أولا: التنمية في الجزائر	63
ثانيا: التنمية في المغرب	64
ثالثا : التنمية في تونس	65
المبحث الثالث: مشاكل دول لاتحاد الاوروبي اتجاه المغرب العربي	67
المطلب الأول:الرؤية الأمنية الأوروبية لمشكل الارهاب في المغرب العربي	67
المطلب الثاني: ربط الهجرة مع الارهاب حسب التصور الأوروبي	71
الفصل الثالث: أفاق مستقبلية للعلاقات الأمنية الأوروبية المغاربية	75
المبحث الأول :مستقبل الهجرة غير شرعية بين المقاربة الامنية و المقاربة التنموية	76
المطلب الأول : تداعيات الأمننة الاوروبية للهجرة غير شرعية علي الدول المغاربية	76
المطلب الثاني: حوار 5+5 وتحدي الأمني لهجرة غير شرعية بين ضفتي المتوسط.	79
المبحث الثاني: ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية	83
المطلب الأول :مفهوم الدراسات المستقبلية	83
أولا : تعريف و تطور الدراسات المستقبلية	83
ثانيا:أهم التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية.	85
المطلب الثاني: مفهوم السيناريوهات	85
أولا تعريف السيناريو	85
ثانيا :أشكال السيناريو	86
ثالثا:خطوات بناء السيناريوهات	88
المبحث الثاني :مستقبل مكافحة الهجرة الغير شرعية في ظل التعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب الغربي	89
المطلب الأول : (سيناريو الوضع القائم)	89
المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي	91
المطلب الثالث : سيناريو الإخفاق (الفشل في معالجة ملف الهجرة)	94

خاتمة	**98**
قائمة المراجع.	**101**

الملخص:

تنطلق مشكلتنا البحثية في تحول مفهوم الهجرة من حالتها الطبيعية إلى حالة تشكل تهديدا يمس مختلف المستويات، سواء بالنسبة لدول المصدر أو المستقر و حتى العبور، وفي موضوعنا عن أثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية بعد 2001، يتم الإشارة إلى كيفية تحول الهجرة من حاجة أوروبية بغية إعادة الإعمار إلى اعتبارها هجرة غير شرعية مهددة للكيان الأوروبي، ليتم تبني سياسة أمنية أوروبية مشتركة في مكافحتها، مع تسليط الضوء على أهم المقاربات النظرية المفسرة للهجرة وصولا إلى التشريعات مع محاولة ربط إشكالية التنمية في المغرب العربي و انعكاساتها الايجابية والسلبية، من حيث حقيقة دفع هذه التنمية ودورها في تفعيل الاتفاقيات و السياسات المضادة للهجرة غير الشرعية من جهة، ومكافحة أهم تداعيات انعدام التنمية من إرهاب و جريمة منظمة و اتجار بالمخدرات. ليتم في الأخير تقديم مجموعة من السيناريوهات محتملة الوقوع من خلال الوقوف على مختلف السياسات، مثل حوار5+5 و مختلف البروتوكولات الأمنية الهادفة إلى خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل و الاعتماد المتبادل بدل التنافر و التحركات الفردية.

Abstract:

From our research on the concept of migration of their natural state a threat affects different levels, both for countries of origin or transit, and even stable in our topic on the impact of illegal immigration on euromagharbih relations after 2001, are pointing to how to shift immigration need to European reconstruction as illegal migration threatened European entity, to build a common European security policy in the control, highlighting the major theoretical approaches to interpreting immigration legislation with attempting to Link the development problematique in Morocco and the positive and negative repercussions, in fact the development role in activating the agreements and policies against illegal immigration on the one hand, and against the most important consequences of the lack of development of terrorism and organized crime and drug trafficking. For the latter is in providing a range of potential scenarios through the various policies, such as the 5 + 5 dialogue and different security protocols to create a Mediterranean space based on complementarity and interdependence rather than jarring and individual movements.